



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية
بعنوان:

محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي
على الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر دراسة
تحليلية مقارنة لعينة من شركات التأمين الجزائرية
خلال الفترة (2000 - 2020)

من إعداد الطالب: أولاد سالم نذير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 فيفري 2022

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأعضاء:

- أ.د/مسعود صديقي.....(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة) رئيسا
أ.د/ رشيد حفصي(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
د/عبد الغفور دادن.....(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) مناقشا
د/آسية قمو.....(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) مناقشا
أ.د/علال بن ثابت.....(أستاذ التعليم العالي - جامعة الاغواط) مناقشا
أ.د/محمد عجيلة.....(أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2021/2022



جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة



أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث
في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع علوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومالية
بعنوان:

محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي
على الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر دراسة
تحليلية مقارنة لعينة من شركات التأمين الجزائرية
خلال الفترة (2000 - 2020)

من إعداد الطالب: أولاد سالم نذير

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 21 فيفري 2022

أمام لجنة المناقشة المكونة من الأعضاء:

- أ.د/مسعود صديقي.....(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة) رئيسا
أ.د/ رشيد حفصي(أستاذ التعليم العالي - جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
د/عبد الغفور دادن.....(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) مناقشا
د/آسية قمو.....(أستاذ محاضر أ - جامعة ورقلة) مناقشا
أ.د/علال بن ثابت.....(أستاذ التعليم العالي - جامعة الاغواط) مناقشا
أ.د/محمد عجيله.....(أستاذ التعليم العالي - جامعة غرداية) مناقشا

السنة الجامعية 2021/2022



□ إهداء

" الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات "

□ أهدي عملي إلي:

الوالدين الكريمين نسأل الله أن يطيل عمرهما ويرزقهما الصحة والعافية

الزوجة التي رافقتني ولا تزال ترافقني في مشوار حياتي

كل أفراد أسرتي والى زوجتي حفصها الله

كل أخوتي الأعزاء ة وكل عائلة أولاد سالم

كل زملائي وأصدقائي في عملي: كل باسمه ومقامه

كل أصدقائي المقربين في مكان إقامتي في عملي في مكان تعليمي

كل أساتذتي الأفاضل الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي من الابتدائي إلى الجامعة

كل زملائي في مشروع الدكتوراه قسم العلوم المالية والمحاسبة جامعة ورقلة

الباحث: نذير أولاد سالم



شكر و عرفان

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله بادئ ذي بدء الذي تتم بنعمته الصالحات

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى ولك الحمد إذا رضيت

وبعد فمن لم يشكر الناس لم يشكر الله، وعلى هذا أتقدم بالشكر والتقدير لكل من مد لي يد العون وساعدني من قريب أو بعيد على إتمام هذا البحث كما لا يسعني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور **حفصي رشيد** الذي تشرفت بقبوله الإشراف على الأطروحة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة والهادفة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل وامتناني إلى إدارات الشركة الوطنية للتأمين الذي لم يبخل بتقديم المساعدة والدعم المعنوي لنا، كما لا ننسى إدارات قسم المحاسبة والمالية بالمديرية العامة ومديرية على تعاونهم معنا.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل الأساتذة الأفاضل في قسم علوم المالية والمحاسبة بجامعة ورقلة دون ما أنسى الدكتور **محمد زرقون**، الذين لم يقصروا ولم يتوانوا في مساعدتنا بتوجيهاتهم القيمة وتقديم النصح والمشورة خلال مشوارنا الجامعي.

وفي الأخير أتقدم بالشكر إلى زملائي الطلبة وخص بالذكر وكل الذين ساهموا بشكل كبير في تقديم النصح والمشورة وتبادل الأفكار والمعارف والمساعدة في إتمام هذه الأطروحة.

الباحث: نذير أولادسالم

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر والممثلة في شريكتين هما: الشركة الوطنية للتأمين (SAA) والشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)، وذلك من خلال مقارنة الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة الممتدة من 2000-2020 بالاعتماد على القوائم المالية (الميزانيات) وباستخدام أسلوب التحليل العاملي المميز مع إلقاء الضوء على الأداء المالي ومعرفة طرق تقييمه والتطرق إلى الأداء المالي لشركات التأمين والتعرف على أهم المؤشرات المالية المستخدمة لتقييمه، ثم معرفة واقع النظام المحاسبي المالي والنظام المحاسبي في شركات التأمين.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لنظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين في عينة الدراسة بسبب اختلاف الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي ساهم في كثير من المؤشرات المالية إلى تحسين الوضعية المالية لهاته الشركات.

الكلمات المفتاحية: تقييم، أداء مالي؛ نظام محاسبي مالي؛ تأمين، شركة وطنية لتأمين؛ شركة جزائرية لتأمينات؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to highlight the extent to which the financial accounting system contributes to the evaluation of the financial performance of insurance companies in Algeria represented in two partners (SAA), the Algerian Insurance Company (CAAT), by comparing the financial performance results before and after the application of the financial accounting system. The financial accounting system and the accounting system in the insurance companies, and then knowing the relationship of the financial accounting system to financial performance, as well as this study was concerned with an analysis of the impact of the application of the financial accounting system on the financial performance of insurance companies active in the market.

After our applied study, the application of the financial accounting system contributed to the advancement of the insurance companies in question active in the Algerian insurance market, by providing accounting and financial information that contributes to assessing and improving the financial performance to determine the real financial position of the insurance companies

Keywords: Financial Performance; Accounting System; National Insurance Company; Algerian Insurance Company; Algeria

قائمة المحتويات

IV	الإهداء.....
V	الشكر.....
VI	ملخص الدراسة.....
IX	قائمة المحتويات.....
XI	قائمة الجداول.....
XVIII	قائمة الأشكال.....
XX	قائمة الملاحق.....
XXI	قائمة الاختصارات.....
أ	مقدمة.....
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الأداء المالي والنظام المحاسبي المالي.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي.....
30	المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.....
41	المبحث الثالث: علاقة الأداء المالي بالنظام المحاسبي المالي.....
49	خلاصة الفصل.....
50	الفصل الثاني: الدراسات السابقة حول الموضوع.....
51	تمهيد.....
52	المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....
74	المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
81	المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية.....
92	خلاصة الفصل.....
93	الفصل الثالث: تحليل واقع التأمين والأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية.....
94	تمهيد.....

95	المبحث الأول: نشأة التأمين في الجزائر.....
101	المبحث الثاني: تحليل واقع التأمين لدى شركات التأمين في الجزائر.....
134	المبحث الثالث: تحليل واقع الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.....
175	خلاصة الفصل.....
176	الفصل الرابع: تقييم وتنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية.....
177	تمهيد.....
178	المبحث الأول: التحليل المقارن لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي.....
194	المبحث الثاني: بناء نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية.....
208	خلاصة.....
209	الخاتمة.....
213	المراجع.....
223	الملاحق.....
236	الفهرس.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
25	نسب الملاءة في شركات التأمين	1-1
26	نسب النشاط في شركات التأمين	2-1
81	أوجه الشبه والاختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة	1-2
88	أوجه الشبه والاختلاف من حيث المستوى والمنهج ومتغيرات الدراسة	2-2
102	إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين خلال الفترة 2001-2009.	1-3
104	إنتاج شركات العامة لتأمين خلال الفترة 2001-2009.	2-3
105	إنتاج شركات الخاصة لتأمين خلال الفترة 2001-2009.	3-3
107	إنتاج شركات التعاضدية لتأمين خلال الفترة 2001-2009.	4-3
108	إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين خلال الفترة 2001-2009.	5-3
110	إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين خلال الفترة 2011-2019.	6-3
111	إنتاج شركات العامة لتأمين خلال الفترة 2011-2019.	7-3
113	إنتاج شركات الخاصة لتأمين خلال الفترة 2011-2019.	8-3
115	إنتاج شركات التعاضدية لتأمين خلال الفترة 2011-2019.	9-3
116	إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين خلال الفترة 2011-2019.	10-3
118	تطور إجمالي حجم التعويضات في سوق التأمين خلال الفترة 2011-2019.	11-3
119	تطور حجم التعويضات حسب طبيعة ملكية شركات التأمين خلال الفترة 2011-2019.	12-3
121	تطور حجم التعويضات في سوق التأمين خلال الفترة 2011-2019.	13-3

122	تطور حجم التعويضات حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019	14-3
124	تطور التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين من سنة 2001 الى غاية 2009	15-3
126	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين العامة خلال الفترة 2009-2001	16-3
127	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2009-2001	17-3
128	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين التعاضدية خلال الفترة 2009-2001	18-3
129	تطور التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين من سنة 2011 الى غاية 2019	19-3
130	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين العامة خلال الفترة 2019-2011	20-3
131	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2019-2011	21-3
132	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين التعاضدية خلال الفترة 2019-2011	22-3
134	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001).	23-3
136	مؤشرات الأداء الربحي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001).	24-3
137	مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001).	25-3
139	مؤشرات الرفع المالي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001).	26-3
140	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001).	27-3

142	مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	28-3
143	مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	29-3
144	مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	30-3
145	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	31-3
146	مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	32-3
148	مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	33-3
149	مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009)	34-3
150	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009)	35-3
151	مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	36-3
153	مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	37-3

154	مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 -2009) .	38-3
155	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	39-3
156	مؤشرات الأداء الربحي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	40-3
158	مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	41-3
159	مؤشرات الرفع المالي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	42-3
160	بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال CAAT مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الجزائرية للتأمين (2010 -2019) .	43-3
162	مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	44-3
163	مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	45-3
164	مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	46-3
165	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	47-3
166	مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019) .	48-3

167	مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).	49-3
169	مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).	50-3
170	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).	51-3
171	مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).	52-3
172	مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).	53-3
173	مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).	54-3
178	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	1-4
179	مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	2-4
180	مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	3-4
181	مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	4-4
182	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	5-4

183	مؤشرات نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	6-4
184	مؤشرات نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	7-4
185	مؤشرات نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	8-4
186	مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	9-4
187	مؤشرات الأداء الربحي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.	10-4
188	مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.	11-4
189	مؤشرات الرفع المالي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	12-4
190	مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	13-4
191	مؤشرات نسب الملاءة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	14-4
192	مؤشرات نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	15-4
193	مؤشرات نسب المر دودية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي	16-4
195	النسب المعتمدة في التحليل	17-4
195	تصنيف وتسمية المجموعات	18-4

197	اختبار تساوي مصفوفات التباين	19-4
198	إحصائيات أسلوب التدرج	20-4
200	المتغيرات المدرجة في التحليل حسب أسلوب التدرج	21-4
203	اختبار دوال التمييز	22-4
203	اختبار دوال التمييز	23-4
204	معاملات دوال التمييز القانونية المعيارية	24-4
205	بيان مركز ثقل المجموعتين	25-4
205	معاملات دوال التمييز الخطية لفيشر	26-4
207	بيان نتائج التصنيف	27-4

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	دورة نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين.	1-1
103	إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.	1-3
104	إنتاج شركات العامة لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.	2-3
106	إنتاج شركات الخاصة لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009	3-3
107	إنتاج شركات التعاضدية لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009	4-3
109	إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009	5-3
110	إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019	6-3
112	إنتاج شركات العامة لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019	7-3
114	إنتاج شركات الخاصة لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019	8-3
115	إنتاج شركات التعاضدية لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019	9-3
117	إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.	10-3
119	تطور حجم التعويضات في سوق التأمين من سنة 2000 إلى غاية 2009	11-3
120	تطور حجم التعويضات حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2000 إلى غاية 2009	12-3

121	تطور حجم التعويضات في سوق التأمين من سنة 2010 إلى غاية 2019	13-3
122	تطور حجم التعويضات حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019	14-3
1424	تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين من سنة 2001 الى غاية 2009	15-3

قائمة الملاحق

الصفحة	اسم الملحق	رقم الملحق
224	أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2009-2001.	01
226	أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2009-2001.	02
228	أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2019.	03
231	أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2019.	04
234	المصفوفة الهيكلية	05

قائمة الاختصارات

الاختصار	تفسير الاختصار
SAA	الشركة الوطنية للتأمين
CAAT	الشركة الجزائرية للتأمينات
SCF	النظام المحاسبي المالي

المقدمة

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي من أهم العمليات التي تقوم بها الشركات في مجال الرقابة وذلك من اجل الوصول إلى أهدافها ، حيث ازدادت أهميتها في ظل تعقد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية، واتسام السوق بالمنافسة التامة مما يتطلب الوقوف أمام هذه التغيرات والتطورات على مستوى الأداء، وذلك من خلال إبراز نقاط القوة لتعزيزها، واستخراج نقاط الضعف ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها، ولا يكون ذلك إلا من خلال مخرجات النظام المحاسبي المالي.

ولقد عرفت الجزائر مؤخرا انتقالا كبيرا وجذريا على مستوى الاقتصادي بغية مواكبة التطورات والتغيرات الحديثة على مستوى العالم، فبعد أن وجدت نفسها بعد الاستقلال تطبق المخطط المحاسبي الفرنسي PCG سنة 1957 حيث قامت بإجراء جملة من الإصلاحات مست نظامها المحاسبي بعد تبنيتها للنظام الاقتصادي الموجه وتم صدور المخطط المحاسبي الوطني والذي دخل حيز التنفيذ سنة 1976، ومع تخلي الجزائر على الاقتصاد الموجه والتوجه إلى اقتصاد السوق، ومواكبة الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات إلى الأسواق الجزائرية، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمختلف الاحتياجات أين كشفت الممارسات المحاسبية العديد من النقائص وجملة من الانتقادات وأصبح من الضرورة تعديله وتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق، ومع صدور القانون 07-11 بتاريخ 2007/11/25 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والذي دخل حيز لتنفيذ سنة 2010، وأصبح هذا النظام يخدم المتعاملين الماليين والاقتصاديين بدرجة أولى، مع مواكبة ومسيرة الأحداث والوقائع الاقتصادية ، كما يعمل هذا النظام على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تعبر عن الصورة الحقيقية والوضعية المالية الصادقة للمؤسسة .

وقد قامت العديد من الشركات التأمين في الجزائر بمواكبة هذه التطورات العالمية ومع وجود سوق مالي فتي حيث تحصل شركة التأمين على فائض مالي معتبر في خزينتها من خلال الأقساط أو اشتراكات المؤمن لهم والذي يسمح لها بتسديد الأخطار المحققة، ولكن في مجال الزماني بين تحصيل الأقساط وتسديد التعويضات المستقبلية، تقوم شركات التأمين بالتوظيف تلك الأموال المجمعة لديها في مختلف أوجه الاستثمار بطريقة عقلانية تسمح من خلالها ضمان حقوق المؤمن من جهة وتحقيق عوائد مالية معتبرة من أجل تدعيم مركزها المالي من جهة أخرى.

وتعتبر شركات التأمين في الجزائر من بين المؤسسات المالية التي تبنت تطبيق النظام المحاسبي المالي، من خلال توفير معلومات محاسبية ومالية تساهم في تحسين وتقييم الوضعية المالية الحقيقية لشركات التأمين الناشطة في

السوق التأمين، ولم يبق قطاع التأمين كما كان سابقا نظام تعاووني الهدف منه ضمان المخاطر وتشتيتها سواء كانت تخص الإنسان في حياته أو ممتلكاته، ولكنه أصبح قطاعا اقتصاديا مستقلا بذاته لما له من موارد خاصة به، كما يعتبر وسيلة من وسائل الادخار يمكن إدراجها في تمويل الاقتصاد الوطني، إذا عملنا على هيكلته وتنظيمه وتشجيع المؤسسات الناشطة في هذا المجال، إذ أن زيادة الاكتتاب فيها يؤدي إلى زيادة مدخرات القطاع وبالتالي زيادة مصادر التمويل، إذ تقوم هذه الشركات بجمع الأموال من حملة الوثائق على شكل أقساط ثم تجميعها في شكل الاحتياطيات والمخصصات الفنية الكافية لمواجهة هذه الالتزامات، مع ضرورة توظيف هذه الأموال المحتجزة في استثمارات متنوعة بما يحقق عائدا مناسباً في ظل أدنى درجات الخطورة والذي يعتبر الهدف الأساسي لشركات التأمين للمحافظة على هذه الأموال وتنميتها، كما أنّها لا تمتلك منها إلاّ القدر اليسير و المتمثل في رأس المال والاحتياطيات غير الفنية، وتظل الغالبية العظمى لهذه الأموال حقاً من حقوق حملة الوثائق، ولذلك تتدخل الدولة للإشراف على توظيف واستثمار هذه الأموال، ووضع القيود والضوابط اللازمة للمحافظة عليها و تنميتها.

وبناء على ما سبق تتجسد إشكالية دراستنا في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يساهم النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التقييم الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ؟

تنبثق عن السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تتباين نظم تقييم الأداء المالي في شركات التأمين ؟
- ما هي الخصوصيات التي يمتاز بها النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين في الجزائر ؟
- ما مدى قدرة النموذج المقترح على التمييز في تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية قبل وبعد تطبيق

النظام المحاسبي المالي؟

فرضيات البحث:

تم صياغة فرضيات البحث بناء على التساؤلات الفرعية، وتمثل الفرضيات فيما يلي :

1. تتباين نظم قياس الأداء المالي في شركات التأمين عن غيرها تبعا لطبيعة النشاط، وهناك مؤشرات مالية تتعلق بشركات التأمين في عملية قياس وتقييم الأداء المالي وذلك انطلاقا من مخرجات الأنظمة المحاسبية التي تمارسها شركات التأمين؛

2. يمتاز النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين مجموعة من الخصائص تبعا لطبيعة النشاط، حيث تقوم على مسك مدونة حسابات خاصة بنشاط التأميني، ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة في قطاع التأمين؛

3. يميز النموذج المقترح في قياس الأداء المالي المالية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي باستخدام المؤشرات المالية.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف والمتمثلة في:

- التعرف على النظام المحاسبي في شركات التأمين مع إبراز أهم خصائصه ؛
- التعرف على مدى استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات شركات التأمين في الجزائر؛
- إبراز أهمية ودور تقييم الأداء المالي لدى شركات التأمين ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه؛
- إعطاء صورة واضحة عن مؤشرات الأداء المالي للشركات التأمين في الجزائر وإيجاد الحلول المناسبة لهاته الشركات بالنسبة للوضعية المالية.

مبررات اختيار الموضوع:

تتمثل أهم الأسباب التي جعلتنا نختار الموضوع والبحث فيه ما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع، وكذا ارتباطه بتخصص الباحث؛
- الوقوف على نقاط الضعف والاختلالات المالية التي تعاني منها شركات التأمين في الجزائر والتعرف على حقيقة وضعها المالي؛
- العمل على الاستفادة أكثر والشكل أوسع من تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال إثراء المواضيع المالية؛
- أهمية موضوع تقييم الأداء المالي في ظل التحولات الاقتصادية الدولية وتفعيل اتفاقيات الشراكة مع الشركاء والمستثمرين الأجانب واستعداد الجزائر لانضمام لمنظمة التجارة العالمية وتوسع في مجال المنافسة .

أهمية البحث :

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تهتم بتقييم الأداء المالي لشركات التأمين ودور هذه الأخيرة في دعم الاقتصاد الوطني، وخاصة موضوع الأداء المالي لهذه الشركات، ولهذا جاءت الدراسة لإلقاء الضوء على الأداء المالي للشركات التأمين ، ومعرفة أساليب وطرق تقييمه، ثم الوقوف على أهم العوامل المؤثرة عليه، ثم معرفة علاقة النظام

المحاسبي المالي بالأداء المالي في هذه الشركات من خلال إبراز أهم المؤشرات المالية المؤثرة عند تطبيق هذا النظام على الأداء المالي.

منهج وأدوات الدراسة :

لدراسة إشكالية البحث والإحاطة بالموضوع والإلمام بتفاصيله وأبعاده وبغرض الإجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات سوف نقوم بدراسة وتحليل موضوع البحث معتمدين على نوعين من الدراسة :

1) الدراسة النظرية :

اتبعنا المنهج الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات للتعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البحث من خلال دراسة تحليلية مالية معمقة للنظام المحاسبي المالي وإبراز أهم جوانبه المالية ذات العلاقة بالتقييم الأداء المالي وهذا من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الأجنبية.

2) الدراسة التطبيقية:

من خلال الدراسة التطبيقية تم إسقاط وتطبيق مختلف أساليب وأدوات طرق تقييم الأداء المالي في شركات التأمين في الجزائر، ولهذا الغرض تم جمع البيانات المحاسبية ومعلومات المالية معتمدين على ذلك التقارير المالية السنوية التي تصدرها شركات التأمين في نهاية الدورة الختامية.

ثم استخدمنا طريقة التحليل التحليل العملي التمييزي **AFD** من اجل محاولة الوصول إلى أهم المؤشرات المالية التي تأثرت بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

هيكل وأجزاء البحث:

انطلاقا من موضوع هذا البحث والأهداف المنوطة به، ومن اجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى أربعة (04) فصول تسبقهما مقدمة عامة وينتهي بخاتمة عامة ويتكون البحث من فصلين نظريين تتضمننا الجانب النظري للدراسة، وفصلين تطبيقيين يتضمنان الجانب الميداني للبحث كما يلي:

❖ الفصل الأول: خصص هذا الفصل لدراسة الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي والنظام المحاسبي المالي، وذلك من

خلال بيان ماهية الأداء المالي، وكذا أهم المؤشرات المالية التقليدية والحديثة لتقييمه، كما تم إبراز أهم العوامل المؤثرة فيه، وتم التطرف فيه أيضا عن التعرف الأداء المالي في شركات التأمين وإبراز أهم المؤشرات المالية الخاصة بتقييم الأداء المالي، كما تم التعرض إلى مفاهيم أساسية حول النظام المحاسبي المالي، وكذا التطرق إلى طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، كما تم إبراز العلاقة بين الأداء المالي والنظام المحاسبي المالي.

❖ **الفصل الثاني:** خصص هذا الفصل لعرض الدراسات السابقة حول هذا الموضوع، وذلك من خلال الوقوف على الدراسات ذات صلة مباشرة بالموضوع أو غير مباشرة منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية، كما تم مناقشة الدراسات السابقة ومدى مساهمة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

❖ **الفصل الثالث:** ويحتوي هذا الفصل على دراسة تطبيقية وتحليلية، من خلال تحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لعينة من شركات التأمين، من خلالها تم التطرق إلى التاريخ ونشأة التأمين في الجزائر، ثم إبراز أهم وظائف شركات التأمين في الجزائر، وكما تم تشخيص و التحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة.

❖ **الفصل الرابع:** ويحتوي هذا الفصل على دراسة تطبيقية قياسية تقييمية، ويتعلق بقياس وتقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة، من خلالها تم إبراز تأثير تطبيق النظام المحاسبي على الأداء المالي لشركات محل الدراسة من خلال التحليل المقارن لأهم المؤشرات التقليدية والحديثة قبل وبعد التطبيق، وكذا تحليل الأداء المالي باستعمال طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD).

الفصل الأول

الأدبيات النظرية حول الأداء
المالي والنظام المحاسبي
المالي

تمهيد:

تسعى كل مؤسسة اقتصادية إلى الاستمرارية والنمو في عالم أصبح فيه البقاء لمؤسسات ذات الأداء المالي الجيد ولكي تحقق أهدافها الاقتصادية وجب عليها اختيار أحسن توليفة بين الموارد بكفاءة وفعالية.

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي مهمة جدا لهاته المؤسسات كونها تعتمد بدرجة كبيرة مخرجات النظام المحاسبي المالي وقامت الجزائر بعدد من الإصلاحات في العديد من المجالات (المصرفية، الجبائية، السياسات النقدية والمالية....) وهذا بعد الاستقلال ولم تتغاضى عن الإصلاح المحاسبي، من خلال إعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني، من اجل مواجهة التحديات التي تواجهها الجزائر للانتقال إلى اقتصاد السوق، حيث نتج عنها إلى ضرورة تطبيق النصوص القانونية والتنظيمية الخاصة بالنظام المحاسبي المالي في بداية السنة المالية 2010، وأصبح إلزامي على المؤسسات الاقتصادية بالعمل به.

ولهذا سنحاول في هذا الفصل إلى التطرق إلى الإطار النظري للأداء المالي واهم المؤشرات التقليدية والحديثة لقياسه وكذا واقع النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية والنظام المحاسبي في شركات التأمين.

المبحث الأول: الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي

يعتبر الأداء من المواضيع المهمة والحديثة بالنسبة للإدارة ، لما له من أهمية كبرى في تحقيق الهدف بأقل تكلفة وذلك من خلال تحسين نوعية المنتجات والحفاظ على معنوية وروح الأفراد بالتحفيز والدافعية.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي:

يعد الأداء مفهوما شموليا وهاما بالنسبة لجميع شركات الأعمال بشكل عام، وعلى الرغم من كثرة البحث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه إلا انه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء ويعتقد البعض هذا الخلاف ينبع من اختلاف المعايير والمقاييس التي يستخدمها الباحثون .

1- مفهوم الأداء:

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الأداء المالي نشير في المقام الأول إلى أصوله التاريخية، فمصطلح الأداء التي يعود وجوه إلى القرن الثالث عشر ، والمشتقة أيضا من (performer) مشتق من كلمة فرنسية، والتي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما.¹

حيث يعرف الأداء حسب (P.DRUKER) على انه : قدرة المؤسسة على الاستمرارية والبقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين والعاملين.²

وبعني الأداء بمفهومه الشامل النتيجة المتحصل عليها في ميدان العمل، كالتائج التي يتم من خلالها تحقيقها بممارسة عمل ما ، والمعبر عنها بوحدات قياس معينة.³

وهناك من يعرف الأداء بأنه الصورة الحية التي تعكس نتيجة ومستوى قدرة المؤسسة على استغلال مواردها وقابليتها في تحقيق أهدافها من خلال أنشطتها المختلفة، فهو يعكس كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المادية والمالية والبشرية واستغلالها بصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها.⁴

وحسب المنظمة العالمية للتقييس الايزو 9000 إصدار 2000 بان الأداء يشمل الكفاءة والفعالية فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج ، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المحصل عليها والموارد المستعملة.⁵

¹ عبد المليك مزهودة ، الأداء المالي بين الكفاءة و الفعالية مفهوم وتقييم ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الأول، جامعة بسكرة ، 2001، ص 86.

² الشيخ الداوي ، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء ، مجلة الباحث ، العدد السابع ، جامعة ورقلة ، 2009، ص 218.

³ عبد الفتاح بوخمحم ، تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، 2002، ص 126 .

⁴ وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالي ، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن ، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، 2009، ص 38.

⁵ . الهام بجاوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية ، مجلة العلوم الباحث ، العدد السابع ، 2007 ، ص 46.

كما سبق يتضح أن الأداء مرتبط بالمفاهيم التالية :

1. الكفاءة : وتعني إنجاز النتائج (المخرجات) بأقل استخدام للموارد المتاحة (المدخلات)، أي تركز على مفهوم الاستفادة القصوى من الموارد بأقل تكلفة¹، حيث يمكن قياسها بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

2. الفعالية : وهي مصطلح مرتبط بتحقيق الأهداف، ويعني التأكد من أن استخدام الموارد المتاحة بطريقة حسنة ومثلى من أجل الوصول الأهداف والمقاصد المحددة، وتعتبر من أداة من أدوات مراقبة التسيير في المؤسسة² حيث تقاس نسبة الفعالية حسب العلاقة التالية :

$$\text{نسبة الفعالية} = \frac{\text{النتائج المحققة}}{\text{النتائج المتوقعة}}$$

3. الإنتاجية : حيث تعبر عن كفاءة المؤسسة في تحويل المدخلات إلى مخرجات ، وبالتالي تقوم على دراسة العلاقة القائمة بين الموارد المستخدمة وبين النتائج المحققة³، وتقاس بالعلاقة التالية :

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{الناتج}}{\text{الموارد}}$$

2- مفهوم الأداء المالي: وليس من السهل تحديد مفهوم دقيق للأداء المالي بشكل أدق نظرا لاختلاف وجهات النظر بين الباحثين، ومن التعاريف التي قدمت للأداء المالي نجد :

- يعبر الأداء المالي عن المخرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها لذا يعرف بأنه مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة، أي انه يرتبط بين أوجه الأنشطة وبين الأهداف التي تسعى لتحقيقها داخل الشركة.
- ويرى (LYNCH) : "بأن الأداء المالي هو قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها ، بحيث يؤكد أن الأداء المالي سيبقى المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات وعدم تحقيق ذلك قد يعرض وجودها واستمرارها للخطر."⁴
- وهذا ما يؤكد (Waddok & Graves) أن الأداء المالي المتفوق يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لاقتناص فرص الاستثمار المختلفة.⁵

¹ . وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالي ، مرجع سابق ، ص 46

² . الشيخ الداوي ، مرجع سابق ، ص 219.

³ . عطية عبد الحى مرعي ، المحاسبة الإدارية أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2008 ، ص 49.

⁴ حمزة عتي ، بشير بن عيشي ، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في الأسواق المالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 49 ، 2017 ، ص 108.

⁵ وائل محمد صبحي إدريس ، طاهر محسن منصور الغالي ، مرجع سابق ، ص 42

- فقد عرف أيضا على انه: " استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، وبعبارة الأداء المالي عن أداء الشركات ، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرض استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم ¹ ".
- ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الأداء المالي يعبر عن:
- أداة تحفيز اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة وبالتالي فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة .
- يعتبر الأداء أداة لتدارك الثغرات والمشاكل وبيان نقاط الضعف والقوة التي تواجهها الشركة.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة زمنية معينة.
- أداة لتحفيز المستخدمين والقائمين على الشركة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق الأهداف.
- يمكن للشركات التعبير عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال معطيات كمية أو عددية، حتى يتسنى لها تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

3- مفهوم تقييم الأداء المالي:

- إن عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني تقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية و المادية والمالية المتاحة للمؤسسة، أي تعتبر عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تقييما للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا. ²
- و تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسة عملية بالغة الأهمية، وذلك بما تخدم مختلف الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة وذلك لأسباب التالية: ³
- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج، مما يسمح ذلك بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- حيث أن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقا للموارد المتاحة ، أما الكفاءة فهي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة.

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 35.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المنهج للنشر، الرياض، السعودية، 2000، ص 38.

³ نفس المرجع أعلاه، ص 28.

وتهدف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة إلى تحقيق الربح، لذا فإن عملية تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية في عملية الرقابة داخل وخارج المؤسسة فهو يظهر عن طريق تصحيح وتعديل الإستراتيجية والخطة الموضوعية، وترشيد استخدامات الموارد المتاحة، وهذا سيساهم في بقائها في بيئة تنافسية.¹

4- أهمية تقييم الأداء المالي:

تكمن أهمية تقييم الأداء المالي بشكل عام في انه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة نواحي وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة للوقوف على نقاط القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي ، كما يمكن إظهار أهمية تقييم الأداء المالي في العناصر التالية:²

- تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين ذات الصلة.
- متابعة أعمال الشركة وفحص ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح، وذلك من خلال تحديد المعوقات والعمل على تصحيحها وترشيد الاستخدامات العامة للشركة واستثماراتها وفقا للأهداف العامة.

كما يكمن هدف المحلل المالي في قياس و تقييم الشركة ومدى نجاح الإدارة في تحقيق هذه الأهداف ويمثل مستوى ربحية الشركة ومركز سيولتها ومصادر التمويل، وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي من خلال دراسة وتقييم الجوانب الآتية:³

- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم ربحيتها أو العائد من الربحية في الأسهم.
- تقييم مديونية الشركة.
- اتخاذ بعض القرارات الاستثمارية.
- تحديد سياسة توزيع الأرباح.

¹ نفس المرجع أعلاه، ص 41.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 46.

³ محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 47

5- أهداف تقييم الأداء المالي:

يهدف تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة مؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة مؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من اجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية المالية الحديثة.¹

حيث تمكن عملية تقييم الأداء المالي من تحقيق الأهداف التالية:²

- وقوف المؤسسة على الأهداف المالية مقارنة بالأهداف المخططة في الخطة المالية.
- الكشف عن نقاط الخلل والضعف في نشاط الوحدة الاقتصادية وإجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها والعمل على تصحيحها وتجنبها مستقبلا.
- التعرف على مدى ترشيد وكفاءة استخدام الموارد المتاحة من خلال تحقق أكبر عائد بأقل تكلفة وبنوعية جيدة.
- العمل على تصحيح الموازنات التخطيطية ووضع مؤشرات في المسار الصحيح بما يوازن بين الطموح والإمكانات المتاحة.
- تحديد مدى الكفاءة في تسيير واستخدام الموارد المتاحة والأصول المستثمرة ودرجة انسجامها مع مخرجات ونتائج النشاط التشغيلي للمؤسسة كالإنتاج والمبيعات.
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في المؤسسة من أجل معرفة الخلل أو الضعف في النشاط الخاص به وذلك من خلال قياس إنتاجية كل قسم من الأقسام وتحديد إنجازاته الايجابية أو السلبية، هذا مما يجعل خلق منافسة بين الأقسام.
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني وذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي على مستوي المؤسسات .

¹ . عبد الغني دادن ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من منظور المحاكاة المالية ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 188 .

² . خالد هادي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، أطروحة الدكتوراه ، جامعة بسكرة ، 2018 ، ص 163 .

المطلب الثاني: طرق تقييم الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه

1- طرق تقييم الأداء المالي

يعد أداء الشركة انعكاساً لمدى نجاح القرارات المتخذة من قبل إدارتها، يركز كما في القدم تصور الشركة أساساً على تحقيق أرباح أكبر الذي يدل على أن للشركة أداء مالي جيد، ومن ثم اعتمدت النتائج المحاسبية والمالية التي حققتها خلال الدورة كأساس في عملية تقييم الأداء. أما عن طرق تقييم الأداء فهي تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، ولطبيعة هذه المؤسسة نجد:¹

I. المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي :

تعتبر النسب المالية من أقدم الأدوات التحليل المالي، ويعود تاريخ استخدامها إلى منتصف القرن التاسع عشر، وتنصب النسب المالية على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية، حيث يتم قياس الأداء المالي بعدة مؤشرات أبرزها:

1- مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير:

ويتم عرض أهم النسب المستعملة وطرق حسابها كالتالي:

● **مؤشر قياس معدل نمو النشاط :** حيث يستخدم معدل النمو في عدة مجالات ، فالمحلل المالي يستخدمه في تحليل النتيجة والخزينة والمحلل الاستراتيجي يستخدمه لقياس حجم المؤسسة ومدى قدرتها على النمو الداخلي²، ويمكننا حساب معدل نمو رقم الأعمال من خلال العلاقة التالية :

$$C = \frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}}$$

حيث أن:

■ CA_n : رقم الأعمال السنة الحالية.

■ CA_{n-1} : رقم الأعمال السنة الماضية.

■ C : معدل نمو رقم الأعمال.

¹ محمد فوزي شعوبي ، العام التجاري ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، العدد 17 ، 2015 ، ص28.

² إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، التسيير المالي ، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر ، 2006 ، ص 170.

● **معدل نمو القيمة المضافة** : تعبر القيمة المضافة عن القيمة الإضافية التي قدمتها المؤسسة من خلال نشاطها الأساسي ، كما تعرف على أنها الفارق بين المدخلات المالية المباشرة والمخرجات المالية المباشرة ، حيث يستخدم رصيد القيمة المضافة في قياس نمو المؤسسة على غرار رقم الأعمال. وبحسب بالعلاقة التالية:¹

$$C = \frac{VA_n - VA_{n-1}}{VA_{n-1}}$$

حيث أن:

■ VA_n : القيمة المضافة للسنة الحالية.

■ VA_{n-1} : القيمة المضافة للسنة الماضية

■ C : معدل نمو القيمة المضافة

وتظهر لنا أهمية القيمة المضافة في المساعدة على تقييم الوضع المالي للمؤسسة كما يلي:

- **القيمة المضافة مؤشر لنمو المؤسسة** : يسمح تقييم الزماني للقيمة المضافة بقياس النمو أو التراجع الذي سجلته المؤسسة، كما تسمح بتقدير هياكل المؤسسة ومردودها مقارنة بأعباء المستخدمين وبعدهم العمال وبالاستثمارات والأصول، لذلك تعتبر القيمة المضافة مؤشر أفضل لقياس النمو.²

- **القيمة المضافة مؤشر لقياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة**: تكتسي القيمة المضافة أهمية كبيرة في المؤسسة لأنها تمكن من معرفة وزنها الاقتصادي ونموها ودراسة هيكلها الإنتاجي³ ، فهي تمكن من تقييم الحجم الاقتصادي للمؤسسة من خلال مساهمتها في الناتج المحلي أو الوطني الخام، وذلك من خلال العلاقة التالية:

$$\text{الوزن الاقتصادي للمؤسسة} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الناتج الداخلي الإجمالي}}$$

- **القيمة المضافة مؤشر للتكامل العمودي**: تعد مقياسا لمعرفة مدى تكامل المؤسسة داخليا بحساب نسبة القيمة المضافة إلى إنتاج الدورة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التكامل العمودي (القيمة المضافة)} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{إنتاج السنة المالية}}$$

وتقيس هذه النسبة معدل اندماج المؤسسة في العملية الإنتاجية، فكلما ارتفعت هذه النسبة واقتربت من الواحد كلما زاد تكامل المؤسسة.

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قرشي ، مرجع سابق ، ص 175.

² خالد هادي ، الهدر في التسيير المحاسبي والمالي ، الطبعة الأولى، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 141

³ خالد هادي ، مرجع سابق ، ص 174.

- القيمة لمضافة مؤشر للتكامل الأفقي: حيث تساهم هذه النسبة في تحديد درجة العلاقة التجارية للمؤسسة بالموردين والعملاء، أي درجة التكامل الأفقي، والذي يمثل قدرة المؤسسة على تكوين القيمة المضافة وزيادة ثروتها بالاعتماد على حجم نشاطها، ويحسب من خلال العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل الإدماج (القيمة المضافة)} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تختلف هذه النسبة بين المؤسسات الاقتصادية، حيث كلما ارتفعت فهي تدل على أن الأداء الاقتصادي الجيد للمؤسسة، فنجدها تقترب من الواحد في المؤسسات الخدمية أما في المؤسسات الانتاجية في حدود 0.5 بينما المؤسسات التجارية تكون في حدود 0.2.²

- القيمة لمضافة مؤشر للاختيارات الإستراتيجية: تستخدم القيمة المضافة في الحكم على مدى نجاح إستراتيجية التمييز، فالتمييز من منظور التسويقي هو يميز المنتج بخدمات إضافية، أما من الناحية المالية فيترجم في شكل موارد وخدمات مباشرة في صنع المنتج.

كما تستخدم القيمة المضافة في مراقبة وتسيير إستراتيجية لتنويع، وتطبق هذه الأخيرة عند النمو والارتفاع في فوائض المالية، حيث تتعدد نشاطات المؤسسة ومنتجاتها وتشكل ما يعرف بسلة المنتجات أو حافظة النشاطات.³

وفي هذا الصدد يتم توزيع القيمة المضافة على مختلف الأطراف الذين ساهموا في تحقيقها، وتمثل هذه الأطراف في: المستخدمين، الدولة، المؤسسة بذاتها، حيث تحسب نسبة استفادة كل طرف كما يلي:⁴

- معدل المصاريف المالية = المصاريف المالية / القيمة المضافة
- معدل الاهتلاكات والمؤونات = الاهتلاكات و المؤونات / القيمة المضافة
- معدل فائض الإجمالي للاستغلال = فائض الإجمالي للاستغلال / القيمة المضافة

¹ خالد هادي، مرجع سابق، ص 140.

² إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص 176.

³ المرجع السابق، ص 176.

⁴ خالد هادي، مرجع سابق، ص 140.

• تحليل مرد ودية الاستغلال: وهي النسب التي تقيس على مقدرة المؤسسة على توليد الأرباح انطلاقاً من مبيعاتها وهناك نسب كثيرة تستعمل ومن أهمها:

- **معدل الربح الصافي** : تعتبر هذه النسبة الأكثر تعبيراً عن الربحية والأسهل حساباً ، وفي المقابل تعتبر الأكثر خطراً خاصة في الفترة القصيرة والتي تتضمن النتيجة المحققة من النشاطات الاستثنائية للمؤسسة مثل : النتائج المرتبطة بعمليات التنازل عن الثببتات أو من التوظيفات المالية، ويتم حسابها بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على رقم الأعمال وذلك خلال العلاقة التالية :¹

$$\text{معدل الربح الصافي} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

- **نسبة هامش مجمل الربح** : وهو عبارة عن نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات ، وتمثل هذه النسبة مقدار ما تحتفظ به الشركة من كل دينار من المبيعات كمجمل الربح ، حيث كلما زادت هذه النسبة مقارنة بالمنافسين يعني ذلك أن نسبة تكلفة المبيعات إلى صافي المبيعات اقل من المنافسين، ويحسب من خلال لعلاقة التالية :²

$$\text{نسبة هامش الربح التجاري} = \frac{\text{الهامش التجاري}}{\text{رقم الأعمال}}$$

- **نسبة هامش الربح التشغيلي** : وتمثل مقدار الربح التي تحتفظ به الشركة من كل دينار من خلال العمليات لتشغيلية، وتعتبر بمثابة قياس حقيقي لكفاءة الاستغلال، لأنه ليس لإدارة المشروع سيطرة فعلية على الفوائد والضريبة ، وتحسب هذه النسبة كما يلي:³

$$\text{معدل نتيجة الاستغلال} = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{رقم الأعمال}}$$

تعطي هذه النسبة مؤشر على إمكانية تحديد سعر الوحدة قبل أن تتحمل المؤسسة أي خسارة، أي إلى أي مدى يمكن أن يقوم المشروع بتخفيض سعر بيع الوحدة قبل أن يتحمل خسائر شاملة ، حيث يقيس هذا المؤشر الربحية الناتجة عن جميع أنشطة الاستغلال.

¹ نصر ابو شمالة ، مروان الدهار ، الإدارة المالية ، الطبعة الأولى، مكتبة المعرفة ، فلسطين ، 2007 ، ص 100.

² مصطفى فهمي الشيخ ، التحليل المالي ، الطبعة الاولى، مكتبة المعرفة، فلسطين ، 2008 ، ص 43.

³ خالد هادي، مرجع سابق ، ص 185.

2- مؤشرات الأداء الربحية (المردودية):

تعكس نتائج النسب الربحية أداء الشركة في توليد الأرباح وتعظيم الربحية المتحققة من النشاط التشغيلي لشركة ولهذا فإن النسب الربحية تعد مؤشرا دقيقا في تحقيق الهدف الاقتصادي لحياة الشركة¹، ومن ابرز هذه النسب:²

• **معدل العائد على حق الملكية (ROE):** وهو عبارة عن مؤشر يعكس بصورة عادلة وبكل استقلالية عن الإمكانيات التي توفرها المؤسسة في البيئة الخارجية لها من مصادر للتمويل من جهة ومن جهة أخرى تتيح لها مجال لتوظيف الفائض لتحقيق أرباح إضافية وهي البورصة بحيث يقيس هذا المؤشر ربحية كل حاملي الأسهم والملاك، ويدل هذا المؤشر على مساهمة كل وحدة نقدية من الأموال الخاصة في النتيجة الصافية أو حقوق الملكية ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على حق الملكية (ROE)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الموارد الخاصة}}$$

• **معدل العائد على الأصول (ROA):** وهو عبارة عن مؤشر حسابي يؤشر على العلاقة بين النتيجة الصافية والأموال المستثمرة لتحقيقها خلال الدورة بمعنى يعكس مقدار مساهمة وحدة نقدية من رأس المال المستثمر في النتيجة الصافية في شكل نسبة مئوية، وجاء هذا المؤشر من اجل تقييم الأداء المالي للمؤسسة ولتحفيز رؤساء المصالح فيما بينهم لتطوير مستوياتهم وفعاليتهم وكفاءتهم ويحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\text{معدل العائد على الأصول (ROA)} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

• **معدل العائد على المبيعات (ROS):** حيث يقيس هذا المؤشر فعالية الأنشطة العملياتية أو العمليات المتعلقة بدورة الاستغلال، حيث يقيس أداء النشاط ويساعد المديرين في اتخاذ القرار والتسيير الجيد للمؤسسة بحيث يعكس نسبة الربح في الوحدة النقدية الواحدة من المبيعات أو رقم الأعمال وحسب هذا المؤشر يكون الأداء جيد كلما ارتفعت نسبة الربح والعكس صحيح.⁴

ويحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح الصافي (ROS)} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الربح}}$$

¹ حمزة محمود الزبيدي ، التحليل المالي ، الطبعة الثانية، الوراق للنشر والتوزيع ، 2011 ، ص 74.

² عمر زرقون ، محمد زرقون ، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الاداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، جامعة الاغواط ، العدد 02 ، 2014 ، ص 33.

³ . عمر زرقون ، محمد زرقون ، مرجع سابق ، ص 32.

⁴ عمر زرقون ، محمد زرقون ، مرجع سابق ، ص 34.

● **معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل:** حيث يقيس لنا هذا المؤشر على مدى تغطية الشركة للموارد المستقرة انطلاقاً من النتيجة الصافية، حيث تعبر عن نسبة الربح الصافي الوحدة النقدية الواحدة من الموارد المستقرة ويصبح هذا المؤشر جيد كلما كانت النسبة مرتفعة ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الموارد المستقرة}}$$

3- مؤشرات السيولة:

تعتبر نسب السيولة على قدرة الشركة في الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها في تاريخ استحقاقها ، أي تقييم الأداء الشركة وفقاً للقدرة على التسديد، وكما يبدو من مضمون السيولة، فإن مجموع نسبها مع مؤشرات صريحة لتحديد المدى الذي يمكن أن تتعرض له الشركة من مخطر الإفلاس وناجئة عن عدم قدرة في التسديد ما عليها،¹ ومن أبرز نسب السيولة نجد:

● **نسبة السيولة العامة:** وتسمى أيضاً بنسبة التداول ، حيث تعبر على مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل لأصولها المتداولة، وتعتبر هذه النسبة أفضل مؤشر لمعرفة مدى تغطية الاحتياجات المتداولة بموجودات يتوقع أن يتم تحويلها إلى نقديات في موعد يتزامن مع موعد سداد الاحتياجات المتداولة.²

وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

● **نسبة التداول السريعة:** حيث تعتبر مؤشراً لقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل من الأصول سريعة التحويل إلى نقدية وهذه النسبة أكثر تحفظاً لقياس السيولة من نسبة السيولة العامة لاقتصارها على الأصول أكثر سيولة، ويرى المحللون أن المعدل المقبول لهذه النسبة هو الواحد والحد الأدنى هو 0.75 ويحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة التداول السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزونات}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

● **نسبة التداول النقدية:** وتوضح هذه النسبة مقدار النقد المتاح لدى المؤسسة في وقت معين لمواجهة الالتزامات القصيرة الأجل، وتحسب وفق للعلاقة التالية:⁴

¹ حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 72.

² عبد الستار مصطفى صباح ، سعود جايد مشكور العامري ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر ، الاردن ، 2006 ، ص 57.

³ منير صالح الهندى ، الإدارة المالية ، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث ، الإسكندرية ، 1991 ، ص 46.45

⁴ حياة بزقاري ، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير ، جامعة بسكرة ، 2011 ، ص 32.

نسبة التداول النقدية = الأصول النقدية / الديون قصيرة الأجل

• تطور وأهمية رأس المال العامل: حيث توضح لنا هذه النسبة على مقدرة الشركة على تغطية أصول الغير الجارية انطلاقاً من الأموال الدائمة التي باستطاعتها على تسديد جزء من ديون قصيرة الأجل، ويحسب وفق العلاقة التالية:

تطور وأهمية رأس المال العامل = الموارد المستقرة / صافي الاستثمارات الثابتة

4- مؤشرات الرفع المالي:

يعد الرفع المالي من الموضوعات المهمة التي يدخل من ضمنها التحليل المالي والذي يستخدم في تقييم

الأداء، حيث هي عملية تحليل الرفع الحاصل في شركة الأعمال، تساعد الشركة على القدرة في التحكم بالتزاماتها ومن ابرز هذه النسب:

• نسبة قابلية التسديد: حيث تقيس النسبة مدى قابلية المؤسسة للوفاء بديونها من مجموع أصولها، وكلما كانت النسبة منخفضة كانت أموال الدائنين مضمونة، وتحسب وفق للعلاقة التالية:

نسبة قابلية التسديد = المديونية الإجمالية / مجموع الأصول

• نسبة الاستقلالية المالية: حيث تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة، وبالتالي تقيس درجة استقلاليتها مالياً، ويجب أن لا تنخفض هذه النسبة عن 0.5 وتحسب وفق للعلاقة التالية:¹

نسبة الاستقلالية المالية = المديونية الإجمالية / الأموال الخاصة

• نسبة الرافعة المالية: حيث تعتبر عن تلك الأموال المستخدمة التي تكون في شكل الأموال الخاصة أو الاستدانة، هذه الأموال هي أموال مستثمرة في شكل أصول ينتظر منها توليد نتائج.² و يحسب وفق العلاقة التالية:³

نسبة الرافعة المالية = مجموع الأصول / الموارد الخاصة

• نسبة الديون الطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية: هي تقيس نسبة كل من الديون القصيرة الأجل والطويلة والمتوسطة الأجل من إجمالي الديون ويستحسن أن نسبة الديون القصيرة اقل من

¹ جليلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير ، جامعة بومرداس ، 2009 ، ص 87.

² إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 268.

³ يزيد تفرات ، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي ، مجلة البحوث ، العدد 11 ، 2014 ، ص 127.

الديون الطويلة وهذه الوضعية جيدة بالنسبة للشركة فهي غير مهددة بالالتزامات القصيرة الأجل ويحسب وفق العلاقاتين التاليتين :

$$\text{نسبة الديون الطويلة والمتوسطة إلى المديونية الإجمالية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل والمتوسطة}}{\text{المديونية الإجمالية}}$$

$$\text{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{المديونية الإجمالية}}$$

5- مؤشرات أداء عناصر الاستغلال: ويمكن إبراز أهم النسب عناصر الاستغلال ما يلي:

• **معدل دوران الأصول:** حيث تبين مبلغ المبيعات الصافية الناتجة من كل دينار مستثمر من مجموع الأصول أي مدى قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في تحقيق المبيعات، ويحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لقياس حجم المبيعات التي يتولد عن كل دينار من قيمة الأصول وليس هناك معدل نمطي لهذه النسبة في جميع المنشآت فهو يختلف من صناعة لأخرى، ويمكن مقارنة معدل المؤسسة مع معدل الصناعة التي تنتمي إليها².

• **معدل دوران الأموال الخاصة:** فهذا المعدل يقيس لنا مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال الخاصة حيث تسمح بمقارنة تدفق النشاط لذمة المؤسسة ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأموال الخاصة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{الموارد الخاصة}}$$

• **معدل دوران العملاء:** تقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تحصيل ذمه المدينة من حسابات حسابات مدينة وأوراق قبض على الزبائن، كما تبين كفاءة إدارة المؤسسة ومدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل، وتمثل عدد المرات التي تتجدد فيها حقوق المؤسسة على الزبائن من خلال عمليات بيع البضائع والمنتجات ويحسب وفق العلاقة التالية³:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{إجمالي المبيعات}}$$

¹ المرجع السابق ، ص 130.

² نجان محمد ، غرابية هشام ، الإدارة المالية ، مكتب الكتب الأردني ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 1995 ، ص 62.

³ . خالد هادي ، مرجع سابق ، ص 180.

• أهمية **BFR**: حيث تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام الاحتياج في رأس المال العامل لتوليد المنتجات، حيث كلما زادت معدلات دوران الاحتياجات في رأس المال العامل كلما تضاعف الإنتاج بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل المنتجات ويحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{أهمية BFR} = \text{الإنتاج} / \text{BFR}$$

• نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات: يمثل عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة من البضائع والمواد والمنتجات بصفة منتظمة خلال السنة، كما يعني هذا المؤشر عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة ويحسب وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات} = \text{رقم الأعمال} / \text{المخزونات}$$

6- مؤشرات التوازن المالي:

يعتبر معياراً مهماً لتقييم الأداء المالي، كونه يهدف إلى تحقيق الأمان لدى المؤسسة لان العجز المالي يسلب المؤسسة استقلاليتها المالية تحت تأثير اللجوء إلى الاقتراض مما يصعب على الشركة الوفاء بالتزاماتها، وهناك ثلاثة توازنات من المنظور الوظيفي تستعمل من طرف المحلل المالي ونلخصها فيما يلي:²

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي: هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة المخصصة للتمويل الأصول المتداولة ويحسب كما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة}$$

$$\text{FRng} = \text{RD} - \text{Es}$$

حيث إذا كان:

• رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب فهذا يدل على أن للشركة هامش أمان ، وهو مؤشر ايجابي مما يعزز من قدرة الشركة على السداد.

• رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب فهذا يدل على أن الشركة حققت عجز عن تمويل استثماراتها وسوف تواجه مشاكل خاصة فيما يتعلق بمقدرتها على الدفع والاستدانة.

¹ المرجع السابق ، ص 179.

² زويدة سمرد ، جمال الدين سحنون ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن ، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال ، جامعة الشلف ، العدد 03 ، 2020 ، ص 350.

• رأس المال العامل الصافي الإجمالي معدوم فهذا يدل على أن الشركة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل دون تحقيق فائض ولا عجز

2- الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي: ينتج عن دورة الاستغلال تدفقات نقدية داخلية وأخرى خارجية، وفي كثير من الحالات لا تستطيع المؤسسة تغطية ديونها للاستغلال بواسطة حقوقها ومخزونها نتيجة لوجود فوارق زمنية بين الاستغلال مما يجعل للشركة بحاجة للحصول على الأموال لتغطية احتياجها والتي يعبر عنها بالاحتياجات من رأس المال العامل (BFR)، ويحسب بالعلاقة التالية: ¹

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg) = الاحتياج في رأس المال العامل الاستغلال

- الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال

$$\text{BFRg} = \text{BFRex} - \text{BFRhex} \quad \text{حيث ان:}$$

الاحتياج في رأس المال العامل الاستغلال (BFRex) = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال (BFRhex) = استخدامات خارج الاستغلال -

موارد خارج الاستغلال

3- الخزينة الصافية الإجمالية:

وتتشكل هذه الأخيرة عندما يستخدم رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي فإذا تمكنت الشركة من تغطية هذا الاحتياج فحتمًا تكون الخزينة موجبة، وفي حالة عدم تمكن الشركة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة سالبة، وبالتالي هناك عجز في التمويل، وتحسب من خلال العلاقة التالية: ²

الخزينة الصافية الإجمالية = رأس المال العامل الصافي الإجمالي - الاحتياج في رأس المال

العامل الإجمالي

$$\text{TNG} = \text{FRng} - \text{BFRg}$$

¹ إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 84.

² إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 85.

تُحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقاً من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين الاستخدامات الخزينة وموارد الخزينة، وذلك من خلال لعلاقة التالية:

الخزينة الصافية الإجمالية = استخدامات الخزينة - موارد الخزينة

$$TNG = ET - RT$$

- شروط التوازن المالي: لكي يتحقق التوازن المالي حسب التحليل الوظيفي يجب أن يتحقق ما يلي:

1- رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب؛

2- تغطية رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي؛

3- الخزينة الصافية الإجمالية موجبة، ويتحقق ذلك بتحقيق الشرطين السابقين؛

يوجد بعض نقاط الضعف في مؤشرات النسب المالية يمكن أن تفقد هذه النسب قوتها في التحليل نذكر ما يلي¹:

1- صعوبة تحديد الأسس التي يتم على أساسها مقارنة النسب المالية؛

2- تحسب النسب المالية من خلال بيانات مالية سابقة مما يجعلها ليست ذات دلالة في المستقبل؛

3- يتم القوائم المالية على أساس القيمة التاريخية للأصول وهذا الأساس يكون في التحليل مضللاً لكثير من الحالات؛

4- تعبر قائمة المركز المالي عن الأرصدة النقدية في تاريخ معين بينما الحركة النقدية تتسم بالحركة لا بالسكون؛

وهناك عوامل أخرى غير ملموسة تؤثر على الحالة المالية للشركات مثل المشاكل الفنية والتسويقية التي لا تظهرها القوائم المالية .

ب- المؤشرات الحديثة لتقييم الأداء المالي :

بعد اطلاعنا على المؤشرات التقليدية لتقييم الأداء المالي وذكر أهم الانتقادات الموجهة و النقائص

الموجودة لتقييم الأداء ، إلا أن هناك طرق حديثة وهي عبارة عن جملة من المؤشرات التي تأخذ بعين الاعتبار

الأبعاد الإستراتيجية في المؤسسة ، وسنقتصر على ذكر أهم تلك الطرق الحديثة لتقييم الأداء منها¹ :

¹ محمد محمود الخطيب ، مرجع سابق ، ص 57.

أولاً : القيمة الاقتصادية المضافة (EVA):

تعتبر المؤسسة التي تنشئ قيمة اقتصادية هي المؤسسة التي يكون فيها العائد على رأس المال أكبر من تكلفة الفرصة البديلة بمعنى أن يكون العائد أكبر من كلفة رأس المال، ويتم الحصول عليها بطريقتين هما:

- القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة عن عمليات التشغيل بعد الضريبة - (تكلفة رأس المال X رأس المال المستثمر)

- القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر - معدل تكلفة رأس المال) X رأس المال المستثمر.

ثانياً : القيمة السوقية المضافة (MVA) :

هي الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة ورأس المال المستثمر، أي الفرق بين القيمة السوقية للأسهم والقيمة الدفترية لحقوق المالكين، ويتم الحصول عليها بطريقتين هما:

- الطريقة الأولى: القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم - القيمة الدفترية للأسهم

- الطريقة الثانية:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \left(\frac{EVAt}{(1+k)^t} \right)$$

حيث أن:

MVA: القيمة السوقية المضافة ، K: التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال ، t: الفترة.

ثالثاً: مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار (CFROI): حيث يعتبر من أهم مؤشرات لخلق القيمة ويستعمل عادة في تقييم المؤسسة أو اختيار وتقييم المشروع المراد تمويله ويتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهذا يعني أن هناك خلق قيمة، وأما إذا كان العكس فنقول إن هناك تدمير للقيمة²، ويحسب بالعلاقة التالية :

مؤشر عائد التدفق النقدي على الاستثمار = فائض خزينة الاستغلال بعد الضريبة / الأصل الإجمالي

¹ عبد الفتاح سعيد السرطاوي ، عادل عيسى حسان ، التحليل المالي كأداة الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين ، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة المسيلة ، العدد 02 ، ديسمبر 2019 ، ص 152.

² علي بن الضب ، عياد سيدي أحمد ، تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، العدد 02 ، 2013 ، ص 114

2- العوامل المؤثرة في الأداء المالي :

تواجه المؤسسة خلال قيامها بنشاطها عدة مشاكل وصعوبات قد تعرقها في أداء وظائفها، مما يدفع بالمسيرين إلى البحث عن مصادر هذه المشاكل وتحليلها واتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها، هذا ما يهدف إليه عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة حيث يعمل على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، ومن بين أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي نجد:¹

1-2 العوامل الفنية: وتمثل في:

1-1-2 الهيكل التنظيمي: وهو عبارة عن الوعاء الذي يتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركة وأعمالها من خلاله تتحد أساليب الاتصال والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية والوظائف الإدارية ويعبر عن عدد المسؤوليات الإدارية في الشركة.

وإما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي أنتجت تقييم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين مما يجعل الهيكل التنظيمي يؤثر على الأداء المالي من خلال تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها، ومن ثم تخصيص الموارد المالية لها بالإضافة إلى تهيئة الأدوار للأفراد والمساعدة في اتخاذ القرارات للإدارة الشركة.

2-1-2 التكنولوجيا : وهي عبارة عن الأساليب والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المرجوة منها وتعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وعلى الشركة تحديد التكنولوجيا المناسبة لطبيعة العمل والمنسجمة مع أهدافها، حيث لا بد على الشركة التكيف معها واستيعابها وتعديل أداؤها وتطويرها بهدف تحقيق ملاءة بين التكنولوجيا والأداء.

3-1-2 الحجم : ونقصد به تصنيف الشركة إلى صغيرة أو متوسطة أو كبيرة ، وتوجد عدة مقاييس تقاس بها ومنها مقياس إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع وهو يعتبر من العوامل المؤثرة على الأداء المالي بشكل سلبي أو ايجابي .

¹ نادية محمد حمد محمد ، اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسات المالية ، رسالة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة السودان ، 2016 ، ص 63.

2-2 العوامل الإدارية:

وتعرف بمدى تحقيق القدرة الايرادية في المؤسسة، ويعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها التجارية أو الرأسمالية، أو بمعنى آخر قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها، كما يعرفه البعض على انه مدى تمتع المؤسسة بهامش أمان وبذلك ابتعاد الشركة عن حالة العسر المالي. وعليه فان العوامل الإدارية بالنسبة للأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للشركة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة ومدى تصديها للمخاطر والمصاعب المالية.

المطلب الثالث: الأداء المالي في شركات التأمين

تقوم شركات التأمين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يلزمها تقييم أدائها، وتكمن أهمية تقييم أداء شركات التأمين في قياس كفاءة الإنتاجية والإدارية، مع ضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها الشركة وذلك من خلال مقارنتها بالأتماط الموضوعية من قبل ومع تصحيح الانحرافات إن وجدت والعمل على تفاديها مستقبلا، بحيث تكون عملية التقييم بناء على دراسة الوضعية المالية لشركات التأمين، من خلال قياس الأداء لفترة زمنية معينة وذلك باستخدام أهم مؤشرات وهذا من اجل التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق المؤمن لهم وعدم الإخلال بسوق التأمين.

قبل التطرق إلى تقييم الأداء المالي في الشركات التأمين، نشير إلى بعض المفاهيم الأساسية حول نشاط التأمين.

1- الإطار المفاهيمي للتأمينات

سنحاول في هذا الجزء التعرف على مختلف التعاريف المقدمة للتأمين وكذا أقسامه من خلال مايلي:

1-1 مفهوم التأمين

هناك عدة تعاريف قدمها العديد من الباحثين و الهيئات والمنظمات الإقليمية والعالمية لنشاط التأمين فيعرف التأمين بأنه:

- عبارة عن: " خدمة تقدمها شركة التأمين إلى المؤمن له وهذه الخدمة تحصر في تغطية الخطر المادي المعرض له مقابل أن يدفع مبلغا معيناً إلى شركة التأمين التي تتعهد له بسداد القيمة المادية للخطر المغطى".¹
- وقد عرف أيضا بأن التأمين كذلك على أنه "يمثل عقد بين طرفين، يسمى الطرف الأول بالمؤمن

¹ عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 308.

(شركة التأمين)، ويسمى الطرف الثاني بالمؤمن له، ويلتزم بموجب هذا العقد بأن تدفع شركة التأمين مبلغ من المال أي تعويض مادي إلى المؤمن له عند تعرضه لحادث أو خطر مبين ومثبت في عقد التأمين يؤدي إلى خسارة مادية أو جسمية للمؤمن له، مقابل أن يقوم المؤمن له بدفع أقساط ثابتة (شهرية أو نصف سنوية أو سنوية) لشركة التأمين".

- وقد أعطى المشرع الجزائري تعريفا لعقود التأمين من خلال المادة 619 من قانون المدني الذي ينص على أن: " التأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له وإلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيرادا أو أي عوض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين بالعقد وذلك مقابل قسط أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن".¹

أما فيما يتعلق بعقد التأمين فيعرفه مجلس معايير المحاسبة الدولي في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (04) عقد التأمين بأنه عبارة عن: "العقد الذي يقبل بموجبه أحد الأطراف (شركة التأمين) بخاطر تأمين هام من طرف آخر (حامل وثيقة) بالاتفاق على تعويض حامل الوثيقة عن تحقق حدث مستقبلي غير مؤكد الوقوع والذي يؤثر بشكل سلبي على حامل الوثيقة".²

ومن مختلف التعاريف التي تطرقنا إليها يمكن القول على أن التأمين هو عقد أو عملية يتم من خلالها اجتناب خسائر مالية كبيرة محتملة مقابل تحمل خسائر مالية صغيرة مؤكدة، وهذا من شأنه تدعيم المركز المالي للأفراد والمؤسسات، الآن غياب التأمين يلجأ الافراد والمؤسسات إلى تكوين احتياطات كبيرة لمواجهة الخسائر المحتملة، لكن من خلال التأمين يتم استغلال هذه الاحتياطات في أوجه الاستثمار المختلفة بدلا من الاحتفاظ بها، بالإضافة الى تعويض الخسائر المحتملة.

1-2 أقسام التأمين: هناك تصنيفات عديدة لتأمين تختلف باختلاف التطور الاقتصادي والاجتماعي والتصنيفين

المهمين رئيسين هما:³

أ- التأمينات العامة:

وتشمل جميع الأنشطة التي تعتبر في العرف والعادة من أعمال التأمين وتضم كل من:

¹ الأمر 75 - 58 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن القانون المدني ، الجريدة الرسمية العدد 78 الصادرة في 1975/09/30 ، المعدل والمتمم في القانون 05-10 المؤرخ في 2005/06/20 ، الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة في 2005/06/26

² احمد حلمي جمعة ، محاسبة عقود التأمين ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 25

³ محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2009، ص 271

- التأمين ضد الحريق و الأخطار الطارئة: ويشمل التامين عن الأضرار الناتجة عن الحريق ولو كان الحريق ناجما عن الزلازل والصواعق والزوابع والانفجارات وسقوط الطائرات والانفجارات المنزلية، أما الأضرار الناجمة عن هذه الأخطار المشار إليها والتي لا تكون مصحوبة بحريق فيمكن التأمين عليها ضمن عقد تأمين الحريق؛

- التامين ضد أخطار النقل: ويشمل تأمين بضائع ومنقولات أخرى ضد الأخطار التي قد تتعرض لها أثناء نقلها بحرا أو جوا أو برا، وبجميع وسائل النقل المتعارف عليها، كما تشمل الأخطار التي قد تتعرض لها أثناء ووجودها بالمستودعات قبل وصولها إلى مقصدها النهائي؛

- التامين ضد الحوادث: ويشمل التامين عن الأضرار الناجمة عن جميع الحوادث ، بما في ذلك حوادث المركبات وحوادث العمل والحوادث الشخصية والسرقة وسوء استعمال الأمانة ، بما في ذلك الأضرار الناجمة عن المسؤولية المدنية بجميع أشكالها

- التامين الادخار وتكوين الأموال: ويشمل التامين على الوثائق أو السندات أو شهادات التي تم إصدارها ويلتزم بموجبها المؤمن بأداء مبلغ في تاريخ قادم دفعة واحدة أو على عدة دفعات مقابل قسط أو أقساط يدفعه المؤمن له.

ب- التامين على الحياة :

ويشمل أعمال التامين التي تتعلق بالحياة والأخطار التي تتعرض لها أو تطرأ عليها كالوفاة والعجز والمرض والشيخوخة.

2- تقييم الأداء المالي لشركات التامين:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي لشركات التامين من أجل تقييم ودراسة الوضعية المالية لشركات التامين والعمل على تدعيم مركزها المالي من خلال استخدام مؤشرات مالية.

1-2 مفهوم الأداء المالي في شركات التامين

تقوم شركات التامين بأداء نشاطها وعملياتها المالية في ظروف تتسم بالحركية مما يلزمها تقييم أدائها، وتكمن أهمية تقييم أداء شركات التامين في قياس كفاءة الإنتاجية والإدارية، مع ضرورة فرض رقابة على النتائج التي حققتها الشركة وذلك من خلال مقارنتها بالأنماط الموضوعية من قبل ومع تصحيح الانحرافات إن وجدت والعمل على تفاديها مستقبلا، بحيث تكون عملية التقييم بناء على دراسة الوضعية المالية لشركات التامين، من خلال

قياس الأداء لفترة زمنية معينة، وذلك باستخدام أهم مؤشرات وهذا من أجل التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها وحماية حقوق المؤمن لهم وعدم الإخلال بسوق التأمين.¹

2-2 تقييم ومؤشرات قياس الأداء المالي في شركات التأمين:

يتم تقييم الأداء المالي لشركات التأمين عن طريق مجموعة من النسب المالية المستخدمة والتي تعبر عن مدى النجاح الذي حققته هذه الشركات عبر مدة زمنية معينة، ويتركز تقييم الأداء المالي في شركات التأمين على المؤشرات التالية²:

1-2-2 نسب الملاءة المالية :

تعني الملاءة المالية قدرة شركات التأمين على سداد التزاماتها عند تاريخ الاستحقاق، حيث تضمنت قوانين الإشراف والرقابة على نشاط التأمين في الجزائر على كيفية تحديدها، حيث نص المرسوم التنفيذي رقم 95-343 والصادر في 1995/10/30 على أن تبرر الملاءة بوجود الديون التقنية وهامش الملاءة، ويتكون هامش الملاءة من:

رأس المال الاجتماعي، الاحتياطات والمؤونات التقنية التي يجب أن تشكل نسبة 05% من رصيد الديون التقنية. يتم حساب نسب الملاءة المالية والتي بدورها تقيس نسبة مساهمة أموال شركة التأمين الخاصة من مجموع مواردها المالية وتضم هذه النسب المؤشرات التالية الملخصة في الجدول التالي:

¹ خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2008، ص 56.

² خالد الراوي، نفس المرجع السابق، ص 56.

الجدول رقم (1-1) : نسب قياس الملاءة في شركات التأمين

المؤشرات	طريقة الحساب	التعليق
نسبة هامش الملاءة /الديون التقنية	(رأس المال الاجتماعي + المؤونات التقنية) / الديون التقنية	هامش الملاءة يجب أن يكون يساوي على الأقل 15% من الديون التقنية.
نسبة هامش الملاءة / رقم الأعمال الصافي	(رأس المال الاجتماعي + المؤونات التقنية) / رقم الأعمال الصافي	يجب ألا يقل عن 20 % من رقم الأعمال
نسبة التعويضات للديون التقنية	التعويضات / الديون التقنية	هذه النسبة تقيس لنا نسبة التعويضات من الحوادث المسددة من التعويضات قيد التسديد و يستحسن أن تقترب من الواحد الصحيح.
نسبة كفاية الأموال الخاصة	الأموال الخاصة / إجمالي التعويضات	وتعد هامش أمان للمؤمن لهم إذا كانت مرتفعة ، وإما إذا انخفضت فهي تدل على حالة العسر المالي .
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	وتقيس لنا مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الخاصة ويجب أن تكون أكبر من أو يساوي الواحد.

المصدر : : سليمة طبايية ، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية ، مجلة البحوث ، العدد الخامس ، المجلد الأول

سنة 2011 ، جامعة قلمة، الجزائر، ص 81.

2-2-2 نسب النشاط :

تعبر هذه نسب عن مدى قدرة شركات التأمين على استخدام أصولها في توليد عوائد معتبرة لتدعيم مركزها المالي، ومن بين أهم نسب النشاط هي التوظيفات المالية بمختلف أنواعها حيث تقوم شركات التأمين بالتوظيف المالي لتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية وغالبا ما تكون الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كالاستثمار في الأراضي والمباني... الخ ويمكن تصنيف الاستثمارات إلى:¹

1 سهام رياش ، قطاع التأمين ومكانته في الاقتصاد الوطني ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر ، سنة 2008 ، ص 79

- استثمارات قصيرة الأجل: هي تلك الاستثمارات التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة إلى نقدية سائلة، وتقييمها عادة بقصد المتاجرة فيها وبيعها خلال الدورة.
- استثمارات طويلة الأجل: هي التي يصعب تحويلها إلى نقدية سائلة في فترة وجيزة، وعادة يتم الاحتفاظ بها لمدة سنة أو أكثر.
- ويعد الاستثمار احد الأنشطة الرئيسية لشركات التأمين ، مما ينعكس عليها بالأثر الإيجابي بشكل كبير في نتائج نشاط الشركة وذلك راجع لضخامة الأموال التي تتجمع لديها بتعدد مصادرها ومن بينها :
 - الأقساط المحصلة من المؤمنین بمختلف أنواع التأمينات .
 - الأرباح الناجمة من الاستثمارات المالية والعقارية .
 - الأموال وحقوق المساهمين وتمثل في رأس المال المدفوع والاحتياطات الرأسمالية التي تكونها شركات التأمين بالاقطاع من الأرباح وهذا من اجل تدعيم مركزها المالي ومواجهة الظروف المستقبلية.
- ويمكن تلخيص أهم نسب النشاط للتقييم الأداء المالي في شركات التأمين في الجدول التالي :

الجدول رقم (1-2) : قياس نسب النشاط في شركات التأمين

المؤشرات	طريقة الحساب	التعليق
نسبة التوظيفات المالية	نواتج مالية / التوظيفات المالية	وتدل على معرفة نواتج المالية والأرباح الناجمة من توظيف الأموال التي بحوزة الشركة .
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	قيم الدولة / الالتزامات التقنية	حيث تكون هذه النسبة المحددة قانونيا اكبر من 50 %، وتعبر عن ضمان حقوق المؤمنین مما يجعل وضعية جيدة ومستقرة في مواجهة التزاماتها التقنية.
نسبة تكلفة الحوادث	تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية	وتقوم بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، إذ يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.
معدل الأجور المقدمة	مصاريف المستخدمين / عدد العمال	وتبين معدل أجور المستخدمين المقدم

وتقيس مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.	(رقم الأعمال الإجمالي - رقم الأعمال الوكلاء العامون) / عدد العمال	نسبة إنتاجية المستخدمين
تسمح من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.	(مصاريف المستخدمين) / (رقم الأعمال الإجمالي - رقم الأعمال الوكلاء العامون)	نسبة تكلفة المصاريف المستخدمين .

المصدر : : سليمة طبايية ، مرجع سابق ، ص 83.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ من بين نسب النشاط في شركات التأمين نسبة التوظيفات المالية، وعلية يمكن توضيح أهم تعاريف المتعلقة بالتوظيفات المالية التي تقوم بها شركات التأمين فيما يلي:

1- التوظيفات المالية:

تعرف التوظيفات المالية على أنها: "ترك مبلغ مالي إلى الغير (هيئات أو حواص) قصد الحصول على الفوائد من وراء ذلك قد تكون مبلغ مسبق أو في نهاية المدة." وتعرف كذلك بأنها: "التخلي عن مبلغ مالي إلى الغير قصد الحصول على فوائد من وراء ذلك قد تكون مبلغ في بداية أو في نهايته. وتعتبر هذه العملية في شركات التأمين وظيفة أساسية ، حيث أن هذه التوظيفات يسمح لها بتحقيق نواتج مالية معتبرة وهذا لتدعيم مركزها المالي"¹.

2- أنواع التوظيفات المالية:

وهنا نجد نوعين من التوظيفات هما:²

أ- التوظيفات المالية المباشرة:

وتتمثل هذه التوظيفات المالية المباشرة في شركات التأمين في:

1- تكوين الشركات المختلطة: ونقصد بها المشاركة في تأسيس الاستثمارات الرأسمالية كالشركات المساهمة أو

ضمن شركات التضامن، وفي هذه الحالة يكون للمستثمر حصة تؤهله للمشاركة بالإدارة أو التأثير على قرارات إدارتها وبمعنى آخر شراء شيء ملموس.

2- ودائع لأجل: وهي ودائع بطبيعتها ادخارية ومجمدة تصدر إلى حين التاريخ المحدد لاسترجاع فوائد بنسبة

معينة، فهي تعتبر من التوظيفات السائلة القصيرة الأجل وعادة ما تلجأ شركات التأمين إلى هذا النوع من

¹ سهيلة بارة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، جامعة سيدي بلعباس، 2015 ، ص 193.

² خالد احمد فرحان المشهداني ، رائد عبد الخالق عبدالله العبيدي ، مدخل إلى الأسواق المالية ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص200

التوظيفات عندما لا تتوفر لديها فرص استثمارية بديلة، أو في حالة عرض فوائد بأسعار مرضية وتمثل هذه الودائع في:¹

1-2 الحساب لأجل: وهذه الودائع لا تقل مدة استحقاقها عن شهر واحد ، ويتم استرجاعها في نهاية المدة ومعها الفائدة المحددة ، لذلك تقوم شركة التأمين باستلام سند يثبت حقها ويسمى " بصك الوديعة" وهو سند إسمي وشخصي يدون فيه اسم الشركة ومبلغ الوديعة وتاريخ ومقدار الفائدة المتفق عليها.

2-2 أذونات الصندوق أو أذونات الادخار: والاذونات هي بكل بساطة إثبات من قبل البنك لدينه اتجاه أصحابها الذين اقرضوه ، ونعطي فوائد تصاعديّة تبعا لأجل السند ، لي كلما زادت مدة الإيداع لشركات التأمين كلما ارتفعت نسبة الربحية، فأذونات الصندوق هي التي تتراوح مدتها بين ثلاثة أشهر إلى سنتين، أما أذونات الادخار فهي نوع من اذونات الصندوق ولكن تستحق السداد في أي وقت بعد مرور ثلاثة أشهر.

1- التوظيفات العقارية: تقوم شركات التأمين بتوظيف جزء من أموالها في شراء آلات ومعدات وأراضي .. الخ، وذلك من أجل استخدامها في تسير وإدارة أنشطتها المختلفة، وبغرض إعادة بيعها مقابل عوائد مالية معتبرة وتختلف تلك الاستثمارات حسب الهدف.²

ب- التوظيفات المالية الغير مباشرة:

ومن بين أهم التوظيفات المالية الغير مباشرة التي تقوم بها شركات التأمين:³

1- سوق قيم الخزينة: و يعرف أنه " مسار التمويل ذو أقصر أجل في الاقتصاد الوطني " و يتميز هذا السوق بوجود طرفين، خزينة الدولة التي تعتبر الطرف الرئيسي المكون لها و الطرف الثاني يتمثل في مختصين في قيم الخزينة (SVT) و المتمثلون في البنوك و شركات التأمين، و ينقسم هذا السوق إلى قسمين هما:

أ- السوق الأولى للخزينة: يطبق عليه أيضا اسم إصدار السندات الجديدة، أنشئ في عام 1989 يعمل على تحويل رؤوس أموال المستثمرين إلى خزينة الدولة لتساهم في النمو و التطور.

ب- السوق الثانوي للخزينة: قامت وزارة المالية و بغرض تكملة السوق الأولى للخزينة، بإنشاء سوق ثانوي من خلال إصدار قانون 01-01-1998 يعمل على:

- وضع إستراتيجيات جديدة لحصص قيم النقدية للحساب الجاري.

¹ سهام رياش ، نفس المرجع السابق، ص85.

² سهام رياش ، نفس المرجع السابق، ص86.

³ محمد فاضل الطالب الحسن، دور السوق النقدية كسوق تمويلية في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2000، ص 08 .

- تدخل وسطاء في سوق الخزينة بالتفاوض في السوق الثانوي مسيرين من طرف بنك الجزائر.
- إنشاء غرفة لسوق الخزينة بالتفاوض في السوق الثانوي يعمل تحت إشراف بنك الجزائر.
- 2- السوق النقدي:** هي سوق داخلي تقام بها تبادل النقود القانونية المفتوحة في حسابات لدى معهد الإصدار، حيث تشارك فيها البنوك التجارية و المؤسسات المالية الأخرى، و تلجأ شركات التأمين باعتبارها مؤسسات مالية إلى توظيف أموالها تحت إشراف بنك الجزائر، و هذا نظرا للعائد المضمون و المخاطر المنخفضة.
- 3- القيم المتداولة (السوق المالي):** يتمثل السوق المالي جزء من سوق روس الأموال، وفيه تصدر و يتفاوض على الأوراق المالية طويلة الأجل و تسمى في غالب الأحيان بالقيم المتداولة كما تعتبر همزة وصل بين المجموعتين من الأعوان الاقتصاديين، مجموعة تملك فوائض ادخارية و مواد قابلة للتوظيف من بينها شركات التأمين، و مجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية.
- وتشهد شركات التأمين في وقتنا الحاضر إقبال واسع للمؤمنين والتي تخضع إلى تقلبات المخاطرة التي لا يمكن في اغلب الأحيان تحمل عواقبها المالية، حيث تأخذ شركات التأمين على عاتقها تغطية هذه المخاطر وضمنان تعويض الحوادث مقابل الأقساط النقدية التي تقدم إليها،لذا فرضت الدولة رقابة صارمة على مختلف أنشطتها وهذا لضمان التسيير الأمثل للعملية التأمينية، ويرجع هذا إلى الأسباب التالية:
- ضمان حقوق المؤمن ومراقبة التعويضات في حالة حدوث الخطر، والتأكد من مقدرتها على الوفاء تسديد مستحقاتها اتجاه المؤمن له؛
- مراقبة احتياطات التقنية والتي تتماشى مع حجم أعمالها، بتوفير رأس مال الأذنى لتغطية نشاطاتها؛
- تحديد معدلات التأمين بشكل يضمن تحقيق أرباح معقولة؛
- تنظيم عملية إنشاء وتكوين شركات تأمين جديدة، من أجل فتح سوق للمنافسة.
- وقد حدد المشرع الجزائري هيكلية التوظيفات المالية حسب المادة رقم 12 من المرسوم التنفيذي رقم 95 الصادر في 1995/10/30 المالية المتعلقة بالالتزامات التقنية كما يلي :
- 50 % من مجموع التوظيفات لا بد أن تكون في شكل سندات حكومية كونها خالية من المخاطرة؛
- 20% من مجموع التوظيفات موزعة على عناصر الأصول الأخرى حسب الفرص المتاحة في السوق.
- ويحتل هامش الأمان الأذنى دورا هاما في موضوع الديون التقنية، فقد وضع المشرع الجزائري لشركات التأمين مجموعة من القواعد الإلزامية حفاظا على مصالح و أموال المؤمن لهم.

ويجدر التذكير بأن شركات التأمين تقوم بالتوظيفات المالية لتحقيق عوائد ومكاسب رأسمالية وغالبا ما تكون الاستثمارات في شكل سندات وأسهم أو في صورة أصول ملموسة كاستثمار في الأراضي والمباني... الخ

المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي:

جاء النظام المحاسبي المالي بتعديلات جديدة مقارنة بالمفاهيم و المبادئ المحاسبية التي كانت معمولا به سابقا في ظل المخطط الوطني المحاسبي، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمفهومه ومبادئه وأهميته.

المطلب الأول: النظام المحاسبي المالي :

اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال على منظومة قانونية في مختلف النواحي الإدارية والاجتماعية والاقتصادية واستمر العمل بها بعد الاستقلال، وكان من ضمن هذه القوانين المخطط المحاسبي العام (PCG) والذي استمر العمل به إلى غاية صدور المخطط المحاسبي الوطني (PCN) الذي أعلن عنه بموجب الأمر رقم 75-35 المؤرخ في 1975/04/29 والذي اعتبر آنذاك انجازا محاسبيا وطنيا، وقد شرع في تطبيقه ابتداء من 1976/01/01 في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، ولم يتغير هذا المخطط رغم التحولات الاقتصادية التي شاهدها الجزائر مما أدى ذلك إلى الشروع في عملية الإصلاحات المحاسبية والتي شرع فيها منذ سنة 1996 إلى غاية صدور القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 لتتوج عملية الإصلاح بظهور لنظام المحاسبي المالي والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2010 في المؤسسات الاقتصادية.

1- تعريف النظام المحاسبي المالي:

لقد عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة 03 منه، وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية : " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية."¹

ويعرف كذلك النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن مجموعة العناصر المادية والمعنوية المستعملة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وانجاز الدورة المحاسبية كاملة، وبناء على هذا التعريف فان النظام المحاسبي يتكون من العناصر التالية:²

¹ عمر الفاروق زرقون ، سفيان بلقاسم ، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على محتوى الإعلامى للقوائم المالية ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الوادي ، العدد الخامس ، 2014 ، ص 160.

² خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني، نواق فخر، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، 2011 ، ص 10.

1- مجموعة المبادئ والقواعد الأساس والأحكام المحاسبية التي تعتبر مرشدة ومنظمة لعمل المحاسب أثناء التطبيق العملي؛

2- المنهاج المحاسبي: وهو دليل الحسابات ويبين الحسابات كافة مبوبة ومرقمة بما يسهل عمل المحاسب في تسجيل وتبويب وتحليل العمليات المادية وإعداد الحسابات والقوائم المالية.

3- الطرق المحاسبية: وتحدد كيفية تصميم المستندات والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ويحقق أهدافه.

4- المجموعة المستندية: وتشمل كافة المستندات التي لها علاقة بالمشروع.

2- مبادئ النظام المحاسبي المالي

يضم النظام المحاسبي المالي مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهي:¹

أ- الدورة المحاسبية:

عادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة حيث تبدأ في 01/02/ N وتنتهي في 31/12/ N كما يمكن للمؤسسة أن تضع تاريخ لأقفال دورتها المحاسبية مخالف لتاريخ 31/12 ، إذا كان نشاطها مقيد بدورة استغلال مخالفة للسنة المدنية ، وفي الحالات الاستثنائية يمكن أن تكون الدورة المحاسبية اقل أو أكثر من 12 شهرا ، كان تكون المؤسسة في حالة إنشاء أو توقف، وفي هذه الحالة يجب تحديد المدة المقررة وتبويبها ، وقد اتفق المحاسبون على أن الإنفاق الفعلي ليس هو الأساس للقياس الدوري ، ولكن الأساس هو ارتباط النفقات والإيرادات بالمدة المحاسبية التي تقوم بقياس نتائجها.

ب- استقلالية الدورات:

يرتبط هذا المبدأ بفرضية الاستمرار ، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة، إن تحديد نتيجة كل دورة محاسبية مستقلة عن الدورة السابقة واللاحقة لها، حيث يساعد هذا المبدأ على تحمل الأحداث والعمليات الخاصة بهذه الدورة فقط.²

ت- قاعدة الوحدة الاقتصادية:

تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك، والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك. "يجب أن

¹ عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 29.

² المادة 12، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74، الجزائر، 2007، ص 4.

تعتبر المؤسسة كما لو كانت وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، تقوم المحاسبة المالية علي مبدأ الفصل بين أصول المؤسسة وخصومها وأعبائه ومنتجات وأصول وخصوم وأعباء ومنتجات المشاركين في رؤوس أموالها الخاصة أو مساهميتها، يجب إلا تأخذ القوائم المالية للمؤسسة في الحسبان إلا معاملات المؤسسة دون معاملات مالكيها " ¹

ث- قاعدة الوحدة النقدية:

يعتبر المحاسبون إن النقود وحدة قياس نمطية ملائمة لتحديد وتقرير تأثير العمليات المختلفة وان كان لا يمكن التعبير عن المعلومات بصورة نقدية، إلا ما يصدر في الميزانية والقوائم الأخرى لابد أن يكون قابلا للقياس النقدي. ²

نصت المادة 12 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي على مسك المحاسبة المالية بالعملة الوطنية إما العمليات المدونة بالعملة الأجنبية فيجب ترجمتها إلى العملة الوطنية حسب الشروط والكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.

" تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية حيث يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، كما انه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها الكشوفات المالية، لا تدرج في الحسابات إلا المعاملات التي يمكن تقويمها نقدا، غير انه يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوفات المالية غير قابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات اثر مالي. "

ج- مبدأ الأهمية النسبية :

تكون المعلومة ذات أهمية إذ اثر غيابها من الكشوفات المالية في القرارات المتخذة من طرف المستخدمين لهذه الكشوفات، لذا يجب أن تبرز الكشوفات المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعملها تجاه المؤسسة، غير انه يجوز جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الوظيفة أو الطبيعة. ³

ح- مبدأ الحيطة والحذر:

ويقصد بذلك الالتزام بدرجة من الحذر في إعداد التقديرات في ظل عدم التأكد، بحيث لا تؤدي هذه التقديرات إلى تضخيم وإفراط في قيمة الأصول والإيرادات، أو التقليل في قيمة الخصوم والتكاليف.

¹ المادة 09، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر، 2008، ص12

² وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص 37.

³ المادة 11، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر، 2008، ص12

يجب على المحاسبة المالية أن تستجيب لمبدأ الحيطة والحذر ، لان ذلك لا يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع والأحداث في ظروف الشك قصد تفادي الأخطار التي من شأنها أن تثقل المؤسسة بالديون، إن تطبيق هذا المبدأ يجب أن لا يؤدي إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.¹

خ- مبدأ استمرارية الطرق:

أي أن المؤسسة ملزمة بتطبيق نفس الطرق المحاسبية المطبقة في دورة سابقة في الدورة الحالية، ذلك لان انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يقضي بدوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر وعرض المعلومات.

إن تغيير الطرق المحاسبية ينجر على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير أو بناء على تجربة أفضل أو معلومة جديدة هذا من جهة، وبهدف تقديم معلومة موثوقة أكثر وتحسن نوعية الكشوفات المالية من جهة أخرى.

د- مبدأ عدم المساس بالميزانية الافتتاحية: يجب أن تكون للميزانية الافتتاحية لسنة مالية معينة مطابقة للميزانية الختامية للدورة السابقة لها، وهذا يتوافق مع فرضية استمرارية الاستغلال.

ذ- أسبقية الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا على شكله القانوني لأنه توجد في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية ، فمثلا عملية القرض التجاري تعتبر عملية إيجار (عدم انتقال الملكية) من النظرية القانونية، وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية.²

ر- مبدأ عدم المقاصة: لا يمكن إجراء أي المقاصة بين عناصر الأصول والخصوم في الميزانية او بين عناصر الإيرادات والأعباء في حساب النتيجة، والهدف من هذا المبدأ هو منع فقدان المعلومة المالية لقيمتها ، خاصة في حالة الإفلاس، غير انه يمكن إجراء هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية، أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات بالتتابع.³

ز- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتعرض في الكشوفات المالية بتكلفتها التاريخية ، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة، بخلاف فانه يمكن تعويض التكلفة التاريخية وتقييم الأصول والخصوم

¹ المواد 37، 38، 39، من القانون رقم 07-11 ، مرجع سابق ، ص 6.

² المادة 16 من لقانون رقم 07-11، المتضمن النظام المحاسبي المالي، مرجع سابق، ص 4.

³ المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، مرجع سابق، ص 12.

بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) وفي حالات خاصة، مثل الأدوات المالية والأصول البيولوجية، لكن هذا المبدأ لقي العديد من الانتقادات من طرف الكتاب والمحاسبين، وتزداد حدة هذه الانتقادات في حالة الارتفاع في مستويات التضخم.

س- مبدأ القيد المزدوج: تحرر السجلات المحاسبية حسب المبدأ المسمى القيد المزدوج، حيث يمس كل التسجيلات على الأقل حسابين اثنين، احدهما مدين والأخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات، يجب أن يكون المبلغ المدين مساويا للمبلغ الدائن.

3- أهمية النظام المحاسبي المالي:

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين، كما انه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وبحيث تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي في ما يلي:¹

أ. يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة؛
ب. يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسن اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومات المالية؛

ت. يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما انه يسمح بإجراءات المقارنة؛

ث. توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية، مما يقلص من حالات التلاعب؛

ج. يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة؛

ح. يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح؛

خ. يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب؛

د. يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة؛

ذ. انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛

ر. تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة؛

¹ مدني بن بلغيث، إشكالية لتوحيد المحاسبي، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، 2002، ص 57.

ز. يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛

س. يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة؛

ش. يسمح للمؤسسة الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

المطلب الثاني : المحاسبة في شركات التأمين:

يحتاج نشاط التأمين الذي تقوم به شركات التأمين إلى نظام محاسبي للتغلب على عملياتها وللتعرف على

إيراداتها وأعبائها وتحديد مركزها المالي، وسنحاول في هذا المبحث عرض التنظيم المحاسبي في شركات التأمين.

1- طبيعة المحاسبة في شركات التأمين:

المحاسبة في شركات التأمين ، شأنها شأن المحاسبة على العمليات المالية في المنشآت الاقتصادية الأخرى، من حيث التزاماتها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية في تسجيل العمليات المالية من واقع المستندات المؤيدة لها، حيث يتم تبويبها في الدفاتر لغرض إعداد قوائم المالية الختامية في آخر كل فترة محاسبية، وهو ما يعرف عموماً بالنظام المحاسبي المالي.

إلا أن المحاسبة في شركات التأمين تختلف عن غيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى في درجة تأثرها بطبيعة العمليات التأمينية التي تزاولها هذه الشركات. ومدى ارتباطها بالقوانين والأنظمة التي تصدرها الدولة للإشراف والرقابة على قطاع التأمين.¹

2- خصائص محاسبة في شركات التأمين:

يمكن أن نلخص أهم خصائص شركات التأمين في ما يلي:²

II. محاسبة شركات التأمين هي تطبيق لمبادئ المحاسبة المالية:

فهي تقوم على عملية تسجيل وتبويب وتلخيص وعرض البيانات المالية الناتجة عن أحداث مالية واقتصادية تتعلق بالنشاط التأميني لتحقيق أهداف معينة من بينها قياس النشاط والرقابة عليه والمساعدة في اتخاذ القرارات عن طريق القوائم المالية والتقارير التي يجب أن تفي باحتياجات مستخدم البيانات الخارجي بالإضافة إلى إدارة المشروع وبالتالي نستنتج أن محاسبة شركات التأمين يجب أن تعتمد على نظام محاسبي متكامل يتضمن مجموعة من الدفاتر والمستندات والقوائم الختامية ودليل الحسابات.

1 عبد الإله عمه جعفر، مرجع سابق ، ص 321.

2 نضال فارس العريد ، مرجع سابق ، ص 40

III. محاسبة شركات التأمين تجمع بين محاسبة منشآت الأقسام والفروع:

يشمل نشاط شركات التأمين فروعاً متعددة كما يمارس النشاط التأميني في مكاتب هذه الشركات تنتشر جغرافياً في المحافظات والمدن وربما في خارج حدود الدولة وتتم في هذه المكاتب عمليات وثائق التأمين بأنواعها المختلفة.

وهنا يجب عند إعداد النظام المحاسبي لشركات التأمين تسجيل عمليات كل فرع على حدا وعمليات المكاتب والجمع بينها لبيان مدى مساهمة كل منها في نتيجة النشاط التأميني.

المطلب الثالث: النظام المحاسبي في شركات التأمين

تسعى شركات التأمين إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي بغية توفير معلومات مالية تساعد في عملية اتخاذ لقرارات و تحقيق مجموعة من الأهداف تتماشى مع وظائف الشركة.

1- تعريف النظام المحاسبي:

يتكون النظام المحاسبي - مثله مثل أي نظام - من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلاً من أجلها.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النظام المحاسبي المالي كالتالي:

" نسق متكامل من الموارد البشرية والمادية والذي يعمل من خلال المنظمة، ويقوم بإعداد المعلومات المالية، والبيانات التي يتم الحصول عليها من جمع وتجهيز وتشغيل هذه البيانات بغية الوصول إلى مجموعة من التقارير والقوائم تعد في ضوء شروط والتزامات معينة، ويجب أن يتوافق هذا النظام مع الهيكل التنظيمي للمنظمة، يقصد خدمة الأطراف الداخلية والخارجية".¹

2- أهداف النظام المحاسبي المالي :

يهدف النظام المحاسبي في شركات التأمين إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:²

1/ تسجيل مختلف العمليات التي تقوم بها شركات التأمين دفترياً في السجلات المحاسبية؛

2/ إعداد الحسابات الختامية، القوائم المالية والتقارير المختلفة لتحديد نتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي؛

1 محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص 287.

2 عبد المقصود بيان، محاسبة الشركات والبنوك، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 231.

3/ إعطاء تقارير والقوائم المالية التي يتطلبها قانون الإشراف والرقابة على شركات التأمين؛

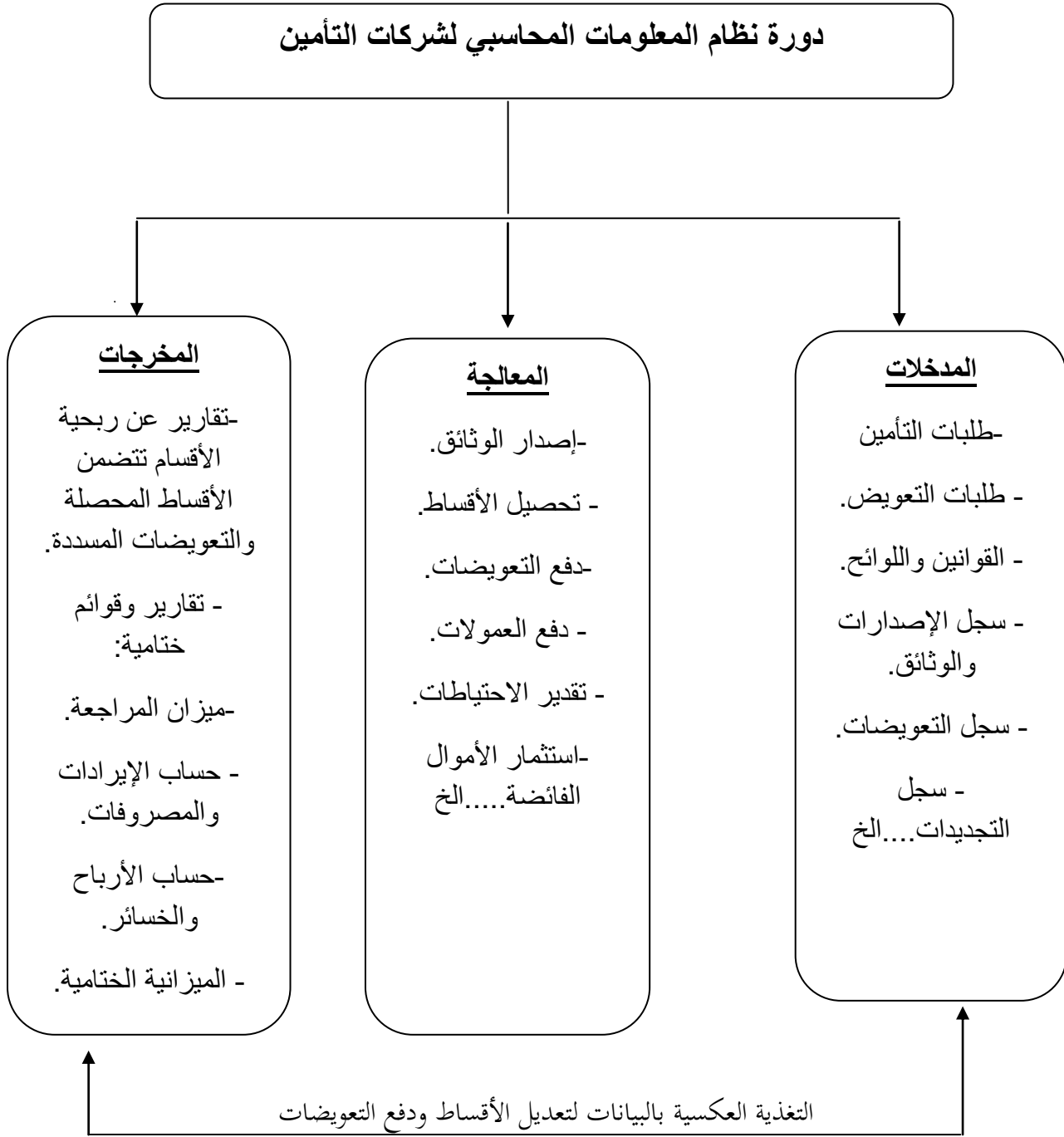
4/ المساعدة على إنجاز نظام متكامل للرقابة الداخلية يهدف إلى حماية أصولها وممتلكاتها؛ توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمساعدة في عملية المراجعة ، لاتخاذ القرارات المناسبة في مختلف المجالات.

5/ يقوم النظام المحاسبي بتحقيق الأهداف الخاصة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية العامة وذلك تماشياً مع الوظيفة الاجتماعية للمحاسبة.¹

والخلاصة أن النظام المحاسبي يهدف في الأصل إلى توفير وإنتاج مجموعة متكاملة من التقارير تحتوي على بيانات معلومات يستفيد منها كل من له علاقة بالمنشأة – سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية، والشكل التالي يوضح دورة نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين:

3 محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، مرجع سابق، ص. 288.

شكل رقم (1-1): دورة نظام المعلومات المحاسبي لشركات التأمين



المصدر: عبد المقصود بيان، مرجع سابق، ص 233.

3- عناصر النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين:

يتكون النظام المحاسبي على العناصر التالية:

1/ المجموعة المستندية؛

2/ المجموعة الدفترية (الدفاتر و السجلات)؛

3/ نظام الرقابة الداخلية؛

4/ دليل الحسابات؛

5/ التقارير الدورية والختامية.

أ. المجموعة المستندية:

تعتبر المستندات الدليل الموضوعي للإثبات في الدفاتر والسجلات المحاسبية وتتضمن على بيانات والتي تمثل مدخلات النظام المحاسبي وتعتبر دليل على صحة الأحداث الاقتصادية المرتبطة بنشاط التأمين.

وتختلف طبيعة المستندات والدورة التي تمر بها وفقاً لطريقة تنفيذ النظام المحاسبي، يمكن أن تكون يدوياً أو آلياً.¹

ب. المجموعة الدفترية (سجلات و الدفاتر):

تقوم شركات التأمين بتقديم عدة أنواع من التأمين: كالتأمين السيارات والأخطار المتعددة... الخ، فإن كل فرع من فروع التأمين يمسك السجلات الخاصة بجميع عملياته وذلك تبعاً تعدد فروع التأمين وتتألف هذه السجلات والدفاتر ما يلي:²

- سجل الوثائق: وتفيد به جميع الوثائق التي تبرمها الشركة ويشمل البيانات التالية:

1- اسم وعنوان المؤمن له؛

2- تاريخ إصدار الوثيقة؛

3- مدة التأمين ومبلغه؛

4- التعديلات التي تطرأ على الوثيقة؛

5- أية بيانات أخرى ترى الشركة أنها ضرورية يمكن إضافتها.

- سجل التعويضات: وتفيد به جميع المطالبات التي تقدم للشركة ويشمل على البيانات التالية:

1- اسم وعنوان المؤمن له؛

¹ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002، ص 77

²المرجع السابق، ص 72.

2- رقم الوثيقة وتاريخ إصدارها؛

3- تاريخ تقديم المطالبة وقيمتها؛

4- المخصص المكون للحادث والتعديلات التي تطرأ عليه؛

5- قيمة التعويض المسدد وتاريخ السداد؛

6- تاريخ وأسباب رفض المطالبة (إن وجد)؛

7- أية بيانات أخرى ترى الشركة إضافتها.

- سجل الاتفاقيات :

وتقيد به جميع عمليات إعادة التأمين الواردة للشركة محلياً أو من الخارج سواء كانت اتفاقية أو اختيارية

- سجل الأموال المخصصة

ويقيد به الأموال المخصصة والتعديلات التي تطرأ على تكوين هذه الأموال من عمليات تأمين الأشخاص والممتلكات والمسؤوليات.

- الدفاتر المحاسبية:

وتسجل فيه العمليات المالية حسب تسلسلها الزمني موضحاً فيها التغيرات التي تطرأ على الجانبين المدين والدائن للحسابات بدفتر الأستاذ، وتتكون الدفاتر المحاسبية في شركات التأمين : دفاتر اليومية دفاتر الأستاذ.

ت. نظام الرقابة الداخلية:

إن وجود نظام قوي للرقابة الداخلية يؤكد للإدارة أن البيانات المحاسبية التي تتلقاها من النظام المحاسبي

دقيقة ويمكن الاعتماد عليها، ومن أهداف الرقابة الداخلية :

- حماية موارد الشركة ضد السرقة والاختلاس وعدم الكفاءة؛

- ضمان دقة البيانات المحاسبية بحيث يمكن الاعتماد عليها؛

- ضمان الاستجابة للسياسة المخططة؛

- تقويم الأداء في كل قطاعات وأقسام الوحدة الاقتصادية.

ث. دليل الحسابات:

يمثل دليل الحسابات الخطة الرقمية الخاصة بتبويب الحسابات المفتوحة في دفاتر الأستاذ سواء ما يلزم لتسجيل وتلخيص العمليات أو عرض القوائم المالية والحسابات الختامية. ويمكن تقسيم الحسابات إلى المجموعات الرئيسية التالية:¹

- المجموعة الأولى : حسابات الميزانية.
- المجموعة الثانية : حسابات نتيجة نشاط الفروع.
- المجموعة الثالثة : حسابات نتيجة نشاط أو شركة التأمين ككل.

ج. القوائم والتقارير المالية :

إن الهدف الأساسي للنظام المحاسبي هو توفير معلومات للأطراف المختلفة لترشيدهم عند اتخاذ قراراتهم، وعموماً فإن مستخدمي القوائم المالية لشركات التأمين يحتاجون إلى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها وذلك لتساعدهم في تقييم أداء الشركة وتدعيم مركزها المالي. وعلى ذلك فإن شركات التأمين تقدم لأي هيئة تقارير دورية بالإضافة إلى تقارير الختامية في نهاية العام، هذا بجانب التقارير الداخلية التي يتم إعدادها لتقديمهم للإدارة بشأن اتخاذ أي قرارات داخل الشركة.²

المبحث الثالث: علاقة الأداء المالي بالنظام المحاسبي المالي

يعمل النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين على تقديم مخرجاته في شكل قوائم مالية تعمل على تقييم الوضعية المالية للشركة.

المطلب الأول: تقديم القوائم المالية

تعرف القوائم المالية على: " أنها عبارة عن أداة محاسبية يستخدمها المحاسبون لإظهار نتيجة نشاط المؤسسة أو مركزها المالي عن فترة مالية ماضية أو توقع هذه النتيجة والمركز المالي في فترة مالية مقبلة".³ كما تعرف أيضا: " على أنها أداة لتوصيل نتائج القياس والنشاط المحاسبي ولتحقيق أهداف المحاسبة المالية، فهي ليست نقطة بداية في العمل المحاسبي بل هي النهاية لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة".⁴ حيث تقدم القوائم المالية معلومات مالية حول:

¹ نزال فارس العرييد ، مرجع سابق ، ص 55.

² ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 89

³ حسين لقاضي، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، دار العملية الدولية، الأردن، 2000، ص 200.

⁴ خالد هادي، مرجع سابق ، ص 56.

- الوضعية المالية للمؤسسة وبيان قيمة أصول والتزامات المؤسسة (الميزانية)؛
- نشاط المؤسسة والنتيجة المالية المحققة من مزاولتها لمختلف الأنشطة الاقتصادية (حساب النتائج)؛
- مستوى وحجم التدفقات النقدية من وإلى المؤسسة (جدول سيولة الخزينة)؛
- التغيرات التي حدثت على مستوى الهيكل المالي للمؤسسة (جدول تغير الأموال الخاصة)؛
- الإيضاحات والمعلومات الأخرى الإضافية والمكملة (ملحق القوائم المالية).

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية

إن تحقيق أهداف القوائم المالية وزيادة مصداقية نتائج التحليل المالي، يجب أن تتوفر في المعلومات المالية التي تتضمنها القوائم المالية مجموعة من الخصائص النوعية الضرورية، وتتمثل الخصائص النوعية في الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين، وفي هذا الإطار نص النظام المحاسبي المالي على أنه يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية الأساسية التالية: الملائمة، الموثوقية، قابلية المقارنة، والوضوح (قابلية للفهم)، والتي نذكرها كالتالي: ¹

1 - الملائمة: تمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية، بحيث تتميز هذه المعلومات بأنها مناسبة لاتخاذ القرارات وأنها تعرض بالشكل الصحيح وتوفر بالوقت المناسب.

ولأجل تحقيق صفة الملائمة يجب على نظام المحاسبة المالية أن يوفر الخصائص النوعية الفرعية التالية:

- **التوقيت المناسب:** ويعني توصيل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت الذي يمكنهم من تحقيق أكبر فائدة مرجوة منها.

- **القدرة على التنبؤ:** لا بد للمعلومات المحاسبية أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل لزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو الخصوم، ومثال ذلك استعمال القيمة العادلة لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية.

- **التغذية العكسية:** تعتبر التغذية الراجعة أو العكسية من مكونات النظام المحاسبي المالي وذلك لما تمثله من أهمية على استمرار وتطور المؤسسة، فحسب المعايير المحاسبية الدولية يجب على مستخدمي المعلومات أن يكونوا

¹ خالد هادي، مرجع سابق، ص 57

قادرين على مقارنة المعلومات المالية للمؤسسة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات والتغيرات في المركز المالي وفي الأداء.

2- الموثوقية: لكي تكون المعلومة ذات مصداقية يجب أن تعبر بصدق عن العمليات والأحداث التي تمثلها بدرجة معقولة، وان تكون خالية من الأخطاء ويثق فيها المستعملون لإظهار الصورة الصادقة للمؤسسة¹. وهذا ما نصت عليه المادة 10 من القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن للنظام المحاسبي المالي على أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابتها وعرضها وتبليغها، ويتحقق ذلك بتوافر الخصائص الفرعية التالية:

● **التمثيل الصادق:** بالنظر إلى ما جاء به النظام المحاسبي المالي نلاحظ إعطائه أهمية كبيرة للتمثيل الصادق للمعلومات المالية وهذا من خلال تشريعه لمجموعة من البدائل والطرق القياس المحاسبي، وعليه فإن الجمع بين هذه الطرق من خلال تقييم الأصول والخصوم كل حسب الطريقة التي تناسبه يسمح بتوفير معلومات مالية تتصف بالموثوقية والملائمة مما ينعكس إيجاباً على القيمة الإعلامية لهذه المعلومات.

● **الحيادية:** تقضي الحيادية بخلو عمليات القياس المحاسبي من التحيز والتقدير الشخصي، أي أن تكون المعلومات المالية ذات الغرض العام غير متحيزة لطرف دون الآخر، لذا فالمعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لعملية اتخاذ القرارات.

● **قابلية التحقق:** تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس والإفصاح بالوصول إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة الدليل على صحتها.

3. قابلية المقارنة: تؤدي هذه الخاصية إلى تمكين من يستخدمون معلومات المحاسبة المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المؤسسة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.²

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010، ص 53.

² خالد هادي، مرجع سابق، ص 59.

وقد عمل النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفير جميع المعلومات المالية المحققة لخاصية القابلية للمقارنة، وذلك بالإفصاح عن جميع المعلومات المفسرة للكشوف المالية الأساسية، والتي تبرزها المادة 29 من القانون رقم 11/07 في ما يلي:

- يجب أن توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة.
- يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي أو عددي.
- عندما يصبح من غير الممكن مقارنة احد بنود القوائم المالية للسنة السابقة بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض يجب تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل عملية المقارنة ممكنة.
- إذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية فإن التعديلات التي أدخلت على معلومات لسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة.
- من خلال هذه الإجراءات نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي أعطى أهمية كبيرة لخاصية القابلية للمقارنة وما لا شك فيه أن التزام المؤسسات الخاضعة له بهذه الإجراءات يوفر معلومات مالية تتصف بقابلية المقارنة.

4. الوضوح والقابلية للفهم: المعلومات القابلة للفهم أو الواضحة كما عرفها النظام المحاسبي المالي هي معلومة من السهل فهمها من قبل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية ومعقولة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والحاسبة والاقتصاد، ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات بكيفية جادة بما فيه الكفاية.

وقد حرص النظام المحاسبي المالي على توفير خاصية القابلية للفهم في المعلومات المالية وهذا من خلال الملحق الذي ألزم المؤسسات الخاضعة له على تقديمه، ويهدف هذا الملحق إلى تفسير بنود الكشوف المالية الأساسية، وتقديم كل المعلومات التي من شأنها تقديم فهم أفضل للكشوف المالية الأساسية.

في الأخير نشير إلى وجود تقصير في تعريف هذه الخصائص النوعية للمعلومات الواردة في الكشوف المالية والتي كان من الواجب ورودها في صلب الإطار التصوري، حيث وردت الخصائص النوعية للمعلومات في الملحق رقم 3 من القرار 71 المؤرخ في 26 يوليو 2008 الخاص بتعريف المصطلحات.

المطلب الثالث: العرض والإفصاح في الكشوف المالية

يسمح عرض الكشوف المالية في النظام المحاسبي المالي بالتعرف على مدى وضوح وموضوعية الصورة الصادرة للوضع المالية للمؤسسة، كما تمكن من التعرف على الجوانب والإضافات المالية الهامة التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال التحليل المالي، وبالتالي المساهمة في تحديث أساليبه وتطويرها. لذا سنعتمد في هذا المبحث على قراءة الكشوف المالية، وتفصيل لبندوها المالية المفصّل عنها وكيفية تبويبها وترتيبها، مع بيان أهميتها في تطبيق أساليب التحليل المالي وأثرها على فعالية وكفاءة نتائج التحليل.

1- العرض والإفصاح في الميزانية:

جاء النظام المحاسبي المالي بفلسفة جديدة للمفاهيم والمبادئ المحاسبية من بينها اعتماد المقاربة المالية بدلا من المقارنة المحاسبية، حيث يظهر ذلك جليا في التبويب والتصنيف الجديد لبندود الميزانية والموجه أساسا لخدمة أهداف التحليل المالي.

1-1 تعريف الميزانية: تعتبر الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وفقا للمعيار الدولي الأول (IAS1)،

وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية معينة، فالميزانية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، تبين ما لدى المؤسسة من موجودات وما عليها من مطالبات من قبل الملاك أو من قبل الغير، ولهذا تسمى أيضا بقائمة المركز المالي¹.

1-2 الأهمية المالية للميزانية: بتطبيق النظام المحاسبي المالي يجد المحلل المالي نفسه أمام ميزانية مالية تم إعدادها

وفق المعايير المحاسبية الدولية لخدمة كل الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة وعلى رأسهم المستثمرين، وتساعد على تحقيق مجموعة من المزايا نوجزها في ما يلي:

- بيان المركز المالي للمؤسسة، أي ما لها من ممتلكات وحقوق وما عليها من ديون والتزامات؛
- تعكس الميزانية الصورة المالية الصادرة للمؤسسة، والتي يمكن من خلالها تحديد القيمة السوقية لها؛
- تم إعداد الميزانية وفق معايير الإفصاح والشفافية بغرض اتخاذ القرارات والتحليل المالي، وليس لأغراض جبائية؛
- إعطائها الأسبقية للواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، حيث تقيم عناصر الميزانية وفق القيمة العادلة وتعرض معلومات عن الوضع المالية للمؤسسة مطابقة للواقع الاقتصادي؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمنشأة بمقارنة الالتزامات بحقوق الملكية وفقا لما يعرف بنسب المديونية؛

¹ خالد جمال الجعرات، معايير التقارير المالية الدولية، ط 1، المكتبة الجامعية، الأردن، 2008، ص 113.

- مصادر واستخدامات النقدية خلال الدورة.

2- العرض والإفصاح في حساب النتائج:

يعتبر حساب النتائج القائمة التي تلي الميزانية من حيث الأهمية، ويطلق عليه في الأدبيات المحاسبية العديد من المسميات مثل: قائمة الدخل، قائمة الأرباح والخسائر، قائمة المصروفات والإيرادات... الخ.

2-1 تعريف حساب النتائج:

يتضمن حساب النتائج عرض مكونات وعناصر النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة بشكل مفصل وفق خطوات متتابعة وبطريقة متدرجة تبين مختلف المستويات المكونة للنتيجة الصافية مظهرًا بذلك جميع عناصر المنتجات المحققة والأعباء المتعلقة بنشاط المؤسسة خلال الدورة المالية.¹

وفق النظام المحاسبي المالي فإن حساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية: الربح أو الخسارة كما تكمن أهمية المالية في حساب النتائج.

2-2 الأهمية المالية لحساب النتائج: تكمن أهمية حساب النتائج في ما يلي:

- يبين الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وقدرتها على إنتاج وتقديم السلع والخدمات؛
- يسمح بتحليل إنتاجية المؤسسة من خلال مقارنة مدخلات العملية الإنتاجية بمخرجاتها؛
- يظهر النتيجة الصافية للدورة؛
- يبين كيفية تكون النتيجة الصافية بشكل مفصل من خلال عرض النتائج الجزئية المكونة لها؛
- التقرير عن الأنشطة الأساسية للمؤسسة وقياسها وتحديد نتائجها الجزئية كالنتيجة التشغيلية والمالية؛
- يوفر معلومات مالية للتعرف على مصادر النتائج ومكوناتها والعمليات التي أدت إلى تحقيقها؛
- توفير معلومات خاصة بالمنتجات والأعباء للعمليات التشغيلية الأساسية والعمليات الأخرى؛
- يسمح بتحليل الأداء المالي وتقييم القوة الإيرادية لمشروع المؤسسة.

3- العرض والإفصاح في جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية):

أدى تطور المعايير المحاسبية وتضاعف الاختلالات المالية قصيرة الأجل الموجودة في المؤسسات الاقتصادية بالمحللين إلى البحث عن أداة للكشف عن هذه الاختلالات ومعالجتها مما أدى إلى ظهور قائمة تدفقات الخزينة، ويعود

¹ خالد هادي ، مرجع سابق ، ص 69.

ظهورها ونجاحها إلى إمكانية استخدامها كأداة فعالة في التشخيص الدقيق للمركز النقدي للمؤسسة من خلال تحليل مالي أكثر عمقا لمكونات وتغيرات عنصر الخزينة.

3-1 تقديم جدول سيولة الخزينة:

يعتبر جدول سيولة الخزينة من أهم القوائم المميزة في النظام المحاسبي المالي، ويعد حجر الأساس في التحليل المالي، فهو يسمح بتوفير معلومات ملائمة لكل مستعملي الكشوف المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال الدورة، أي تحديد مصادر النقدية واستخداماتها ومقدار التغير في رصيد النقدية خلال الدورة، إلى جانب تحديد عناصر الاختلاف بين النتيجة الصافية وصافي التدفقات النقدية.

3-2 أهداف جدول سيول الخزينة:

نص النظام المحاسبي المالي على أن الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

وطبقا لما أقره مجلس معايير المحاسبة المالية فإن المعلومات المقدمة في قائمة التدفقات النقدية عند استخدامها مقترنة بجوانب الإفصاح المحاسبي تساعد المستثمرين والدائنين في تحقيق الأهداف التالية:¹

- قياس قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة، وتحديد احتياجاتها في استخدام هذه النقدية؛
- قدرة الوحدة على الوفاء بتعهداتها على سداد التزاماتها وحاجاتها للتمويل الخارجي؛
- تحديد أسباب وجود اختلاف بين صافي الدخل من ناحية وصافي التدفقات النقدية الناتجة عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية من ناحية أخرى؛
- الجوانب النقدية وغير النقدية للأنشطة الاستثمارية والتمويلية خلال المدة المحاسبية؛
- التعرف على أسباب التغير في رصيد النقدية في أول مرة وآخر المدة؛
- بيان أثر القرارات الاستثمارية والتمويلية التي تم اتخاذها خلال الفترة على التدفقات النقدية.

¹ العطار محمد صبري، بشادي محمد شوقي، عيد حنفي زكي، المحاسبة المالية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997، ص 43.

3-3 أهمية جدول سيولة الخزينة :

يقدم جدول سيولة الخزينة معلومات أكثر وضوحاً عن مصادر واستخدامات الأموال، كما أنها توفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية، وتساهم في تقييم النقدية المتوفرة لسداد التوزيعات وتمويل الاستثمارات، كما تساعد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية وتبين مدى القدرة على تمويل النمو المتوقع للمشروع من المصادر الداخلية، ويمكن توضيح أهمية هذه القوائم بالنقاط التالية:¹

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي ؛
- مساعدة المستثمرين والدائنين وغيرهم في تحليل النقدية عن طريق توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية، ومن ثم كيفية استخدام تلك النقدية خلالها.

¹ مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار وائل، الأردن، 2008، ص 196.

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل لدراسة الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي والنظام المحاسبي المالي، وهذا من خلال إبراز مفهوم الأداء المالي وأهم المؤشرات المالية التقليدية والحديثة لتقييمه، كما تم إبراز أهم العوامل المؤثرة فيه، وتم التطرف فيه أيضا التعرف على الأداء المالي في شركات التأمين وإبراز أهم المؤشرات المالية الخاصة بتقييم الأداء المالي، كما تم التعرض إلى مفاهيم أساسية حول النظام المحاسبي المالي، وكذا التطرق إلى طبيعة النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين، كما تم إبراز العلاقة بين الأداء المالي والنظام المحاسبي المالي.

الفصل الثاني
الدراسات السابقة
حول الموضوع

تمهيد:

يعتبر موضوع علاقة النظام المحاسبي المالي والأداء المالي في الشركات والمؤسسات الاقتصادية محل تمتاز جدل بين الباحثين والمهنيين وقد ترجم ذلك في العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نظرا الأهمية بالنسبة للمؤسسات أو المهنيين بشأن المالي والمحاسبي، غير انه بموجب صدور القانون 07/11 الذي يتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر زاد اهتمام بهذا الموضوع خاصة لدى شركات التأمين لما تمتاز بهذه الأخيرة من مميزات خاصة تحكمها طبيعة نشاطها، حيث سيتم في هذا الفصل التطرق إلى الدراسات باللغتين العربية والأجنبية، تم تحليل ومناقشة الدراسات السابقة ومدى مساهمة الدراسة الحالية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

1. دراسة الباحثة طرطاق رتيبة، 2020، بعنوان:¹

"تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين بين معيار الملائة 01 و معيار الملائة 02 - دراسة سوق التأمين الفرنسي".

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع طرق تقييم المخصصات التقنية في ظل معياري الملائة 01 و 02 ومحاولة معرفة التغيرات الحاصلة في مجال التقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "ما هي الاختلافات الجوهرية في تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين بين معيار الملائة 01 و معيار الملائة 02"، وذلك بمحاولة تطبيقه على سوق التأمين الفرنسي وقد تناول البحث الدراسة وفق ثلاثة حاور أساسية، حيث يتمثل المحور الأول حول معيار الملائة 01: القواعد والأهداف، بينما المحور الثاني يعالج مفهوم الملائة 02 وأهدافها، أما المحور الثالث والأخير فقد خصص لدراسة تقييم المخصصات التقنية بين معيار الملائة 01 و الملائة 02، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الاستدلالي بغية الإجابة على الإشكالية البحث واختبار صحة الفرضيات.

ولقد توصلت الباحثة إلى أن إطار الملائة 02 وضع ميكانيزمات جديدة لتقييم المخصصات التقنية، أفضل من معيار الملائة 01 الذي أبدى ضعفه، حيث تم اعتماد طرق وقواعد تقييم تتماشى مع واقع الشركات التأمين الأوروبية، والمخاطر التي تتعرض لها، وهو ما يعكس أفضل تقدير لها.

2. دراسة الباحثان سمروود زبيدة و سحنون جمال الدين، 2020، بعنوان:²

"دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف أدوات التحليل المالي وكذلك الأطراف المستفيدة منه وأهم مؤشراتها والمتمثلة في مؤشرات التوازن المستوحاة من القوائم الدالية، و التعرف على مساهمة التحليل المالي في

¹ طرطاق رتيبة، تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين بين معيار الملائة 01 و معيار الملائة 02 - دراسة سوق التأمين الفرنسي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01 المجلد 18، بجامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.

² سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن - دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، العدد 03، بجامعة الشلف، 2020.

تشخيص الوضعية المالية، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة"، وذلك بمحاولة تطبيقه على المؤسسة الوطنية للسكك الحديدي بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في محورين حاور أساسين، حيث يتناول المحور الأول حول مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، بينما المحور الثاني فقد خصص لدراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدي ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي من أجل الإلمام بموضوع البحث أكثر والإحاطة بمختلف جوانبه، كما اعتمدا على دراسة حالة بالمؤسسة من خلال تطبيق جانب من المعلومات النظرية على واقع إحدى المؤسسات الاقتصادية المتمثلة في وكالة "ANESRIF" من خلال القوائم المالية للمؤسسة.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها كانت نظرية تمثلت في أن التحليل المالي من المواضيع العامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية كونه يهدف إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وان لقوائم المالية تسهل من تطبيق تقنيات التحليل الدالي حيث تهدف هذه القوائم إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية، وأسفرت النتائج التطبيقية في أن رأس المال العامل موجب خلال سنة 2018 و 2017 وهذا يعني أن المؤسسة حققت توازنا ماليا على المدى الطويل، و أن المؤسسة تعتمد على مواردها الخاصة دون الاعتماد على الموارد الخارجية من خلال ما سفر عليه رأس المال العامل الخاص.

3. دراسة الباحثة سمية فضيلي، 2019، بعنوان¹

"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية، حيث تمحورت إشكالية البحث حول معرفة ما اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من المؤسسات تمثلت في خمس مؤسسات جزائرية تقع بولاية برج بوعرييج، وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول على الأصول النظرية للنظام المحاسبي المالي، أما في الفصل الثاني فيعالج الإطار النظرية لعملية اتخاذ القرار الاستراتيجي، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة دور المحاسبية المالية عموما

¹ سمية فضيلي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتور في العلوم التجارية تخصص : العلوم التجارية، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2019.

ومخرجات النظام المحاسبي المالي خاصة في عملية اتخاذ القرار، أما في الفصل الأخير فتناول دراسة حالة من أجل اختبار الفرضيات بالاعتماد على الأدوات المتمثلة في المقابلة والاستبيان. ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تستخدم المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المالي تستخدمها بنسب متفاوتة في هذه المراحل، وتوصلت أيضا إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لها الأثر الإيجابي على كل من القرارات الاستثمارية والتمويلية، وأن المعلومات المحاسبية تساهم في فعالية القرارات الإستراتيجية، كما خلصت إلى أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية تقوم باستخدام مخرجات النظام المحاسبي المالي في عملية اتخاذ قراراتها الإستراتيجية ، وذلك بالاستعانة بالتحليل المالي لقراءة محتوى قوائمها المالية وقياس الأداء المالي لها.

4. دراسة الباحثان عبد الفتاح سعيد وعادل عيسى حسان، 2019، بعنوان:¹

"التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010-2017".

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأداء المالي للشركات الأدوية من خلال التحليل المالي لقوائمها ، وإبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي من خلال التوصل للقرارات المالية الصحيحة في ضوء نتائج التحليل والتقييم، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "ما هو دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركات الأدوية المساهمة العامة في فلسطين"، وذلك بمحاولة تطبيقه على شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين وقد تناول البحث الدراسة في محورين محاور أساسين، حيث يمثل المحور الأول حول مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء المالي، أما في المحور الثاني يتمثل في دراسة تطبيقية حول تحليل المالي للشركة محل الدراسة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي الذي تمثل بالإطار النظري الذي تم القيام به من طرف الباحث وتعريف مختلف المصطلحات والمفاهيم للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي سيتم تطبيقها في الجانب العملي، واعتماد الباحث على المنهج التحليلي من خلال تتبع دراسة الحالة فيما يخص الجانب التطبيقي.

¹ عبد الفتاح سعيد، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010-2017، مجلة بحوث العلوم المالية و المحاسبية، العدد 2، بالجامعة فلسطين التقنية، 2019.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن جميع الشركات محل الدراسة تعتمد على أدوات التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية كالتوسع وزيادة حجم الاستثمارات وغيرها، واستطاعت الشركات محل الدراسة تحقيق التوازن المالي بشكل عام بين السيولة والربحية.

5. دراسة الباحثان لعرف زاهية و فرحات عباس، 2019، بعنوان:¹

" تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة "

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، وتحليل بعض المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي وبعض نماذجه، ودراسة إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي للبنوك، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "كيف يتم تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة"، وذلك بمحاولة تطبيقه في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر، وقد تناول البحث الدراسة في أربعة محاور أساسية، حيث تناول المحور الأول حول مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، بينما المحور الثاني فقد خصص لدراسة مؤشرات تقييم الأداء المالي وبعض نماذجه، أما المحور الثالث يعالج إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي في البنوك التجارية، أما المحور الأخير فيتناول دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لبعض المفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي واعتماد منهج دراسة حالة لتحليل بعض المؤشرات لتقييم الأداء المالي وبعض نماذجه.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أهمها بأن التقييم الأداء المالي وقياسه يعني تقديم حكم على الإدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للبنك قياساً للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبق وخطوات تقييم الأداء المالي متمثلة أهمها في الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، واحتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء المالي من خلال النسب، وان أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة بالبنوك التقليدية هو اللجوء إلى البنك المركزي، الاقتراض من المؤسسات المالية استحداث أدوات في مجال الودائع، بيع أو شراء الأوراق المالية.

¹ لعرف زاهية و فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34(1)، بجامعة زيان عاشور الجلفة، 2019.

6. دراسة الباحث خالد هادفي، 2018، بعنوان¹

" مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع النظام المحاسبي المالي ودوره في تطوير أساليب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث تمحورت إشكالية البحث حول ما مدى المساهمات التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وذلك بمحاولة تطبيقه على مؤسسة اقتصادية تمثلت في مجمع صيدال الصناعي في الجزائر، وقد تناول البحث الدراسة في ستة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول القراءة محاسبية للنظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثاني تطرق إلى الإطار المفاهيمي حول التحليل المالي، أما الفصل الثالث تطرق إلى تحليل نتائج ومؤشرات الأداء المالي، أما الفصل الرابع والخامس فقد تطرقا إلى تحليل التوازن المالي في الأجل القصير والطويل، أما في الفصل الأخير فتناول دراسة الحالة على مجمع صيدال في الجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم الاعتماد على نوعين من الدراسات، الدراسة النظرية من خلال اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي في جمع المعلومات بغية دراسة النظام المحاسبي المالي وأثره على التحلي والأداء المالي، واعتماد الدراسة التطبيقية من خلال إسقاط مختلف أساليب التحليل المالي بغية دراسة حالة مؤسسة اقتصادية واعتماد تقاريرها المالية.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إن النظام المحاسبي المالي يسمح تطبيقها بتنظيم المعلومات المالية وتبدأ بتخزين البيانات القاعدية من خلال التحويلات لأحداث الاقتصادية إل معلومات مالية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها بغرض إعداد مجموعة من الكشوف المالية تقدم صورة مالية صادقة وحقيقية للوضعية المالية وللأداء المالي لها، وتم توصل لذلك من خلال اعتماد المقاربة المالية؛

7. دراسة الباحث عبد الله محمد عبد الله، 2018، بعنوان²

"تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق للمعايير الملاءة المالية حيث تمحورت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام شركات التأمين السودانية بعملية تقييم الأداء المالي رغم أن

¹ هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : محاسبة، جامعة بسكرة، 2018.

² عبد الله محمد عبد الله، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الأول بجامعة النيلين بالسودان، 2018.

طبيعة أعمالها وحجم التزاماتها المستقبلية يحتم عليها ذلك، وذلك بمحاولة تطبيقه على شركات التأمين في دولة السودان، وقد تناول البحث الدراسة في جزئين، حيث تناول الجزء الأول حول تقييم الأداء المالي والملاءة المالية أما الجزء الثاني فتناول تطبيق معايير الملاءة المالية في شركات التأمين في السودان، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث للمنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري وذلك من خلال الاستعانة بالرسائل الجامعية والدوريات والكتب والمجلات وغير ذلك التي تتناول موضوع الدراسة والمنهج التحليلي وذلك لتحليل البيانات المالية لسوق التأمين السوداني.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن جميع شركات التأمين لها القدرة على تحمل الخسائر الفجائية بالرغم من التوسع في السياسة الاكتتابية، وأن جميع شركات التأمين لديها صعوبة في التدفقات النقدية وذلك لتقديمها خدمات التأمين بالأجل وزيادة حجم المصروفات الإدارية والعمومية مما يؤثر سلباً على الملاءة المالية والأداء المالي.

8. دراسة الباحثة طرطاق رتيبة ، 2018 ، بعنوان:¹

"الملاءة المالية لشركات التأمين بين الطرق التقليدية للتقييم والتوجهات الإستراتيجية الحديثة - دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع حول تقييم الملاءة المالية لشركات التأمين بين الطرق التقليدية للتقييم والتوجهات الإستراتيجية الحديثة، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "ما مدى مساهمة الاتجاهات الحديثة لنظم الملاءة في التأثير على الصلابة المالية لشركات التأمين الجزائرية"، وذلك بمحاولة تطبيقه على شركات التأمين الجزائرية وقد تناول البحث الدراسة في محورين محاور أساسين، حيث يتناول المحور الأول حول متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين، أما المحور الثاني فيشمل دراسة تحليلية لواقع الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري لتطرق إلى متطلبات الملاءة المالية وفق المشرع الجزائري، أما في الجانب التطبيقي على منهج دراسة حالة لتحليل لواقع الملاءة المالية لكل شركات التأمين الجزائرية والبالغ عددها 24 شركة. ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى:

¹ طرطاق رتيبة، الملاءة المالية لشركات التأمين بين الطرق التقليدية للتقييم والتوجهات الإستراتيجية الحديثة -دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية، مجلة الأفق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، بجامعة سطيف، 2018.

- نتائج التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية خلال سنوات الدراسة أسفرت عن وجود سيطرة لشركات التأمين العمومية والتي تعمل على تأمينات الأضرار، وتواجد متحفظ لشركات التأمين على الأشخاص، وهذا ما يعكس ضعف قطاع تأمينات الأشخاص في الجزائر، والذي يؤدي إلى ضياع فرص توظيفية هامة، كان من الممكن استغلالها خاصة فيما يتعلق بتأمين الحياة والوفاة.

- بالرغم من إصدار القانون 04-06 والذي أعطى مهلة خمس 5 سنوات للفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص وهي مدة زمنية كافية، إلا أنه تم ملاحظة هيمنة تأمينات الأضرار على تأمينات الأشخاص، وإن شركات التأمين الجزائرية ملتزمة بما نص عليه القانون حول نسب التوظيف، وإن جميع شركات التأمين الجزائرية تحترم الحد الأدنى لهامش الملائة، سواء على أساس المخصصات التقنية أو على أساس الأقساط، وهو ما تعكسه المؤشرات التي تبين تجاوز هامش ملائة شركات التأمين الجزائرية للحد الأدنى بعدة مرات.

9. دراسة الباحثين عقبي حمزة و بن عيشي بشير، 2017، بعنوان:¹

"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD)".

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي من أجل الوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر في عملية تقييم الأداء المالي، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول: "إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية"، وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة أجزاء، حيث تناول في الجزء الأول الإطار النظري والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي، بينما في الجزء الثاني تطرق إلى المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء المالي، أما في الجزء الأخير فقد خصص لدراسة تحليل انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على طريقة التحليل التمييزي وهو عبارة عن مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة.

¹ عقبي حمزة، بن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD)، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، بجامعة بسكرة، 2017.

ولقد توصل الباحثين من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أن يساهم بالنهوض بسوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية و مالية تساهم في تحسين تقييم الأداء المالي للوقوف على الوضعية المالية الحقيقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية.

10. دراسة الباحثة فيروز جيران، 2016، بعنوان:¹

"اثر السياسات الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير الميزة التنافسية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا من 2005 – 2010".

هدفت الباحثة إلى تحديد العلاقة بين السياسات الاستثمارية المتبعة بشركات التأمين وبين الميزة التنافسية في ظل انفتاح قطاع التأمين، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول فيما مدى تأثير السياسات الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير ميزة المنافسة، وذلك بمحاولة تطبيقه من خلال دراسة مقارنة بين البلدين الجزائر وفرنسا، وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول السياسات الاستثمارية لشركات التأمين أما في الفصل الثاني فيعالج الإطار النظري للميزة التنافسية وأهميتها في شركات التأمين، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة اثر السياسة الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير عناصر الميزة التنافسية، أما في الفصل الأخير فتناول اثر السياسة الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير الميزة التنافسية بين كل من الجزائر وفرنسا، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبعت الباحثة على دراسة وصفية و تحليلية لعرض المفاهيم المختلفة، واعتمدت على المنهج التاريخي لدراسة التطور التاريخي للتأمين ، واعتمدت على المنهج التحليلي المقارن في الجانب التطبيقي ودراسة المؤشرات والوقوف على دلالتها.

ولقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إن هدف مؤسسات التأمين هو الاستثمار للأموال بغية تحقيق الربح بالإضافة إلى زيادة ملاءتها المالية وتحسين أدائها المالي ، كما تقوم شركات التأمين بمجموعة من الوظائف قصد إتمام العمليات التأمينية وضمان نجاحها باستعمال أساليب ومؤشرات مالية بغية دراسة وتحسين النتائج المستقبلية لنشاط المؤسسة ، كما تعكس الميزة التنافسية وضعا تنافسيا جيدا ومستمرًا للمؤسسة إزاء منافسيها من خلال تبني إستراتيجية تنافسية ذكية وفعالة تحقيق الملاءة والأداء المالي المناسب للمؤسسة.

¹ فيروز جيران، اثر السياسات الاستثمارية لشركات التأمين في تطوير الميزة التنافسية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا من 2005 – 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : بنوك، مالية وتأمينات ، بجامعة فرحات عباس سطيف، 2016،

11. دراسة الباحث محمد فيصل مايده، 2016، بعنوان¹

"تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة "

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول كيف يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من المؤسسات الجزائرية، وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول على الإطار النظري للمحاسبة والممارسة المحاسبية في الجزائر، أما في الفصل الثاني فيعالج الإطار المفاهيمي للقوائم المالية ثم التطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة قياس وعرض عناصر القوائم المالية وفق للنظام المحاسبي المالي أما في الفصل الأخير فتناول دراسة ميدانية والمتمثلة في دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي في الجانب النظري واستعانة بالمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بمراحل التطورات التاريخية للمحاسبة، واعتماد المنهج التحليلي في عرض وتحليل القوائم المالية من خلال الاعتماد على الاستبيان لاختبار فرضيات الدراسة.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يسمح بإعطاء صورة تعبر عن الواقع الحقيقي والمالي لأداء ونشاط المؤسسة ، وان النظام المحاسبي المالي الجديد سيسمح بتحسين جودة المعلومات المالية المنتجة التي تكون مبنية على أسس وقواعد ومؤشرات مالية اقتصادية قريبة من الواقع، مقارنة بالمعلومات التي ينتجها المخطط الوطني للمحاسبة .

12. دراسة الباحث عقبي حمزة، 2016، بعنوان²:

"انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي "

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول ما مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في

¹ محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : محاسبة ونظم المعلومات، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

² عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص : محاسبة ، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.

تحسين تقييم الأداء المالي للشركات المساهمة المدرجة في أسواق الأوراق المالية، وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول المفاهيم الأساسية للنظام المحاسبي المالي والمبادئ المحاسبية، أما في الفصل الثاني فيعالج على تحليل العلاقة بين الأداء المالي والنظام المحاسبي المالي، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، أما في الفصل الأخير فتم استخدام منهج التحليل التمييزي لمجموعة من المؤسسات المدرجة في البورصة انطلاقاً من النسب المالية المستخرجة من القوائم المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مجموعة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لتحليل أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق الأوراق المالية وتوزيع استبيان.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي له أن يساهم بالنهوض بسوق الأوراق المالية من خلال توفير معلومات محاسبية تمتاز بالملائمة والمصدقية في تبيان الوضعية المالية والأداء المالية من خلال المؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية.

13. دراسة الباحث منذر صبحي عبدالله السقا، 2016 بعنوان:¹

"تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تقييم جودة المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخدمة، وأثرها في تحسين الأداء المالي من خلال الوقوف على مدى توفر عناصر جودة المعلومات المحاسبية، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول هل ساهمت التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، وذلك بمحاولة تطبيقه على وزارة المالية لدولة فلسطين وقد تناول البحث الدراسة في سبع فصول، حيث تناول الفصل الأول والثاني الإطار العام للدراسة وأهمية النظم والبيانات والمعلومات المحاسبية، بينما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة نظم المعلومات المحاسبية، بينما الفصل الرابع والخامس فقد

¹ منذر صبحي عبدالله السقا، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في كلية التجارة تخصص المحاسبة والتمويل، بجامعة الإسلامية بغزة، 2016

خصصا لدراسة نظم المعومات المحاسبية لوزارة المالية لدولة فلسطين، أما في الفصل السادس والسابع تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في جمع وتحليل البيانات وتمثلت عينة الدراسة في مستخدمي ومحلي النظام المعلومات المحاسبي لوزارة المالية لفلسطين من خلال اعتماد على أداة الاستبيان التي أعدت خصيصا لهذا الغرض. ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، ومبادئ موثوقية النظم المعلومات المحاسبية في وزارة المالية تتوفر على نسب متفاوتة في تأثير بالأداء المالي، وبين وجود علاقة بينهما وبين تحسين الأداء المالي للمؤسسات، كما أن مبدأ موثوقية النظم أكثر تأثير على الأداء المالي من عناصر جودة المعلومات المحاسبية.

14. دراسة الباحثان طيفور أمينة وكتوش عاشور، 2016، بعنوان: ¹

"أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للبنوك (فاتورة المركز المالي)".

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسة الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المؤسسات في عملية تقييم الأداء المالي، وأهمية استخدامها لتحقيق نتائجها من جهة أخرى، ومحاولة الوقوف على واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر من أجل تحديد انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على أداء المؤسسات المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال رفع كفاءة السوق المالي، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول: "ما هي متطلبات و انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية (ميزانية) للبنوك " وذلك بمحاولة تطبيقه على البنوك التجارية في الجزائر وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة أجزاء، حيث تطرق الجزء الأول إلى مدخل للنظام المحاسبي المالي، بينما في الجزء الثاني خصص لدراسة القوائم المالية ومتطلبات إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، أما في الجزء الأخير فتناول تطبيق النظام المحاسبي المالي في البنوك وأثره في الميزانية العامة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي لتحديد المفاهيم العامة المتعلقة بالموضوع ودراسة الأساليب والمؤشرات المالية الإحصائية التي تهدف لمعرفة ميزانية المؤسسة وأدائها المالي، كما اتبع في هذا البحث منهج دراسة حالة لتحليل وتفسير ومعالجة الإشكالية المطروحة.

¹ طيفور أمينة، كتوش عاشور، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للبنوك (فاتورة المركز المالي)، مجلة العدد الاقتصادي، العدد الأول، بجامعة الاغواط، 2016.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن القوائم المالية هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي البنكي و التي يجب إعدادها، على أسس وقواعد سليمة وهذا من اجل إعطاء صورة شفافة وصادقة لمستخدميها تمكنهم في إرشاد قراراتهم، كما أن المشرع الجزائري قام بتصميم نظام محاسبي مالي يتماشى مع متطلبات معايير لمحاسبة الدولية.

15. دراسة الباحثان حمزة شنوف و شريفة رفاع، 2016، بعنوان:¹

" محاولة تقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى استجابة وتوافق قوانين و تعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبقة في مجمع صيدال لمتطلبات بعض معايير المحاسبة الدولية، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة"، وذلك بمحاولة تطبيقه على مجمع صيدال وقد تناول البحث الدراسة في معرفة مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال وفق المعايير الدولية، ومعرفة الاختلافات في قياس كل من المر دودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، وما إذا كان هناك أي تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المر دودية المالي والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحثان على منهجية الدراسة بتطبيق منهج دراسة الحالة، وبإسقاط الدراسة على مجمع صيدال، وقدمت الاعتماد على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي بالإضافة إلى كل من الملاحظة والمقابلة، أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة، تم تجميع البيانات المحصلة و تفرغها في برنامجي SPSS و 16 Excel، وذلك حسب طبيعة المعلومات.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك وجود تأثير متوسط نوعا ما على مستوى المر دودية الاقتصادية خلال سنة 2009، وذلك من خلال تأثير تطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول على كل من مرد ودية الأصول و مر دودية الأموال التشغيلية، وانه لم يتم التماس أي تأثير واضح على مستوى المر دودية المالية، وهناك تأثير ضعيف على مستوى المر دودية الاقتصادية راجع لنتيجة تطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول.

¹ حمزة شنوف، شريفة رفاع، محاولة تقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 16، بجامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2016.

16. دراسة الباحث ولعراس صلاح الدين، 2015، بعنوان:¹

"التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول "هل ساهمت التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على مستوى القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية" وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من الخبراء والمختصين في المحاسبة بالجزائر، وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول تطور الفكر المحاسبي باتجاه توحيد المعرفة المحاسبية، أما في الفصل الثاني فيعالج كيفية إعداد وعرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تقييم بنود القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، أما الجزء التطبيقي والأخير فتناول نموذج مقترح لتقييم جودة المعلومة المحاسبية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على عدة مناهج مثل المنهج الوصفي عند تناوله للإطار النظري للمحاسبة، والمنهج التاريخي في الأجزاء المرتبطة بدراسة التطور التاريخي للمحاسبة، واستخدام المنهج المقارن لمقارنة القوائم المالية بين النظامين، واعتمد المنهج التحليلي في دراسة أثر التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية بتوزيع استبيان.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد أحدث تغيرات جوهرية على قائمتي الدخل والميزانية، كما أن الملاحق التي يقدمها SCF تعتبر أكثر تفصيلا من الملاحق التي يقدمها PCN مما أدى إلى جعل القوائم المالية أكثر سهولة في القراءة وفي تحليلها لدراسة الأداء المالي للمؤسسة ونشاطها ورفع في نسبة الاستفادة لمتخذي القرار.

17. دراسة الباحثان شعوبي محمود فوزي و التجاني الهام، 2015، بعنوان:²

"تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ما بين 2005-2011".

¹ بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص : محاسبة، مالية وتدقيق ، بجامعة سطيف 1، 2016

² شعوبي محمود فوزي، التجاني الهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ما بين 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA و القرض الشعبي الجزائري CPA، معتمدين على جملة من المؤشرات المالية بهدف المقارنة وإصدار حكم حول الأداء المالي الأحسن، حيث تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "هل تتوقف جدوى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة على الاختيار الجيد لمؤشرات التقييم في تحسين الكفاءة والفعالية معاً"، وذلك بمحاولة تطبيقه على البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري، وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة محاور أساسية حيث يتناول المحور الأول على الإطار النظري لتقييم الأداء المالي، بينما في المحور الثاني فقد خصص لدراسة أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، أما في المحور الثالث فيتمثل في دراسة حالة، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي لتطرق إلى متطلبات تقييم الأداء المالي للبنوك وفق المشرع الجزائري، و تم إجراء تحليل لواقع نتائج البنكين واعتماد على المؤشرات وتحليل إحصائية لقيم والنسب المؤشرات المعنية بذلك وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2011.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة في دراستهما من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية بالدراسة ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة خلال سنوات الدراسة إلى جملة ن النتائج أهمها ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA و القرض الشعبي الجزائري CPA، وانه لا يمكن الحكم على أن البنك كفو إذا لم يصل إلى تحقيق الفعالية الكافية في الحفاظ على مستوى معين من الكفاءة أو الرفع منه، وانه لا توجد مؤشرات فعالية مستقلة بذاتها بالقدر الذي تساهم به الفعالية كعنصر ضمني في نتائج مؤشرات الكفاءة.

18. دراسة الباحث بلعور سليمان، 2014، بعنوان:¹

"دوافع وأثار الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد في الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع دوافع وأثار الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد في الجزائر، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول ما هي المبررات التي تقف وراء اعتماد النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وهل البيئة المحاسبية مناسبة وجاهزة لاعتماده، وقد تناول البحث الدراسة في ستة أجزاء حيث تناول الجزء الأول حول المخطط المحاسبي الوطني والنقائص التي تميزه، أما في الجزء الثاني فقد تطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي في الجزائر، أما الجزء الثالث فتناول أسباب ودوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي، أما الجزء الرابع تمحور حول

¹ بلعور سليمان، دوافع وأثار الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد السادس، بجامعة الوادي، 2014.

أهداف وخصوصيات النظام المحاسبي المالي، أما في الجزء الخامس تطرق إلى الإطار القانوني والتنظيمي للنظام المحاسبي المالي وفي الأخير تناول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على دراسة مقارنة بين النظامين ومعرفة أهم أسباب ودوافع الانتقال للنظام المالي الجديد.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن بعد أكثر من ثلاث سنوات من بدأ تطبيق هذا النظام ظهرت صعوبات مرتبطة بالبيئة المحاسبية في الجزائر وبضعف المؤسسات للاندماج، ولكن هذا لا يعتبر مبررا للتخلي عن هذا النظام بل دافعا لتوفير البيئة المناسبة له حتى تتجنب الجزائر التكلفة الكبيرة لتطبيقه في ظل بيئة غير مناسبة، حيث أن العمل بهذا النظام أصبح ضرورة للمؤسسات لتحسين أدائها ونشاطها المالي.

1.1. دراسة الباحث يزيد تفرات، 2014، بعنوان:¹

"استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير)".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي في ظل الإصلاحات المحاسبية، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول: "كيف ساهم الإصلاح المحاسبي في تحليل القوائم المالية باستخدام أدوات التحليل المالي"، وذلك بمحاولة تطبيقه على المؤسسة الوطنية للوالب والسكاكين والصنابير بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة محاور أساسية، حيث يمثل المحورين الأول والثاني في أدبيات نظرية حول جهود الجزائر في الإصلاح المحاسبي و الإطار النظري للتحليل المالي للقوائم المالية، أما المحور الثالث يتمثل في دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة اللوالب والسكاكين والصنابير بالجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي من اجل الإجابة على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أي أن المحلل لا يمكنه الحكم على الأداء المالي للمؤسسة إلا إذا توفرت قوائم جاهزة، ومن خلال ما تم دراسته تبين أن المؤسسة محل الدراسة وضعيتها المالية خلال الفترات المدروسة كانت جيدة وهذا ما توصل له الباحث من خلال دراسة الوضعية المالية باستخدام النسب المالية إذ أنها حققت توازن مالي جيد.

¹ يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير)، مجلة البحوث، العدد 11، بجامعة الجزائر، 2014.

20. دراسة الباحث عبد الكريم خيري، 2013، بعنوان:¹

"مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تقييم أداء المؤسسة من الناحية المالية باستخدام المؤشرات والمعايير المستعملة في ذلك، ومعرفة دور القوائم المالية في عملية قياس وتقييم الأداء المالي وفق النظام الجديد وتحديد واقع قياس الأداء المالي، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول ما مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك بمحاولة تطبيقه على مجمع صيدال بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي، بينما الفصل الثاني فقد تطرق إلى عرض القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة أهم مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي المتوافقة مع النظام المحاسبي المالي، أما الجزء التطبيقي والأخير فتناول دراسة واقع قياس وتقييم الأداء المالي لمجمع صيدال في ظل اعتماده للنظام المحاسبي المالي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للمفاهيم المتعلقة بالموضوع للنظام المحاسبي المالي والأداء المالي وغيرها من مفاهيم، واعتمد على دراسة حالة بشركة صيدال وتوضيح وتحليل وقياس التطور الحاصل في الأداء المالي للمؤسسة بعد اعتماده للنظام المحاسبي المالي.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن اعتماد النظام المحاسبي المالي ساهم في قياس الأداء المالي وتقييمه في المؤسسة بشكل أفضل، وأن القوائم المالية أصبحت أكثر وضوح من ذي قبل بالنسبة للأطراف الداخلية من مسيرين ومحللين و أطراف خارجية من مستثمرين أو مؤسسات مالية للإقراض وغيرها.

21. دراسة الباحث عمراني أمين، 2013، بعنوان:²

"تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية".

¹ عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الاداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص : دراسات مالية ومحاسبة ، بجامعة المسيلة، 2013

² عمراني أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر3، 2013

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر حيث تمحورت الإشكالية البحث حول: "بعد تغيير الجزائر لنظامها المحاسبي و انتقالها للنظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، هل نجحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تطبيق هذا النظام و ما هي الصعوبات التي لاقتها في تطبيقه"، وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول المخطط المحاسبي الوطني والبيئة المحاسبية الدولية، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى عرض النظام المحاسبي المالي، بينما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الأخير فتناول الدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال استعراض النظام المحاسبي الجزائري وكذا تحليل المعلومات واعتماد في الدراسة الميدانية على قائمة استقصائية ثم توزيعها على مختلف المؤسسات الاقتصادية للعمال بمجال المحاسبة، وذلك لتحقيق أهداف هذه الدراسة وللإجابة على الإشكالية والوصول إلى الغاية المرجوة.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن النظام المحاسبي المالي يسمح بإنتاج معلومة مالية أكثر جودة و موثوقية وقابلية للمقارنة، إن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على العموم لم يكن ذو اثر بالغ على مرد وديتها المالية ولا على محدداتها - الأموال الخاصة والنتيجة - وهذا لان المؤسسات لأن المؤسسات الجزائرية تأخذ بعين الاعتبار الفلسفة الجديدة التي انتقلت بنا من المعالجات المحاسبية البسيطة إلى الأحكام والتقديرات المحاسبية الديناميكية.

22. دراسة الباحثان شريف غياظ و مهري عبد المالك، 2013، بعنوان:¹

"تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المر دودية، دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية ERTP للفترة ما بين 2011 - 2013".

تهدف هذه الدراسة إلى تناول موضوع معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسير النتائج وقياس مدى تأثير استخدام مؤشر قياس المر دودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث

¹ شريف غياظ، مهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المر دودية ، دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية ERTP للفترة ما بين 2011 - 2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 24(02)، بجامعة زيان عاشور الجلفة، 2013.

تمحورت الإشكالية البحث على النحو التالي: "ما مدى مساهمة مؤشر قياس المر دودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، وذلك بمحاولة تطبيقه على مؤسسة البناء والأشغال العمومية بولاية تبسه، وقد تناول البحث الدراسة في محورين أساسيين، حيث خصص المحور الأول إلى الإطار النظري للدراسة، أما المحور الثاني فقد خصص للجانب التطبيقي من الموضوع، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في الجزء الأول من البحث وذلك بغية وصف مكوناته و من ثم تحليلها، أما الجزء الثاني تم اعتماد منهج دراسة الحالة من خلال قياس الأداء المالي لمؤسسة البناء والأشغال العمومية ERTP، واعتماد أدوات مثل المسح الكلي لمختلف المراجع.

ولقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة أن الأداء المالي لهذه المؤسسة متوسط عموما ويتجه نحو التدهور وهذا من خلال قيم معدلات المر دودية المحسوبة مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في كيفية توظيف حجم الأموال المستثمرة.

23. دراسة الباحثة سليمة طبائية، 2011، بعنوان:¹

"تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين من سنة 2007 إلى 2010".

تهدف هذه الدراسة في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول معرفة ما مدى اعتماد نسب التحليل المالي التقليدية في تقييم الوضع المالي لشركات التأمين دون مراعاة خصوصية أنشطة شركات التأمين من سنة 2007 إلى 2010 وذلك بمحاولة تطبيقه على الشركة الجزائرية للتأمين في الجزائر كونها الشركة الرائدة في مجال التأمين ، وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة أجزاء، حيث تناول الجزء الأول حول الإطار العام لنشاط التأمين، أما الجزء الثاني فقد خصص لدراسة دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، أما الجزء الأخير فتناول دراسة تطبيقية حول تقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمين بالجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث طريقة المنهج الاستقرائي في تناول مشكلة البحث واثبات فرضيته في الجانب النظري، كما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في الجانب العملي للبحث.

¹ سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين من سنة 2007 إلى 2010، مجلة البحوث ، العدد الخامس، بجامعة قالة ، 2011.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن شركات التأمين تسعى إلى تحقيق الربحية وتحسين الأداء المالي لها، والذي يعتبر أحد المعايير التي يتم بفضلها اتخاذا لقرارات المتعمقة بالنشاطات المستقبلية، كما تشير نسب الملاءة المالية إلى أن الشركة الجزائرية للتأمين تتمتع بمأمن ملاءة معتبري ضمن مواجهة خطر الفشل باسترداد جزء من أموالها المستثمرة.

24. دراسة الباحث مرحوم محمد الحبيب، 2011، بعنوان:¹

"إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي وأثره على البيانات المالية للكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول ما هي الإستراتيجية المثلى لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة من طرف الكيانات المتوسطة وصغيرة الحجم، وما أثر ذلك على بياناتها المالية على ضوء الإطار النظري الوطني للنظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي الدولي الأول: "تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة"، وذلك بمحاولة تطبيقه على شركة قريف بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول إستراتيجية التوحيد المحاسبي في الجزائر، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى الإستراتيجية المثلى التي يعتمد عليها الكيان لتبني النظام المحاسبي المالي، أما الفصل الثالث فقد خصص لمعالجة المقاربة العملية لتبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة على كيان متوسط وصغير الحجم ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض المخطط الوطني للمحاسبة والنظام المحاسبي المالي الجديد ومراحل الانتقال وفق متطلبات الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي ومعيار التقرير المالي الدولي الأول: "تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة"، واستنتج الأثر على البيانات المالية وانعكاس ذلك على المؤسسات وأداءها، وتحليل وتقييم نتائج الدراسة الميدانية.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النظام المحاسبي المالي الجديد له خلفية عالمية مبنية على ثقافة أنكلوسكسونية، يؤثر حتما على البيئة المحاسبية في الجزائر، وان له تأثير جيد في القوائم المالية للمؤسسات خاصة المتوسطة والكبيرة.

¹ مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة ومالية، بجامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، 2011.

25. دراسة الباحث لزعر محمد سامي ، 2011، بعنوان:¹

"التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي".

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عيوب المخطط المحاسبي الوطني، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات بعد تكييف لنظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول: "هل للنظام المحاسبي المالي آثار على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة"، وذلك بمحاولة تطبيقه على مؤسسة صيدال الأم وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، بينما الفصل الثاني خصص لدراسة التحليل المالي للقوائم المالية، بينما الفصل الثالث فيعالج تطبيقات التحليل المالي للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة، وهذا المنهج يمكن الباحث من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية بالتفصيل، وقد وقع اختيار الباحث على مؤسسة صيدال نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية في التحليل المالي، وقبل ذلك استخدم المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن المعلومة المحاسبية كانت لا تتوافق مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي، لذلك أصبح إصلاحه ضروريا لمسايرة المستجدات والتحولت على الصعيد الوطني والدولي ، وان التحليل المالي للقوائم المالية هو أحد الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها بواسطة الإدارة والأطراف الخارجية لغرض الحصول على معلومات ومؤشرات إضافية تساعد في عملية ترشيد القرارات.

26. دراسة الباحث رفيق يوسف ، 2010 بعنوان:²

"النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق"

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز اختلاف الأنظمة المحاسبية والأسباب التي أدت إلى ضرورة التوافق والتوحيد، وإبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول: "ما

¹ لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص الإدارة المالية ، بجامعة منتوري بقسنطينة ، 2011.

² رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق ، بجامعة تيسه ، 2010.

مدى توافق النظام المحاسبي المالي الجديد مع معايير المحاسبة الدولية وهل استوفت الجزائر متطلبات التطبيق"، وذلك بمحاولة تطبيقه على عينة من المؤسسات الاقتصادية بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول حول تطور المحاسبة دوليا ومحليا، بينما الفصل الثاني فقد تطرق إلى النظام المحاسبي المالي، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية، أما الفصل الرابع والأخير فقد تطرق إلى الجهود المبذولة من قبل المؤسسة الاقتصادية لتأهيلها كي تستطيع تطبيق النظام المحاسبي المالي، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية حسب الحاجة، واعتمد على المنهج الوصفي التاريخي عند تناول التطور التاريخي للمحاسبة وعند استعراض نماذج التوافق والتوحيد المحاسبي على المستوى العالمي، كما اعتمد على المنهج التحليلي المقارن عند دراسة مدى الالتزام بالمعايير الدولية، وانتهاج المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الاستبيان في الشق المتعلق بمتطلبات التطبيق.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة أن الممارسات المحاسبية المسندة للمخطط المحاسبي الوطني لم تستطع مواكبة التحولات الاقتصادية، و أن النظام المحاسبي المالي أكثر التزام بمعايير المحاسبة الدولية لتلبية الاحتياجات المختلفة لمستعملي القوائم المالية وفهمهما، و ضرورة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب، مما يشكل عائق قد يحول دون التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي الذي يعتبر بمثابة قطيعة جذرية مع هذه الممارسات.

27. دراسة الباحث تودرت أكلي، 2008، بعنوان:¹

"التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي"

هدفت هذه الدراسة إلى تناول موضوع التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي من أجل الوقوف على الأهمية التي تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالي في المؤسسة الجزائرية، وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التسيير المالي أداة لاتخاذ القرارات وضمان الاستمرارية والأداء الجيد للمؤسسات والوقوف على ما سيقدمه النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول كيف يمكن أن يساعد التحليل المالي في ضل النظام المحاسبي المالي الجديد المؤسسة الجزائرية على مواجهة الواقع الجديد الذي يفرضه اقتصاد السوق الذي يتميز بمحيط أكثر تنافسية؟، بالجزائر وقد تناول البحث الدراسة في ثلاثة فصول حيث تناول الفصل الأول حول

¹ تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص : مالية ونقود ، بجامعة الجزائر، 2008

عرض عام عن التحليل المالي، بينما الفصل الثاني فقد تطرق إلى تقييم الصلابة المالية، أما في الفصل الثالث فقد خصص لدراسة اثر المعايير الدولية على نوعية المعلومة المالية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج العلمي الذي يأخذ باتجاهين، الأول الاتجاه الوصفي من خلال الانطلاق من الواقع قبل ما هو كائن قبل الإصلاح المحاسبي، والثاني الاتجاه الوصفي والذي ينطلق مما يجب أن يكون عليه الواقع بعد الإصلاح.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن بتطبيق النظام المحاسبي الجديد سيكون في متناول كل من المحلل المالي الداخلي والخارجي وانه يسهل من القراءة المالية ويسهل من إعطائه جداول مالية تتميز بإعطاء الأسباب الحقيقية الاقتصادية عن المظهر القانوني الذي كان سائد في النظام المحاسبي الوطني ويضيف للقوائم المالية القابلية للفهم والملائمة وغيرها من خصائص نوعية للمعلومات المحاسبية

28. دراسة الباحثة بن خروف جليلة، 2008، بعنوان:¹

"دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المعلومات المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مع محاولة كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم وقياس الأداء المالي للمؤسسة وفق متطلبات النظام الجديد، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، وذلك بمحاولة تطبيقه على المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث تناول الفصل الأول على المفاهيم حول المعلومات المالية، نظم المعلومات، والنظم الخبيرة، أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية واستخدام المؤشرات المالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما الفصل الثالث فيعالج دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة، أما الفصل الأخير فتناول دراسة تطبيقية لأهمية المعلومات المالية في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحث على المنهج الوصفي في عرض المفاهيم والتركيز على المنهج التحليلي في تفسير المعلومات واستخلاص النتائج وكل هذا بالجانب النظري، وركزت في الجانب التطبيقي على منهج دراسة الحالة بغرض البحث المعمق لحالة معينة على أرض الواقع وإسقاط النتائج الدراسة النظرية عليها.

¹ بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : مالية المؤسسة ، بجامعة أحمد بوقره بومرداس ، 2008.

ولقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى أن المعلومة المالية هي التي تقدم بها المؤسسات وضعها المالي وأدائها، باستعمال الوسيلة المتمثلة في التقارير المالية، كما أن القوائم المالية وفق النظام القديم تفتقر لبعض المعلومات الهامة التي نبجدها في قائمة التدفقات النقدية، إضافة إلى أسلوب لوحة القيادة والإبلاغ المالي يوجد أسلوب المقارن الذي يرشد المؤسسة إلى معرفة وضعيتها مقارنة بالمؤسسات المنافسة وتدارك الأخطاء.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

من اجل إثراء الموضوع والإلمام بجميع جوانبه، تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة باللغتين الفرنسية والانجليزية والتي تقرنا للموضوع الدراسة الحالية، ونستعرضها فيما يلي:

1. دراسة الباحثان (Labri ghrissi, Asmaa Mohammed ben Ahmed.2019)¹

"Le financement de l'entreprise : une étude d'analyse financier par la méthode des ratios (cas de l'entreprise nationale de production pharmaceutique SAIDAL)"

هدفت هذه الدراسة إلى ومعرفة الأداء المالي للمؤسسة صيدال، من خلال إجراء تحليل النسب والمؤشرات المالية على مستوى القوائم المالية لمؤسسة صيدال في سياق معرفة الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة، وذلك بمحاولة تطبيقه على الشركة الوطنية لإنتاج الأدوية بالجزائر، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة اتبع الباحثان على المنهج الوصفي لتعريف بالتغيرات الدراسة من مفاهيم تخص الأداء المالي ومفاهيم حول الشركة وموقعها ، واعتماد على المنهج التحليلي من خلال اعتماد دراسة الحالة ، بغية الوصول إلى أهداف الدراسة وتأكيدهما.

ولقد توصل الباحثان إلى أن المؤسسة صيدال تتمتع بوضع مالي سليم ومستقل ماليًا وقادر على تحقيق الملاءة والربح وبتابع المعلومات المالية التي استخدمها الباحثان للتحليل المالي باستخدام النسب على مستوى الشركة الوطنية لإنتاج الأدوية صيدال، أكدت نتيجة هذه العمل أن الديون منخفضة بالنسبة للمؤسسة وأن لديها حالة موقف مالي سليم ، فهي مستقلة ماليًا ولديها سيولة كافية، ومما يسمح لها بسداد ديونها قصيرة الأجل ويولد هامش أمان على المدى القصير ووضعها الاستثمار جيد والمؤسسة قادرة على التجديد استثماراتها.

¹ Labri GHRISSI, Asmaa MOHAMMED BEN AHMED, **Le financement de l'entreprise : une étude d'analyse financière par la méthode des ratios (cas de l'entreprise nationale de production pharmaceutique SAIDAL)**, Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, Volume: 12 / N°: 01 , université Mustapha Stambouli-Mascara, Algérie, 2019.

2. دراسة الباحثان (Mohamed Larbi, Abdennasser Attari, 2018)¹

"La décision financière et son impact sur la performance financière mesurée par la rentabilité – cas de l'entreprise nationale de promotion immobilière –"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها خيارات طرق التمويل على الأداء المالي لمؤسسة ENPI العامة التي تعمل في قطاع السكن و العمران ، حيث اعتمد الباحثان في دراستهما على تتبع المنهج الوصفي بغية تعريف بالمتغيرات الدراسة وتوسيع المفاهيم أكثر حول ذلك ، واعتمد الباحثان على دراسة الحالة بغية تحليل و تصويب الدراسة للوصول للأهداف المسطرة.

ولقد توصل الباحثان إلى أن هناك على الأقل ثلاثة أطر نظرية يمكن أن تفسر سلوك تمويل الشركة وبالتالي لتوضيح تأثير أنماط التمويل المختلفة ولاسيما التمويل عن طريق القرض المصرفي على الأداء المالي المقاس عن طريق الربحية المالية ، وفي نهاية هذا العمل خلص الباحثان إلى أن كل طريقة تمويل تؤثر على الأداء المالي بطريقة إيجابية أو سلبية اعتماداً على المؤشر المستخدم لقياس الأداء المالي، بالإضافة إلى ذلك بالنسبة لدراسات الحالة الخاصة بنا (ENPI) فإن الديون طويلة الأجل ومتوسطة الأجل تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي لها ، على عكس التمويل الذاتي والديون قصيرة الأجل، ومع ذلك فإن الدراسة أو البحث له حدود معينة ولاسيما تخفيض عدد البيانات (6 سنوات) بالإضافة إلى عدم مراعاة معايير معينة أخرى، لاسيما المدخرات الضريبية ، ومعدل الفائدة المدعوم ، وخطة الحمل في الحياة.

¹ Mohamed Larbi, Abdennasser ATTARI, **LADECISION FINANCIERE ET SON IMPACT SUR LA PERFORMANCE FINANCIERE MESUREE PAR LA RENTABILITE (CAS DE L'ENTREPRISE NATIONALE DE PROMOTION IMMOBILIERE)**, Recherches économiques et managériale , N° 23 – juin 2018, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider – Biskra , 2018.

3. دراسة (BENZAI Yassine, 2016)¹**"Mesure de l'Efficiencia des Banques Commerciales Algériennes par les Méthodes Paramétriques et Non Paramétriques."**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أداء البنوك التجارية الجزائرية بما يتجاوز المقاييس المحاسبية التقليدية ، والتي تؤكد على ربحية الأصول وإهمال تكنولوجيا الإنتاج المصرفي، ومحاولة تطوير هذا العمل بنماذج مناسبة لتقييم الكفاءة المالية ، وكفاءة التكلفة، وإنتاجية البنوك التجارية الجزائرية، حيث تمحورت الإشكالية البحث إلى ما هي أهمية طرق قياس الكفاءة المالية التي تهدف للتغلب على حدود التقنيات القائمة على طرق المحاسبة التقليدية وقد تناول البحث الدراسة في أربعة فصول، حيث يتناول الفصل الأول والثاني الجوانب النظرية المختلفة، أما الفصل الثالث والرابع فقد خصص لدراسة حالة، ولتحقيق أهداف البحث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي واعتماد المنهج التجريبي، واعتماد منهج التحليل المقارن لقياس الكفاءة التقنية والاقتصادية (فعالية التكلفة) وذلك 14 بنكًا تجاريًا جزائريًا في الفترة 2003-2012.

ولقد توصل الباحث إلى انه إذا استخدمت البنوك مواردها بكفاءة لكان بإمكانها توفير التكاليف بأكثر من النصف من خلال الحفاظ على نفس المستوى من الإنتاج، وهذا يدل على أن البنوك لم تتمكن من تعظيم مخرجاتها (الاعتمادات، الاستثمارات في العملات الأجنبية ، حافظة الأوراق المالية ، وما إلى ذلك) بالنظر إلى مواردها المتاحة (الودائع ، الموظفين ، الأصول المادية، إلخ) وتوصل الباحث أيضا انه من حيث الكفاءة تتفوق البنوك العامة الكبيرة على البنوك الخاصة المتوسطة والصغيرة، من ناحية أخرى كشف لنا التحليل غير المعياري أن البنوك الخاصة تتسم بالكفاءة والتقنية مثل البنوك العامة الكبيرة، كما انه لم تسفر الإصلاحات عن أي تحسن حقيقي في الجودة، حتى إدخال البنوك الأجنبية لم يكن له الأثر المتوقع على مستوى المنافسة وجودة الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة لعملاء البنوك.

¹ BENZAI Yassine, **Mesure de l'Efficiencia des Banques Commerciales Algériennes par les Méthodes Paramétriques et Non Paramétriques**, Thèse Pour l'obtention du grade de Docteur En Sciences Economiques Ecole doctorale : Management International Des Entreprises Option: Finance Internationale, Université Abou Bakr BELKAID –TLEMCEEN-, 2016.

4. دراسة الباحث (Ohiorenuan Jude Ikhatua , Co. Mgbame2013)¹

"Accounting Information and Stock Volatility in the Nigerian Capital Market: A Garth Analysis Approach2013 "

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتحديد أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات والعوامل المؤثرة على تقلبات الأسهم في أسواق المال النيجيرية، حيث تمحورت مشكلة الدراسة في أن المعلومات المحتواة بالقوائم المالية للمؤسسات المنشورة في أسواق المال تفتقر إلى الإفصاح الكافي عن البيانات المحاسبية التي أعدت علي أساسها الحسابات بالرغم من أن المؤسسة في كشفها المالية تظهر الأداء المالي الفعلي بعد إجراء التحليل المالي و دون الاهتمام بالإفصاح الكافي عن المعلومات التي توفرها التقارير، والمعلومات المحاسبية التي تؤثر على نتائج العملية الحسابية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم انتهاج المنهج الاستنباطي، المنهج الاستقرائي، المنهج التاريخي، المنهج الوصفي.

ولقد توصلت الدراسة إلى أن هنالك نتائج أساسية يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتى تكون ملائمة ومفيدة بالقوائم المالية لمتخذي القرارات في تقلبات الأسهم ، كما أن الكشوف المالية تعد في الشركات وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية وان التحليل المالي له القدرة على معرفة توجه المؤسسة في السوق المالي كما أن استخدام المعلومات المحاسبية واعتماد المؤشرات المالية في اتخاذ قرار الاستثمار في الأسهم أدى إلى تطور وتحسين المعلومات المحاسبية على خبرة متخذيها وليس على المعلومات المحاسبية فقط.

5. دراسة الباحثون (Mohsen Ojaghi Aghjehkandi, Iman Zara 2012)

²(and Ghasem Ojaghi Aghjehkandi

“Qualitative Characteristic of Accounting Information in Reported Values of Goodwill and Intangible Assets) Case Study of the Stock Exchange of Iran

¹ OHIORENUAN JUDE IKHATUA ,C.O. MGBAME, Accounting Information and Stock Volatility in the Nigerian Capital Market: A Garth Analysis Approach, East Journal International Review of Management and Business research, Volume: 02 / N°: 01, University of Benin, Benin-City, Nigeria, 2013.

² Mohsen Ojaghi Aghjehkandi, Iman Zara and Ghasem Ojaghi Aghjehkandi, Qualitative Characteristic of Accounting Information in Reported Values of Goodwill and Intangible Assets) Case Study of the Stock Exchange of Iran, East Journal of Scientific Research ,Volume: 11 / N°: 01, University, Khomein, Iran,2012.

هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية ذات خصائص نوعية مساعدة على فهم القوائم المالية ومن ثم تسهيل تحليلها لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء المالي وقدرتها على رفع مردوديتها وتحسين نشاطها ، وتأثير المعلومات المتوفرة بالقوائم على المؤسسة وقيمها السوقية، وتحليل قيمة شهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى وذلك بصفة خاصة بالتقارير المالية وتأثير جودة المعلومات على القيم السوقية، حيث تمحورت مشكلة الدراسة في ضعف جودة المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية وذلك عندما تتبع المؤسسة محل الدراسة بنود التقارير المالية المنشورة بالأسواق المالية الإيرانية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الاستنباطي والمنهج الوصفي.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية محددة بين التقييم السليم للشهرة والأصول غير الملموسة، وتوفر جودة مميزة للمعلومات المحاسبية، وإن المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية تكون في اغلب الأحيان جيدة وتحليلها المالي يكون أكثر دقة وتأثير على نشاط المؤسسة.

6. دراسة (Adnan Kalkana, Oya Ertel and Ozlem cetinkaya 2011)¹

"Adnan Kalkana and others" The relationships between firm size, prospector strategy, architecture of information technology and firm performance 2011 "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حجم المؤسسة وتكنولوجيا المعلومات المتوفرة لديها و إستراتيجية المحللون والباحثون الماليون على الأداء المالي للمؤسسة (نمو المبيعات، الربحية ، زيادة المردودية للمؤسسة)، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي للجانب النظري واعتماد المنهج التحليلي لإثراء الدراسة واعتماد استبيان وتوزيعها سنة 2011 على 151 مؤسسة تستخدم تكنولوجيا المعلومات في أسبورتا بتركيا، واستخدم الباحثون برنامج SPSS، لإنجاز الدراسة، لمناقشة مساهمة تأثير حجم الشركة وإستراتيجية البائعون والمسيريون الماليون والهندسة التكنولوجية واعتماد التقنيات الإحصائية والنسب والمؤشرات المالية على الأداء المالي الشركة.

¹ Adnan Kalkana, Oya Ertel and Ozlem cetinkaya, **The relationships between firm size, prospector strategy, architecture of information technology and firm performance**, East Journal of Procedia Social and Behavioral Sciences, Volume: 24 / N°: 01, University, Burdur, 2011.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين إستراتيجية كل من البائع الباحث للسوق والمسير المالي من جهة والأداء المالي للمؤسسة من جهة أخرى، وكذلك إلى علاقة موجبة بين تكنولوجيا المعلومات التي تستعملها المؤسسة وأدائها المالي، أي أن المؤسسة يمكنها أن ترفع أدائها المالي نوعا ما عن طريق الاعتماد على إستراتيجية الباحث والمحلل المالي وتطوير تكنولوجيا معلوماتها وفقا لها، وقد لاحظ الباحثون أن حجم الشركة يتأثر من حيث استخداما لتقنيات وأنه من الشائع بالنسبة للشركات الصغيرة أن تتخلف عن الشركات الأكبر في تنفيذ التقنيات الجديدة.

7. دراسة الباحث (Céline Michălesco, 2010)¹

(The determinants of the quality of accounting information disclosed by French listed companies.)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس الأداء المالي للمؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية وإمكانية تحسينها من خلال دراسة جودة المعلومات المتوفرة وتحسينها، حيث تمحورت الإشكالية البحث حول الدراسة في مقارنة المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في فرنسا مع المعايير والمبادئ المحاسبية المطبقة في بريطانيا والسويد واليابان وإسبانيا وتحسين جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي وكذا تحديد نشاط المؤسسة وما قد يواجه مستقبلا، والبحث لتحقيق رغبات مستخدمي ومحليي المعلومات المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية وإمكانية معرفة مقدرة هذه الشركات في الحصول على تمويل خارجي أو الاعتماد على مصادرها الداخلة من خلال قياس الأداء المالي للمؤسسات، حيث أظهرت أهمية الدراسة في أن جودة المعلومات المحاسبية المحتواة بالقوائم المالية المعدة يدويا في الشركات الفرنسية محددة ومثلة بنظرية الوكالة، وان الخيارات الفرنسية مبنية على دراسات وبحوث علمية فرنسية لإعداد التقارير المالية.

ولقد توصل الباحث إلى نتائج أهمها أن جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية الصادرة عن الشركات الفرنسية لا تفي بمتطلبات الأسواق ومستخدمي ومحليي المعلومات المحاسبية وان هناك صعوبة في فهم بعض المؤشرات المالية من طرف المحللين الماليين يرجع لضعف أدائهم مقترنة بالمحللين الماليين للدول الأوروبية الأخرى محل الدراسة.

¹ Céline Michălesco, **The determinants of the quality of accounting information disclosed by French listed companies**, 1999 EAA Congress, 1999, Bordeaux, France. pp. 1-20, Université de Paris-Dauphine, 2010.

8. دراسة الباحثان (Huseyin gulen, Michael j Cooper, 2009)¹

(Performance for pay? The relationship between CEO incentive compensation and future stock price performance).

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة ومقدار الحوافز والتعويضات على جذب المساهمين وقد شملت عينة الدراسة أول عشر مديرين ومحللين ماليين لكل شركة ، ومقدار الرواتب والحوافز التي تدفع إليهم خلال خمس سنوات ، وقد تم توزيع استبانة الدراسة الميدانية على مجموعة من المدراء والمحللين الماليين، حيث تمحورت الإشكالية في معرفة العلاقة بين مكافآت الحوافز التي يقدمها الرئيس التنفيذي ومساعديه وأداء أسعار الأسهم في المستقبل.

ولقد توصل الباحثان إلى أن ارتفاع المدفوعات والحوافز إلى المديرين والمحللين الماليين يعمل على جذب كثير من المستثمرين ويعمل كذلك على تحسين المؤسسة ومن حيث الأداء وأن هناك أن هناك عدد من الأمور تعمل على زيادة وتحسين الأداء المالي للمؤسسة وهو جذب المساهمين وإتباع سياسات إستراتيجية فعالة لدى الشركة والمساهمة الكبيرة من المحللين الماليين.

9. دراسة الباحثان (Gaud Philippe, jain éliions, 2002)²

« Déterminants et dynamique de la structure du capital des entreprises suisses 2000 – 1991 »

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات هيكل رأس مال لعينة من 106 مؤسسات صناعية بلجيكية ، مسعرة في البورصة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1991 إلى غاية سنة 2000 وذلك على ضوء مختلف النظريات المفسرة لهيكل رأس المال، هذه المحددات تتمثل أساسا في حجم المؤسسة، معدل حجم الضمانات، حجم المخاط العملية، معدل المر دودية الاقتصادية، إضافة إلى معدل نمو المؤسسة، حيث ترتبط المحددات الثلاثة الأول طرديا بالنسبة للاستدانة، بينما يرتبط معدل المر دودية الاقتصادية ومعدل نمو المؤسسة سلبا بنسبة الاقتراض، ولتحقيق أهداف البحث اعتمد الباحثان في دراستهم على الطريقة الوصفية لتبيين مفاهيم الدراسة

¹ Huseyin Gulen, Michael J Cooper, Performance for pay? The relationship between CEO incentive compensation and future stock price performance, Krannert Graduate School of Management, Purdue University, 2009.

² GAUD Philippe, JANI Elion, Déterminants et dynamique de la structure du capital des entreprises suisses 2000 – 1991, Université de Genève, Département HEC, 2002.

المتعلقة بهيكل رأس المال والتحليل المالي، واعتماد على المنهج التحليلي واعتماد مجموعة أسئلة موجهة و موزعة على 106 مؤسسة صناعية ، واعتماد دراسة الحالة بغية الوصول إلى أهداف الدراسة. ولقد توصل الباحثان إلى أن النماذج التي تم اختبارها جيدة وداعمة، وهذا لمختلف التدابير البديلة للديون المستخدمة، هذا العمل يوسع المجال للمعرفة أكثر لهيكل رأس المال وتحليله، وانه هناك مستوى ديون مثالي وعملية تعديله مثالية، واتضح أن العلاقة بين الربحية وإجمالي الدين إيجابي، وهو ما يؤكد وجود سلوكيات التمويل الهرمي قصيرة المدى، وتم التحقق من صحة هذا الهدف من خلال النموذج الديناميكي، ومع ذلك بالنسبة للفترة قيد الدراسة، فإنه وتبين أن عملية التعديل بطيئة.

المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية

توضح المقارنة أهم الاختلافات والتشابهات الموجودة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة، وذلك كما يلي:

1- من حيث الهدف

ويمكن توضيح أهم الاختلافات والتشابهات من حيث الهدف كما يلي:

جدول رقم (1-2): أوجه الشبه والاختلاف الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

اسم الباحث	الهدف من الدراسة
دراسة خالد هادفي	تتشابه مع دراستنا في كونها تهدف لتبيين مختلف أساليب ومجالات التحليل المالي وخاصة الأداء المالي ولاسيما بعد اعتماد النظام المالي الجديد وبيان عمق التحليل وأهمية تطوير الأساليب لتحسين الأداء المالي للمؤسسة وغيره من التحاليل المالية وتختلف في كونها لم تخصص على مؤشر الأداء المالي فقط.
دراسة عبد الله محمد	تتشابه مع دراستنا في أنها تهدف للتعرف على مدى التزام شركات التأمين السودانية بمعايير الملاءة المالية والأداء المالي و قياس قدرة الأداء التأميني على تفسير وتحديد قدرة شركات التأمين السودانية على الوفاء بالتزاماتها ، وتختلف عن الدراسة من حيث اختلاف الأنظمة المحاسبية بين البلدين.
سمية فضيلي	تتشابه مع دراستنا في كون الباحثة سعت لإبراز أوجه الاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي وتحديد مستجدات هذا النظام وأثر ذلك على المؤسسات الاقتصادية المعنية بتطبيق هو معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والتعرف على دور النظام المحاسبي المالي ، وتختلف عن الدراسة الحالية

<p>من حيث عدم تركيزها على المؤشرات والنسب المالية لدراسة التحليل المالي.</p>	
<p>تشابه مع دراستنا في محاولة إبراز مختلف النقائص المخطط الوطني للمحاسبة ومعرفة مدى قدرته على مواكبة مختلف التغيرات التي تشهدها الجزائر، وتختلف عن الدراسة في إبراز تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة .</p>	<p>محمد فيصل مايده</p>
<p>تشابه مع دراستنا في مدى انعكاس تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات ، وأثرها على قياس وتقييم الأداء المالي وكشف قدرة المؤسسة على الرفع من أدائها المالي، وان هناك فروق ما بين الأداء المالي للشركات قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ممثلة في جملة من المؤشرات المالية وجملة من القواعد المنظمة ، وتختلف في كونها لم يصوب دراسته على مؤسسة معينة.</p>	<p>عقبي حمزة</p>
<p>الهدف الجوهرى من دراسة الباحث هو التعريف بالنظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، والمقارنة بينه وبين المخطط المحاسبي القديم، وهذا أهم تشابه يمكن ذكره ، ويختلف مع دراستنا في كونه لم يرتكز على قياس الأداء المالية لمعرفة توجه المؤسسة المستقبلي .</p>	<p>سليمان بلعور</p>
<p>تختلف مع دراستنا في كون الباحثة سعت لتحديد العلاقة بين السياسات الاستثمارية المتبعة بشركات التأمين وبين الميزة التنافسية في ضل انفتاح قطاع التأمين ، وتبيين مدى تأثير المؤسسات ونشاطاتها المالية بالسياسات الاستثمارية ، ومقارنة السياسات الاستثمارية بين دولتي الجزائر وفرنسا، و إعطاء قاعدة نظرية حول ميزة التنافسية وكل هذا كان الهدف من الدراسة، وتشابه مع دراستنا في كون الدراسة السابقة حللت مؤشر الأداء المالي وملاءة مؤسسات التأمين.</p>	<p>فيروز جيار</p>
<p>تشابه مع دراستنا في إبراز مدى أهمية وجدوى الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي ، وإعطاء دراسة مفصلة عن تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي في إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات ، و تحليلها المالي و المقارنة بين القوائم المالية في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي ، وتختلف في كون دراسته ركزت على استعراض الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية بشكل أكبر.</p>	<p>صلاح الدين بولعراس</p>
<p>تتفق مع دراستنا في أن الهدف الأساسي لهذا البحث يتجسد في تحديد المسلك المعتمد في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين، والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعها المالي، من أجل معرفة التطورات التي يمكن أن تطرأ على أدائها من أجل تفادي الأزمات التي يمكن الوقوع فيها ، و تختلف عن الدراسة في عدم إجراء مقارنة بين النظام المحاسبي الجديد والنظام القديم.</p>	<p>سليمة طبائية</p>

<p>تشابه مع دراستنا في أن الهدف الجوهرى من دراسة الباحث هو تقييم أداء المؤسسة من الناحية المالية باستخدام المؤشرات المالية ، ومعرفة دور القوائم المالية في عملية قياس وتقييم الأداء المالى وفق النظام الجديد ، وتختلف في تركيز دراسته على مجمع صيدال في ضل اعتماده النظام المالى الجديد.</p>	<p>عبد الكريم خيرى</p>
<p>الهدف الأساسى لدراسة الباحث هو الوقوف على الأهمية التى تكتسبها النظرة الديناميكية الشاملة للتحليل المالى فى المؤسسة الجزائرية وهذا أهم تشابه مع الدراسة الحالية، وكيف يمكنها أن تساعد على جعل التسيير المالى أداة لاتخاذ القرارات وضمان الاستمرارية والأداء المالى الجيد للمؤسسات والوقوف على ما سيقدمه النظام المحاسبي المالى الجديد .</p>	<p>تودرت أكلي</p>
<p>تعارض مع دراستنا في أن الباحث هدف لإبراز وتركيز على جودة المعلومات المحاسبية الالكترونية المستخدمة ، وأثرها في تحسين الأداء المالى من خلال الوقوف على مدى توفر عناصر جودة المعلومات المحاسبية وهي الثقة والملائمة والقابلية للمقارنة والفهم ، وكذلك توفر مبادئ موثوقية أنظمة المعلومات المحدد من قبل معهد المحاسبين الأمريكيين وهذا إخلاف آخر، وتشابه في كونها تهدف إلى إجراء التحليل المالى للمؤسسة.</p>	<p>منذر صبحي عبد الله</p>
<p>هدفت الباحثة من خلال موضوعها إلى الاطلاع على الجديد الذي جاء به النظام المحاسبي المالى الجديد فيما يخص القوائم المالية للمؤسسة و التعرف على المعلومات المالية وإبراز أهمية المعلومات الواردة في القوائم المالية في تقييم الأداء المالى للمؤسسة محاولة تحديد كيفية توظيف المعلومات المالية في تقييم وقياس الأداء المالى للمؤسسة وفق متطلبات النظام الجديد، وهذا يتشابه لحد كبير مع الدراسة الحالية ، وتختلف في عدم تركيزها على قطاع التأمين.</p>	<p>جلييلة بن خروف</p>
<p>تشابه مع دراستنا في التطرق إلى بعض نقائص المخطط المحاسبي الوطني التي كانت من بين دواعي التحلي عنه ، وعرض النظام المحاسبي المالى و استعراض قوائمه المالية ، والتطرق إلى كيفية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالى ، وتختلف عن الدراسة الحالية في تركيز الدراسة السابقة على مزايا و صعوبات تطبيقه من طرف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وعدم التصويب على قطاع محدد و كذلك عدم دراسة الأداء المالى للمؤسسات.</p>	<p>أمين عمراني</p>
<p>تختلف عن الدراسة الحالية في تركيز الدراسة على أبرزها استعراض المخطط الوطني للمحاسبة والمبادئ التي بني عليها، ومحاولة تقييمه واستخراج نقائصه ومواظن القصور فيه ، وتشابه مع دراستنا في تحديد الآثار الناجمة عن الانتقال من النظام المحاسبي القديم إلى النظام المحاسبي المالى الجديد على المؤسسات من حيث الأداء المالى والمر دودية المالية ودراسة البيانات المالية وقدرة المؤسسة على النمو.</p>	<p>محمد الحبيب مرحوم</p>
<p>تختلف عن الدراسة الحالية في تركيز الدراسة على عيوب المخطط المحاسبي الوطني، وتوضيح كيف ستكون القوائم المالية في المؤسسات بعد تكييف لنظام المحاسبي الجزائري مع المعايير المحاسبية الدولية،</p>	<p>محمد سامي لزعر</p>

<p>وتتشابه مع دراستنا في التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي للقوائم المالية، وإبراز مدى أهميته كأداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، والتعرف على كيفية إجراء التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بعد تبني النظام المحاسبي المالي.</p>	
<p>تختلف عن الدراسة الحالية في تركيز الدراسة على إبراز اختلاف الأنظمة المحاسبية والأسباب التي أدت إلى ضرورة التوافق والتوحيد، وإبراز مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع معايير المحاسبة الدولية، و تسليط الضوء على الجهود التي تبذلها المؤسسة لتأهيلها كي تكون قادرة على تطبيق هذا النظام.</p>	<p>رفيق يوسف</p>
<p>تختلف عن الدراسة الحالية في تركيز دراسة الباحث على غايات أبرزها محاولة تشخيص واقع المحاسبة في المؤسسة الجزائرية للوقوف على أهمية النظام المحاسبي المالي، و محاولة الوقوف على واقع سوق الأوراق المالية في الجزائر، وتشابه مع دراستنا في التعرف على الآثار الناجمة على قياس و تقييم الأداء المالي للمؤسسات الجزائرية، من خلال دراسة النظام المحاسبي المالي وكشف إلى أي مدى يمكن للنظام المحاسبي المالي أن يساهم في ذلك.</p>	<p>بشير بن عيشي و عقبي حمزة</p>
<p>تتشابه مع دراستنا في تركيز دراسة الباحثان على إبراز أهمية النظام المحاسبي المالي من خلال التطرق إلى مفهومه و أحكامه وبالإضافة إلى التطرق إلى القوائم المالية، و تختلف عن الدراسة الحالية في تركيز دراسة الباحثان على البنوك والتعريف بهم وشرح أهم قوائمها المالية، وتشابه مع دراستنا في دراسة التحليل المالي لمعرفة قدرات المؤسسة.</p>	<p>أمينة محمد طيفور وعاشور كتوش</p>
<p>تتشابه مع دراستنا في توضيح دراسة الباحث لغايات أبرزها هو التطرق إلى الجوانب النظرية للقوائم المالية ومعرفة الأدوات المالية اللازمة في تحليلها، ومعرفة الجديد الذي جاء به الإصلاح المحاسبي في الجزائر فيما يخص تحليل المالي للقوائم المالية بغرض تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية، ومعرفة الأسباب التي أدت باستخدام أدوات التحليل المالي لتقييم الوضع المالي المفصل للمؤسسة.</p>	<p>يزيد تفرات</p>
<p>تختلف عن دراستنا في أن هذه الدراسة تهدف لتحديد العديد من الأهداف التي تلبي رغبات أصحاب القرار وتشابه مع دراستنا في تشخيص هذه الدراسة للأداء المالي لشركات من خلال التحليل المالي لقوائمها، وإبراز دور التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي وبالتالي اكتشاف نقاط القوة، وتختلف عن دراستنا أيضا في تركيز الباحث على إجراء دراسة مقارنة بين الأنظمة السائدة في البلد.</p>	<p>عبد الفتاح سعيد السرطاوي وعادل عيسى حسان</p>
<p>مسعى الباحثة هو التعرف على الطرق التقليدية والحديثة لتقييم الملاءة المالية في شركات التأمين الجزائرية و إبراز قدرة شركات التأمين الجزائرية على الوفاء بالتزاماتها، من خلال دراسة وتحليل مختلف جوانب ملاءتها وهذا ما تشاركه به دراستنا مع دراستها، والتعرف على مدى احترامها لقواعد الملاءة</p>	<p>رتيبة طرطاق</p>

<p>المفروضة عليها ، والتعرف على أثر الفصل بين تأمينات الأضرار والأشخاص على الملائة المالية لشركات التأمين وهذا تشابه ثاني من حيث القطاع المدروس.</p>	
<p>تختلف عن دراستنا في أن هذه الدراسة ركزت بالبنك الوطني الجزائري BNA و القرض الشعبي الجزائري CPA ، كما تتشابه مع دراستنا في اعتماد جملة من المؤشرات المالية فيما يخص ربحية وسيولة وكفاية رأس المال المؤسستين وقياس الأداء المالي ، بهدف المقارنة وإصدار حكم حول الأداء المالي الأحسن، وتحليل بعض نتائج المؤشرات للبنكين و الاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية.</p>	<p>شعوبي محمود فوزي و الهام التجاني</p>
<p>تتشابه مع دراستنا في أنها تسعى هذه الدراسة لتحقيق العديد من الأهداف من بينها مناقشة ودراسة بعض المفاهيم العامة حول تقييم الأداء المالي ، وتحليل بعض المؤشرات تقييم الأداء المالي وبعض نماذجه ، ودراسة إدارة السيولة لتحسين الأداء المالي ، وتختلف عن دراستنا في تركيز دراستهم على قطاع البنوك .</p>	<p>لعراف زاهية و فرحات عباس</p>
<p>تتشابه مع دراستنا في أنها تسعى إلى معرفة معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسير النتائج ، و قياس مدى تأثير استخدام مؤشر قياس المر دودية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، وتختلف عن دراستنا في كونها ركزت على مؤسسة البناء والأشغال العمومية ، كما تختلف عن دراستنا في عدم إجراء دراسة مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والنظام القديم .</p>	<p>شريف غياط و عبد المالك مهري</p>
<p>تختلف عن دراستنا في أن هذه الدراسة ركزت أكثر على الجوانب المختلفة المتعلقة باستعراض طرق تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين في ضل معياري الملائة 01 و الملائة 02 ، و محاولة معرفة التغيرات الحاصلة في مجال التقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين الفرنسية في ضل معيار الملائة الأوروبي ، وتتشابه مع دراستنا في أنها تسعى إلى معرفة اثر ذلك على مؤسسات التأمين وأداءها المالي.</p>	<p>طرطاق رتبية</p>
<p>تتشابه مع دراستنا في أنها تسعى إلى التعرف على مختلف أدوات التحليل المالي وكذلك الأطراف المستفيدة منه وأهم مؤشرات والمتمثلة في مؤشرات التوازن المستوحاة من القوائم الدالية ، و التعرف على مساهمة التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية باستخدام مؤشرات التوازن على اعتبار أنّ التحليل المالي هو عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم الأداء ، و تختلف عن دراستنا في أن هذه الدراسة ركزت على</p>	<p>زبيدة سمروود و سحنون جمال الدين</p>

<p>المؤسسة الوطنية للسكك الحديدية.</p>	
<p>تختلف عن دراستنا في أن هذه الدراسة تهدف إلى محاولة تقييم مدى استجابة وتوافق قوانين و تعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري ومتطلبات بعض معايير المحاسبة الدولية المستنبطة من الدراسات السابقة والتي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة ، كما تتشابه في كونها تهدف لمعرفة الاختلافات في قياس كل من المر دودية المالية عند تحليل القوائم المالية ، وما إذا كان هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المر دودية المالي والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية .</p>	<p>حمزة شنوف و شريفة رفاع</p>
<p>هدفت الدراسة إلى قياس الأداء المالي للمؤسسات من خلال تحليل القوائم المالية وإمكانية تحسينها من خلال دراسة جودة المعلومات المتوفرة وتحسينها وهذا يتفق إلى حد كبير مع الدراسة الحالية،و تختلف عن دراستنا في أن الدراسة السابقة تمت على مستوى الشركات الفرنسية محددة ، وان الدراسات الفرنسية تختلف نوعا ما على الدراسات الجزائرية كونها مبنية على التقارير المالية الخاص بها.</p>	<p>سليمن</p>
<p>تختلف عن دراستنا في أن هدف الباحثان هو تحليل محددات هيكل رأس المال لمؤسسات صناعية بلجيكية ، مسعرة في البورصة وذلك على ضوء مختلف النظريات المفسرة لهيكل رأس المال ، كما تتشابه مع دراستنا في أن هذه الدراسة ألفت الضوء على المحددات المتمثلة في حجم المؤسسة ، معدل حجم الضمانات، حجم المخاطر العملية، معدل المر دودية الاقتصادية، إضافة إلى معدل نمو المؤسسة وأدائها المالي.</p>	<p>فيليب</p>
<p>تتشابه في كونها هدفت إلى التعرف على الأداء المالي للمؤسسة والمفاهيم المتعلقة بذلك، وقد شملت عينة الدراسة مديرين ومحللين ماليين لكل شركة ، وتختلف في كون الدراسة السابقة صوبت على الحوافز بشكل أعمق كما أنها هناك اختلاف في الأنظمة المحاسبية بين البلدين إلى أن الباحث لم يجري أي مقارنات فيما يتعلق بالتحليل المالي بين أنظمة البلد محل الدراسة.</p>	<p>ميشال</p>
<p>تتفق مع الدراسة الحالية في أنها هدفت الدراسة إلى توضيح ومعرفة الأداء المالي للمؤسسة صيدال وكان الغرض من هذه المقالة هو إجراء تحليل النسب والمؤشرات المالية على مستوى القوائم المالية لمؤسسة صيدال في سياق معرفة الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسة ومحاولة اقتراح مجموعة من الحلول، وتختلف في كون الباحث استهدف شركة صيدال.</p>	<p>أسماء محمد بن احمد</p>
<p>تتشابه في كونها تهدف إلى معرفة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها خيارات طرق التمويل على الأداء المالي للمؤسسات، وإلقاء الضوء على المفاهيم والنسب والمؤشرات المالية بغية تحليل و تصويب الدراسة للوصول للأهداف المسطرة، كما تختلف عن دراسة الحالية في استهداف الباحث لقطاع</p>	<p>محمد العربي</p>

	السكن والعمران.
ياسين بن الزاي	تشابه في كونها تهدف إلى تحليل أداء البنوك التجارية الجزائرية بما يتجاوز المقاييس المحاسبية التقليدية ، ومحاولة تطوير نماذج مناسبة لتقييم الكفاءة المالية ، وكفاءة التكلفة ، وإنتاجية البنوك التجارية الجزائرية ، وتختلف في كونها تهدف إلى إلقاء الضوء على تقييم آثار السياسات التنظيمية المختلفة ، واللوائح التنظيمية التي تبحث لتحرير القيود وعمليات الاندماج والاستحواذ و تدفق رأس المال الأجنبي وهيكل السوق والتحرير المالي.
ماقيام	هدفت الدراسة إلى تحديد الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية والتعرض لها بشكل أعمق وهذا لا يصب في متناول الدراسة الحالية ، كما تصب في متناول الدراسة الحالية من حيث أنها تهدف إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات والعوامل المؤثرة على تقلبات الأسهم في أسواق المال النيجيرية.
ايمان زار	تشابه في كون الباحثة هدفت إلى معرفة ما إذا كانت المعلومات المحاسبية مساعدة على فهم القوائم المالية ومن ثم تسهيل تحليلها لاتخاذ القرارات المتعلقة بالأداء المالي وقدرتها على رفع مردوديتها وتحسين نشاطها، وتختلف دراسة الباحثة عن الدراسة الحالية في أنها استهدفت دراسة القيمة السوقية وتحليل قيمة شهرة المحل والأصول غير الملموسة الأخرى وذلك بصفة خاصة بالتقارير المالية وتأثير جودة المعلومات على القيم السوقية.
عدنان كالكان	تشابه في أنها ألفت الضوء على بعض المفاهيم مثل الأداء المالي ومعرفة أثر تكنولوجيا المعلومات المتوفرة لديها و إستراتيجية المحللون والباحثون الماليون على الأداء المالي للمؤسسة (نمو المبيعات، الربحية ، زيادة المر دودية للمؤسسة) ، كما تختلف مع الدراسة الحالية في كونها ركزت على مفاهيم أخرى وإلقاء الضوء على الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة.

المصدر: من إعداد الباحث

2- من حيث المستوى والمنهج ومتغيرات الدراسة والمكان والزمان

جدول رقم (2-2): الاختلافات والتشابهات من حيث المستوى والمنهج ومتغيرات الدراسة

اسم الباحث	مستوى الدراسة	المكان		السنة	المنهج والأداة المستخدمة	متغيرات الدراسة
		نفس البلد	خارج البلد			
نذير	دكتورة	✓		2021	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي + دراسة مقارنة.	(النظام المحاسبي المالي + الأداء المالي).
زيدة و جمال	مجلة	✓		2020	المنهج الوصفي + دراسة الحالة + المنهج التحليلي.	(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك) + (الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).
سمية فضيلي	دكتورة	✓		2019	المنهج الوصفي + المقابلة + الاستبيان + دراسة الحالة.	(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك) + (القرار الاستراتيجي: متغير غير مباشر غير مشترك).
عبد الفتاح وعادل	مجلة		✓	2019	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة حالة.	(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك) + (الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).
زاهية و فرحات	مجلة	✓		2019	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة الحالة.	(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك) + (قيد السيولة: متغير غير مباشر غير مشترك)
طرطاق	مجلة		✓	2019	المنهج الاستدلالي + المنهج الوصفي.	(المخصصات التقنية: متغير غير مباشر غير مشترك) + (شركات التامين: متغير غير مباشر مشترك).
اسماء	مقالة	✓		2019	المنهج الوصفي + دراسة الحالة.	(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك) + (النسب المالية: متغير غير مباشر مشترك).
خالد	دكتورة	✓		2018	المنهج الوصفي والتحليلي + دراسة حالة.	(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك) + (التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك).
عبد الله محمد	مجلة		✓	2018	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي.	(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك) +

(الملاءة المالية:متغير غير مباشر مشترك).						
(الملاءة المالية: متغير غير مباشر مشترك) + (شركات التامين: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي .	2018	✓	مجلة	رتيبة	
(القرار المالي: متغير غير مباشر غير مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي + دراسة الحالة.	2018	✓	مقالة	محمد	
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).	الأسلوب التحليل التمييزي + المنهج الوصفي.	2017	✓	مجلة	حمزة و بشير	
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك) + (القوائم المالية: متغير غير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي + المنهج التاريخي.	2016	✓	دكتورة	محمد فيصل	
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة حالة + استبيان.	2016	✓	دكتورة	عقبي	
(السياسات الاستثمارية:متغير غير مباشر غير مشترك) + (شركات التامين: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + المنهج المقارن .	2016	✓	دكتورة	فيروز	
(جودة المعلومة: متغير غير مباشر غير مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + الاستبيان.	2016	✓	الماجستير	منذر صبحي	
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك) + (القوائم المالية: متغير غير مباشر مشترك).	الأسلوب الوصفي + المنهج التحليلي .	2016	✓	مجلة	امينة وعاشور	
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي + دراسة الحالة + المقابلة + المنهج المقارن + الاستبيان.	2016	✓	مجلة	حمزة و شريفة	
(الكفاءة المالية: متغير غير مباشر غير مشترك) + (البنوك الجزائرية: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + المنهج التجريبي + منهج التحليل المقارن.	2016	✓	دكتورة	ياسين	

(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(جودة المعلومة: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الوصفي + المنهج التاريخي + المنهج المقارن+ المنهج التحليلي + الاستبيان.	2015	✓	دكتورة	صلاح الدين
(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك) + (البنوك التجارية: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي + المنهج المقارن.	2015	✓	مجلة	محمود و الهام
(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك) + (الوضع المالي: متغير غير مباشر غير مشترك).	الأسلوب الوصفي التحليلي .	2014	✓	مجلة	يزيد
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي + المنهج المقارن .	2013	✓		سليمان
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة حالة.	2013	✓	المجستير	عبد الكريم
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك) + (المؤسسات الاقتصادية: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + الأسلوب الاستقصائي.	2013	✓	المجستير	امين
(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك)+(مؤشر المر دودية: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة الحالة.	2013	✓	مجلة	شريف و عبد المالك
(المعلومة المالية : متغير غير مباشر غير مشترك)+(الإفصاح الكافي: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الاستنباطي + المنهج الاستقرائي+ المنهج التاريخي + المنهج الوصفي.	2013	✓	مجلة	ماقيام
(جودة المعلومة: متغير غير مباشر غير مشترك)+(شهرة المحل والأصول غير الملموسة: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الاستنباطي + المنهج الوصفي التحليلي.	2012	✓	مجلة	ايمان
(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(البيانات المالية: متغير غير مباشر غير مشترك).	المنهج الوصفي التحليلي + الاستبيان.	2011	✓	المجستير	محمد الحبيب

محمد سامي	الماجستير	✓	2011	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة حالة.	(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك) + (النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك).
عدنان	مجلة	✓	2011	المنهج الوصفي التحليلي + الاستبيان.	(إستراتيجية المليون: متغير غير مباشر غير مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك)
سليمة	مقال علمي	✓	2010	المنهج الاستقرائي +المنهج الوصفي التحليلي .	(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك)+ (النسب المالية: متغير غير مباشر مشترك).
رفيق	الماجستير	✓	2010	المنهج الوصفي التاريخي +المنهج التحليلي المقارن + المنهج الاستقرائي.	(النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك)+(المعايير الدولية: متغير غير مباشر غير مشترك).
سليمن	مجلة	✓	2010	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي .	(جودة المعلومة: متغير غير مباشر غير مشترك) + (الإفصاح المحاسبي: متغير غير مباشر غير مشترك) .
ميشال	مجلة	✓	2009	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي + الاستبيان.	(الأداء:متغير غير مباشر غير مشترك). (المدراء والمحللون الماليون: متغير غير مباشر مشترك).
تودرت	الماجستير	✓	2008	المنهج الوصفي التحليلي .	(التحليل المالي: متغير غير مباشر مشترك) + (النظام المحاسبي المالي: متغير مباشر مشترك).
جليلة	دكتوراة	✓	2008	المنهج الوصفي التحليلي + دراسة حالة.	(المعلومات المالية: متغير غير مباشر غير مشترك)+(الأداء المالي: متغير مباشر مشترك).
فيليب	مجلة	✓	2000	المنهج الوصفي + المنهج التحليلي + المنهج المقارن + دراسة حالة.	(محددات رأس المال: متغير غير مباشر غير مشترك).

المصدر: من إعداد الباحث

خلاصة الفصل:

خصص هذا الفصل لدراسة الدراسات السابقة حول الموضوع، وتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك من خلال الوقوف على الدراسات ذات صلة مباشرة بالموضوع أو غير مباشرة منها ما هو باللغة العربية ومنها ما هو باللغة الأجنبية، كما تم مناقشة الدراسات السابقة ومدى مساهمة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

الفصل الثالث

تحليل واقع التأمين والأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية

تمهيد:

بعد استعراضنا في الفصول السابقة الجانب النظري المتعلق بالأداء المالي والنظام المحاسبي المالي وأهم المؤشرات المستخدمة في تقييم هذا الأخير، سنقوم في هذا الفصل بمحاولة استعراض النشاط التأمين في الجزائر، ثم بعدها التشخيص والتحليل المالي لشركتين هما: الشركة الوطنية للتأمين (SAA) و الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) خلال الفترة الممتدة من 2001 – 2019 من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: نشأة التأمين في الجزائر.
- المبحث الثاني: تحليل واقع التأمين لدى شركات التأمين في الجزائر.
- المبحث الثالث: تحليل واقع الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الأول: نشأة التأمين في الجزائر

يعود بداية نشاط التأمين في الجزائر إلى سنة 1939 عندما كان الاستعمار الفرنسي متواجداً في الجزائر ونتيجة المعاملات التي كانت تتم بينهم وزيادة الطلب على التأمين من المخاطر التي تصيب الأفراد والممتلكات، يتم إصدار أول مرسوم تشريعي متعلق بحاسبة التأمين وقانون التأمين على المؤسسات الاستشفائية العمومية مما أدى إلى إنشاء فرنسا لأولى وكالات التأمين في الجزائر، ثم تليها وقانون التأمين الاجتماعي سنة 1943 والقانون الصادر في سنة 1946 الخاص بتأمين بعض الشركات الخاصة بالتأمين وصناعة التأمين¹، حيث بلغ عدد المؤسسات التي تزاوّل النشاط في سنة 2020 إلى 23 شركة تأمين، وتمثل في:²

1. الشركات العمومية المكلفة بالتأمين المباشر

الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تأسست بعد الاستقلال بمقتضى قرار الاعتماد الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1963 برأسمال مختلط بين الجزائر (61٪) و مصر (39٪)، و بمقتضى الأمر رقم 129/66 المؤرخ في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين تم تأمين الشركة، و في 21 ماي 1975 أوكلت لها مهمة تأمين السيارات و الأخطار العامة و السرقة... الخ؛ أي التخصص في الأخطار البسيطة، استمرت على هذه الوتيرة ليمت تحويلها في 21 فيفري 1989 في إطار الإصلاحات الاقتصادية إلى مؤسسة اقتصادية عمومية (EPE)، رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 30 مليار دج، لديها شبكة تجارية كبيرة تضم: 06 مديريات جهوية، 292 وكالة مباشرة، 191 وكيل عام، 23 وسيط و 138 وكالة تأمين بنكي.

الشركة الجزائرية للتأمين (CAAT): تم اعتمادها في 30 أبريل 1985 طبقاً للمرسوم 82/85 للتأمين من أخطار النقل، بعد انتهاء الجزائر لسياسة اقتصاد السوق تم إلغاء مبدأ التخصص على شركات التأمين في 01 جانفي 1990، حيث تم تحويل الشركة إلى مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم (EPE/SPA)، وأصبحت تسمى " الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) " برأس مال قدره 11.49 مليار دج.

¹ سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والاسس والنظريات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 27

² بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، بجامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016.

الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين (CAAR): أنشئ الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين في 08 جوان 1963 بموجب الأمر رقم 63-197، و تم تأسيسه بغرض ملئ الفراغ الذي تسببت فيه الشركات الأجنبية عند رفضها القيام بعملية التأمين و إعادة التأمين في ظل السيادة الوطنية. بموجب الأمر رقم 66-127 المؤرخ في 27 ماي 1966 المتعلق باحتكار الدولة لجميع عمليات التأمين تم تحويل تسميتها من الصندوق إلى الشركة، و أصبحت تمارس نشاط التأمين إلى جانب نشاط إعادة التأمين. مع بداية الإصلاحات الاقتصادية المقدمة في قانون المالية لسنة 1988 تم تحويل شكلها القانوني لتصبح شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 4 مليار دج، و أصبحت تمارس جميع عمليات التأمين.

شركة تأمين المحروقات (CASH): تم اعتماد الشركة في 18 جويلية 1999 و بدأت النشاط سنة 2000، وهي شركة عمومية ذات أسهم (SPA) تمارس جميع عمليات التأمين و إعادة التأمين، تم إنشائها بالاشتراك بين وزارة الطاقة و وزارة المالية برأسمال قدره 1.8 مليار دج، و هو مشترك بين الشركات التالية: (SONATRACH, NAFTAL, CAAR, CCR) حيث تم رفعه سنة 2011 إلى 7.8 مليار دج بمساهمة كبيرة من شركة SONATRACH التي أصبحت تستحوذ على 82٪ من رأسمال الشركة.

2. الشركات الخاصة:

ترست الجزائر للتأمين و إعادة التأمين (Trust Algérie): هي أول شركة تأمين ذات أسهم (SPA) برأسمال أجنبي ملك للخوادم، مشترك بين شركة ترست البحرينية للتأمين (95٪) و الشركة العامة للتأمين (5٪)، منحت الاعتماد يوم 18 نوفمبر 1997 لممارسة جميع عمليات و إعادة التأمين و بدأت نشاطها سنة 1998، يبلغ رأسمالها الاجتماعي حاليا 2.05 مليار دج.

الجزائرية للتأمينات (A2): أنشئت الشركة في إطار التعليلة رقم 07-95 بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلقة بفتح السوق التأمينية، منح لها الاعتماد رقم 14/98 الصادر في 05 أوت 1998 من أجل ممارسة جميع عمليات التأمين و إعادة التأمين، وهي شركة ذات أسهم برأسمال خاص قدره 02 مليار دج.

الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR): شركة ذات أسهم (SPA) يقدر رأسمالها بـ 4.5 مليار دج مملوك للخواص بنسبة 100٪، تم اعتمادها في 05 أوت 1998.

شركة أليانس للتأمين (ALLIANCE Assurances): هي شركة ذات أسهم اعتمدت في جويلية 2005 و بدأت النشاط سنة 2006، تعتبر أول شركة تأمين تقوم بالاككتاب العام في بورصة الجزائر، تمارس كل عمليات التأمين و إعادة التأمين، حيث يبلغ رأس مالها الاجتاعي 2.2 مليار دج، كما تملك حوالي 200 وكالة منتشرة على مستوى 43 ولاية.

العامية للتأمينات المتوسطة (GAM): اعتمدت في جويلية 2001 من قبل وزارة المالية و برأسمال خاص جزائري، عرفت الشركة عدة مشاكل مالية مما جعل الوزارة الوصية تتحفظ على قدرتها على الوفاء مما جعلها تسحب منها الاعتماد جزئيا فيما يخص فرع تأمين القروض، ليتم في أوت 2007 شراؤها من طرف المجموعة الأمريكية للاستثمار (EPC) (صندوق إفريقيا)، و أبح كل رأسمالها المقدر بـ 2.747 مليار دج ملك للمجموعة.

شركة سلامة للتأمين (SALAMA Assurances): اعتمدت شركة سلامة للتأمينات بمقتضى لقرار رقم 46/06 الصادر في 02 جويلية 2006 عن وزير المالية، بذلك امتصت شركة البركة و الأمان للتأمين و إعادة التأمين المنشأة في 26 مارس 2000، و أصبحت سلامة لتأمينات الجزائر فرع تابع لمجموعة سلامة الدولية للتأمين و إعادة التأمين البحرينية، وهي شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 2 مليار دج، تنفرد بخدمات التكافل و التعامل بالتأمين الإسلامي من بين كل شركات التأمين في الجزائر.

شركة كارديف دزائر **CARDIF Al.Djzair**: شركة ذات أسهم (SPA) تحصلت على الاعتماد في 11 أكتوبر 2006 تخصص بممارسة عمليات تأمين الحوادث، المرض، التقاعد و التأمين على الحياة، تعتبر أحد فروع البنك الوطني الباريسي (BNP PARIBAS)، وبرزت كشركة مختصة في التأمين المصرفي، حي تقوم بتسويق منتجاتها على مستوى وكالات بنك (BNP) الوطنية، كما توفر صيغ تأمين خاصة لربائنه.

أكسا لتأمين على الأضرار (**AXA DOMMAGE**): شركة ذات أسهم (SPA) للتأمين على الأضرار ولديها فرع يختص بتأمينات الأشخاص، تتمتع برأسمال اجتماعي قدره 3.15 مليار دج مقسم بين ثلاث شركاء كالتالي: مجموعة AXA الفرنسية (49٪)، الصندوق الوطني للاستثمار FNI (36٪)، و بنك الجزائر الخارجي BEA (15٪). تم اعتمادها في 03 أكتوبر 2011 وباشرت النشاط شهر نوفمبر بممارسة جميع عمليات تأمين الأضرار و إعادة التأمين..

شركة التأمين و الاحتياط و الصحة (**SAPS**): يطلق عليها أيضا اسم "أمانة **AMANA**" وهي شركة ذات أسهم (SPA) مختصة في التأمين على الأشخاص برأسمال قدره 02 مليار دج، مشترك SAA (34٪) و المجموعة التعاضدية لتأمين تجار و صناعي فرنسا و إطارات قطاعي التجارة و الصناعة MASIF (41٪)، بنك BDL (15٪) و بنك BADR (10٪). تم اعتمادها من وزارة المالية يوم 10 مارس 2011 و رعت في العمل ابتداء من 01 جويلية.

شركة التأمين على الحياة تالا (**TALA**): وهي اختصار لـ TAAMINE LIFE ALGERIE، تم اعتمادها كشركة أسهم (SPA) في 09 مارس 2011 برأسمال اجتماعي قدره 01 مليار دج، تعتبر فرع يختص بتأمينات الحياة تابع لشركة التأمين CAAT (55٪) بالشراكة مع بنك BEA (15٪) و الصندوق الوطني للاستثمار FNI (30٪)، بدأت نشاطها في 01 جويلية 2011.

كرامة للتأمينات (**CAARAMA**): أعلنت الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR عن تأسيس فرع جديد لها باسم "كرامة للتأمينات" ذات أسهم (SPA) يختص بتأمينات الأشخاص، برأسمال قدره 01 مليار دج مملوك (100٪) لشركة CAAR، تم اعتماد هذا الفرع في 09 مارس 2011.

شركة مصير للحياة (MACIR VIE): شركة ذات أسهم (SPA) تم اعتمادها في 11 أوت 2011 برأسمال قدره 2 مليار دج، وهي فرع مملوك للشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين CIAR، حيث تختص الشركة في تقديم منتجات التأمين على الأشخاص في مجالات السفر و الحياة و الصحة.

أكسا للتأمين على الحياة (AXA VIE): هي الفرع الثاني لشركة AXA المختص بتأمينات الأشخاص، وهي شركة مساهمة تتمتع برأسمال اجتماعي قدره 01 مليار دج، مقسم كالتالي: مجموعة AXA الفرنسية (49٪)، FNI (36٪)، و بنك BEA (15٪). تم اعتماد هذا الفرع في 02 نوفمبر 2011 و بدأت العمل في نفس الشهر، حيث شرعت في تسويق محفظة منتجات متنوعة على غرار التأمين على السفر و الصحة و التأمين على حوادث الحياة و غيرها.

شركة التأمين التعاضدي (MUTUALIST): شركة ذات شكل تعاضدي مختصة في تأمينات الأشخاص و هي شراكة بين الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية CNMA و شركة سلامة للتأمينات، منحت الاعتماد من قبل وزارة المالية في 05 جانفي 2012 و برأسمال قدره 800 مليون دج، حسب بيان الاتفاق المبرم بين الشركتين فإن الشركة ستوجه منتجاتها للفلاحين، العاملين في الصناعات الزراعية و الغذائية، المهن المتعلقة بالفلاحة (بياطرة، مهندسين زراعيين و فنيين) و كذلك موزعي المنتجات الزراعية، تعمل الشركة للوصول إلى أكبر عدد من العملاء عن طريق استغلال شبكة الشركة الأم.

الشركة الجزائرية الخليجية لتأمين الأشخاص (الجزائرية للحياة) (AGLIC): شركة ذات أسهم (SPA) مختصة في تأمينات الأشخاص، منحت الاعتماد في 22 فيفري 2015، برأسمال قدره 1 مليا دج مقسم على الشركاء الثلاث كالتالي: مجموعة الخليج الكويتية للتأمين GIC (42.5٪)، شركة تأمين المحروقات CASH (42.5٪) و البنك الوطني الجزائرية BNA (15٪).

3. التعاضديات:

التعاضدية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة (MAATE): تم اعتماد هذه التعاضدية في 29 ديسمبر 1964 بمقتضى القانون الصادر في سنة 1963 المتضمن إلزامية مراقبة جميع الشركات الوطنية و الأجنبية من طرف وزارة المالية، ومنح لها الاعتماد من طرف وزارة المالية. تضم المشتركين العاملين في قطاع التربية و الثقافة، كما تقوم بعمليات التأمين على السيارات و التأمين الشامل للسكن يقدر رأسمالها بـ 01 مليار دج.

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA): تم إنشاء هذا الصندوق بموجب التعليمية 64-72 المؤرخة في 02 ديسمبر 1972 بهدف حماية الممتلكات و الأشخاص، وهو صندوق تعاضدي لاستثمار الزراعي، مرتبط بنشاطه بالفلاحة يقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار و إعادة التأمين كما يمكنه منح القروض، بالترخيص الذي منحه له البنك المركزي من خلال المرسوم 97-95 بتاريخ 01 أبريل 1995، يبلغ رأس ماله 758.7 مليون دج.

الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX): أنشئت في 10 جانفي 1996 بموجب المادة 04 من الأمر رقم 96-06 بتاريخ 10/10/1996 المتعلق بتأسيس نظام لتأمين القرض عند التصدير، و تم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 02 جويلية 1996. هي شركة ذات أسهم (SPA) برأسمال قدره 02 مليار دج، موزع بالتساوي بين مساهميها العشرة:

- خمسة بنوك عمومية: (CPA, BNA, BDL, BEA, BADR)
- خمسة شركات تأمين عمومية: (SAA, CNMA, CCR, CAAR)

بحصة 10% لكل مساهم. تقوم بتقديم الخدمات التالية للشركات الجزائرية المصدرة: تأمين الصادرات، تأمين المعارض، بيع المعلومات المالية و الاقتصادية، تحصيل الديون و التأمين المشترك و إعادة التأمين.

شركة ضمان القرض العقاري (SGCI): هي مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم، تم اعتمادها في 05 أكتوبر 1997 بمساهمة الخزينة العمومية (40.35%)، و ستة بنوك عمومية (CPA, BNA, BDL, BEA, CNEP) بنسبة 8.025% لكل بنك و (BADR) بنسبة 5.07%، و أربعة شركات تأمين عمومية (SAA, CAAR) بنسبة 5.07% و (CCR, CAAT) بنسبة 2.09% لكل شركة، يبلغ رأسمالها 2 مليار دج، باشرت نشاطها رسميا في الفاتح من جويلية 1998، حيث تقوم بممارسة جميع عمليات التأمين المتعلقة بالقروض العقارية.

المبحث الثاني : تحليل واقع التأمين لدى شركات التأمين في الجزائر.

تقوم شركات التأمين بتقديم عدة خدمات من بينها عملية التأمين التي تعتبر النشاط الرئيسي لها غير أنه للقيام بهذا النشاط وجب عليها التوفيق بين مختلف الوظائف، وفيما يلي استعرض لأهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين وهي:

1- الوظائف التقنية :

تشمل الوظائف التقنية كل من وظيفة الإنتاج، وظيفة التعويض، ووظيفة التسيير وتفصيلها.

1-1 وظيفة الإنتاج:

سنقوم في هذا الجزء باستعراض وتحليل لإجمالي نشاط التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 – 2019، هذه الأخيرة مقسمة إلى فترتين، الفترة الأولى تمتد من سنة 2001 – 2009، والفترة الثانية ممتدة من سنة 2010 – 2019 مصنفة حسب طبيعة ملكية الشركة ونوعيتها.

أ. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين حسب طبيعة الملكية خلال الفترة 2001 – 2009 :

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-1) أدناه أن هناك تطور ملحوظ وارتفاع مستمر في إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، حيث ارتفع إجمالي الإنتاج من 21.783 مليون دج سنة 2001 إلى 73.508 مليون دج سنة 2009 بنسبة زيادة قدرت ب 251.22% وهي نسبة كبيرة جدا.

وتعود أسباب هذه الزيادة حسب اعتقاد الباحث إلى مجموعة من الأسباب أهمها انه بعد أحداث 11 ديسمبر 2001 لجأت كل الدول إلى إلزامية فرض التأمين على كل الأفراد و الشركات والجزائر كغيرها من الدول لجأت إلى هذا الإجراء كباقي في الدول ليرتفع حجم الإنتاج من 21.783 إلى 28.985 مليون دج سنة 2002، كما أن قيام الجزائر بإصدار أمر رقم 03-12 المؤرخ في المؤرخ في 26 أوت 2003 والذي ألزم كل الأشخاص والهيئات بإلزامية تأمين على الكوارث الطبيعية وتعويض الضحايا ما أدى إلى نشر نوعا ما ثقافة التأمينية في هذا المجال، وكذا تأمين صندوق ضمان السيارات FGA الذي أنشئ بغرض التكفل بضحايا حوادث المرور حيث ساهم بشكل كبير في زيادة قيمة ومبلغ التأمينات في الجزائر.

ما يلاحظ كذلك من خلال نتائج الواردة في ذات شكل أدناه سيطرة القطاع العمومي على نشاط التأميني في الجزائر مقارنة بالقطاع الخاص حيث استحوذ القطاع العمومي على نسبة 73٪ من نشاط الإنتاج التأميني في سنة 2001، أما القطاع الخاص فاستحوذ على نسبة 10٪ وما تبقى استحوذ عليها شركات التعاضدية غير أن هذه النسب عرفت تغيرات بمرور الزمن لتصل سنة 2009 إلى نسبة 67٪ وهي نسبة منخفضة لشركات العمومية مقارنة بسنة 2001 لترتفع نسبة القطاع الخاص إلى 24٪، أما نسبة شركات التعاضدية فانخفضت إلى 9٪ سنة 2009.

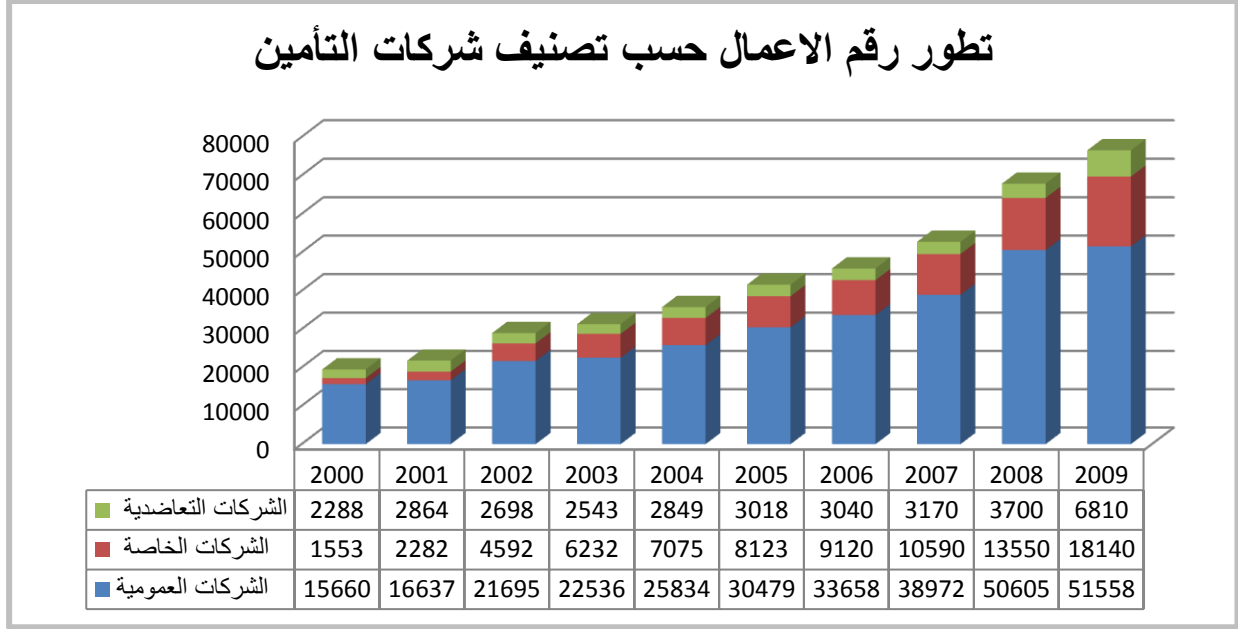
الجدول رقم(3-1): إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ش. العمومية	16.637	21.695	22.536	25.834	30.479	33.658	38.972	50.605	51.558
ش. الخاصة	2.282	4.592	6.232	7.075	8.123	9.120	10.590	13.550	18.140
ش. التعاضدية	2.864	2.698	2.543	2.849	3.018	3.040	3.170	3.700	6.810
المجموع	21.783	28.985	31.311	35.758	41.620	45.818	52.732	67.855	76.508

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009.

الشكل رقم(3-1): إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001 – 2009.

ب. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين العمومية خلال الفترة 2001 – 2009.

بعد أن قمنا في فقرات السابقة ببيان سيطرة شركات العمومية على قطاع إنتاج في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2001 – 2009، سنحاول في هذه الفقرة تحليل إجمالي الإنتاج لدى هذه الشركات العمومية ممثلة في SAA، CAAR، CAAT، CASH، ومن خلال النتائج الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لإجمالي الإنتاج لهذه الشركات العمومية والملاحظ سيطرة شركة SAA على إجمالي الإنتاج بقيمة 6.772 مليون دج بنسبة 41٪ سنة 2001 ثم تليها شركة CAAR و CAAT بقيمة متقاربة وصلت إلى 4.000 مليون دج، في حين احتلت شركة CASH المرتبة الأخيرة بقيمة 1.222 مليون دج من إجمالي الإنتاج لدى الشركات العمومية.

وقد ارتفعت قيمة حجم الإنتاج الإجمالي لشركات التأمين العمومية في سنة 2009 لتصل إلى 51.558 مليون دج، وقد احتلت فيه نصيب الأكبر لشركة SAA بقيمة 19.501 مليون دج، أي بنسبة 37.8٪ وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة 41٪، لتحتل بعدها شركة CAAR المرتبة الثانية بقيمة إجمالية وصلت 16.531 مليون دج، والمرتبة الثالثة احتلتها شركة CAAT بقيمة 15.325 مليون دج، وقد شهدت شركتان نسبة زيادة

معتبرة من إجمالي إنتاج العام لشركات التأمين بنسبة 32٪، 29.7٪ لكل من CAAR و CAAT على التوالي، في حين احتلت شركة CASH لتأمينات المرتبة الأخيرة في قيمة حجم الإنتاج لدى شركات التأمين العمومي الإجمالي، ويعود سيطرة شركة SAA على الإنتاج العام لشركات التأمين حسب اعتقادنا إلى تاريخ القلم لإنشاء هذه الشركة مما عزز الثقة لدى المؤمنين سواء كانوا شركات أو أفراد.

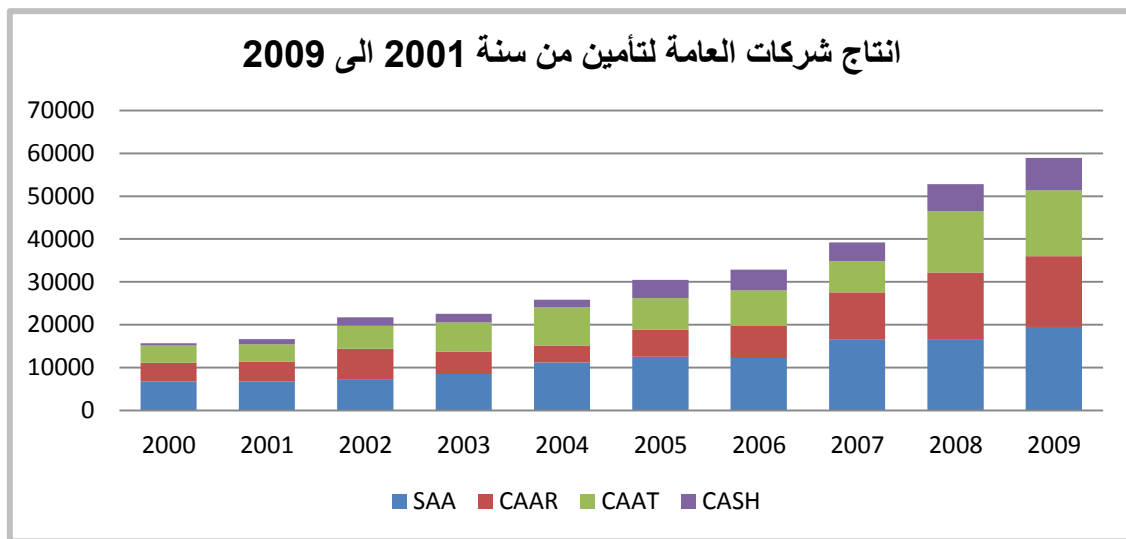
الجدول رقم(3-2): إنتاج شركات العامة لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
SAA	6.772	7.322	8.537	11.188	12.532	12.261	16.501	16.632	19.501
CAAR	4.564	7.099	5.197	3.957	6.255	7.423	11.062	15.568	16.531
CAAT	4.079	5.328	6.824	8.914	7.392	8.287	7.265	14.254	15.325
CASH	1.222	1.946	1.978	1.775	4.300	4.892	4.365	6.357	5.562
المجموع	16.637	21.695	22.536	25.834	30.479	33.658	38.972	50.811	51.558

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009

الشكل رقم(3-2): إنتاج شركات العامة لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009

ت. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2001 – 2009.

سنقوم في هذا الجزء بتحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2001 – 2009 والبالغ عددها سبعة شركات الخاصة، وقد بلغ قيمة إجمالي الإنتاج القطاع الخاص ما يقارب 2.282 مليون دج سنة 2001، وقد احتلت فيه المرتبة الأولى شركة TRUST ALG بقيمة إنتاج وصلت 939 مليون دج أي بنسبة 41.19٪ من إجمالي الإنتاج شركات الخاصة ثم تليها في المرتبة الثانية شركة 2A للتأمين بقيمة وصلت إلى 668 مليون دج المرتبة الثالثة فكانت لشركة CIAR للتأمين بقيمة بلغت 583 مليون دج، في حين احتلت المرتبة الأخيرة شركة البركة للتأمين بقيمة 92 مليون دج، فيما ما تعلق بشركة GAM ALLIANCE، ALRAYAN لتأمينات فكانت قيمتهما تساوي 0 مليون دج لأنه تم إنشاؤها ي أواخر سنة 2001.

وقد شهدت حجم الإنتاج لدى شركات التأمين الخاصة ارتفاعا مستمرا لتصل في سنة 2009 ما يقارب 18.140 مليون دج وهي نسبة ممتازة، وقد احتلت فيها شركة CIAR المرتبة الأولى بقيمة إجمالية لإنتاج وصلت الى 4.125 مليون دج لتليها في المرتبة الثانية والثالثة كل من شريكتي 2A و GAM للتأمينات بقيمة اجمالية على التوالي: 3.265، 2.982 مليون دج في حين احتلت المرتبة الأخيرة شركة اليانس للتأمينات بقيمة 3 مليون دج.

الجدول رقم(3-3): إنتاج شركات الخاصة لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.

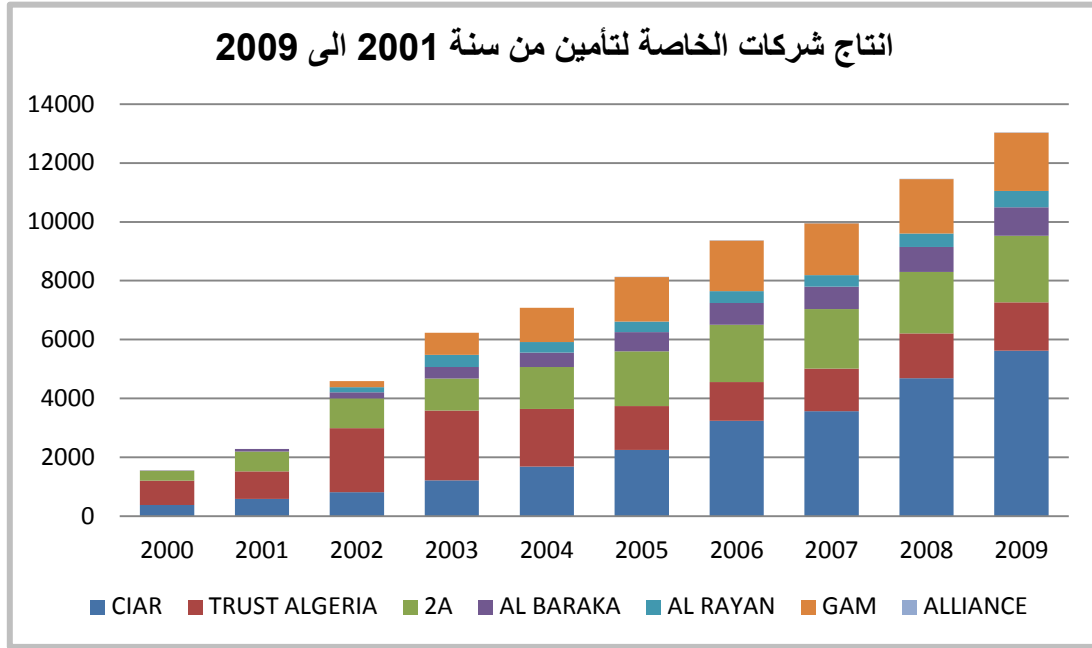
الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CIAR	583	815	1.217	1.682	2.246	3.236	3.564	4.692	4.125
TRUST ALG	939	2.177	2.371	1.958	1.499	1.325	1.952	1.923	2.638
2A	668	1.011	1.091	1.424	1.851	1.945	2.025	2.581	3.265
AL BARAKA	92	208	384	498	653	742	754	902	965
ALRAYAN	0	169	421	353	361	395	398	452	562
GAM	0	212	748	1.160	1.511	1.721	1954	1.852	2.982

3	4	3	3	2	0	0	0	0	ALLIANCE
18.140	13.550	10.950	9.120	8.123	7.075	6.232	4.592	2.282	المجموع

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009.

الشكل رقم (3-3): إنتاج شركات الخاصة لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009

ث. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين التعاضدية خلال الفترة 2001 - 2009

تعتبر شركات التعاضدية أحد أنواع شركات التأمين في الجزائر وهي تضم كل من MAATEC و CNMA وهي تساهم في قطاع التأمين بقيمة 2.864 مليون دج خلال سنة 2001، لترتفع هذه القيمة في سنة 2009 لتصل إلى 6.810 مليون دج، كان نصيب الأكبر فيها التعاضدية CNMA التي تساهم بقيمة كبيرة خلال سنوات الدراسة والتي تراوحت بين 99.46% خلال سنة 2001 إلى نسبة 99.60% خلال سنة 2009.

ويعود سبب حسب اعتقادنا لمساهمة هذه الأخيرة إلى طبيعة النشاط الذي أنشئت من اجله وهي تأمين على كل ما تتعلق بقطاع الفلاحة لتتوسع بعد سنوات من الخدمة لمختلف أنشطة التأمينية في السوق الجزائري.

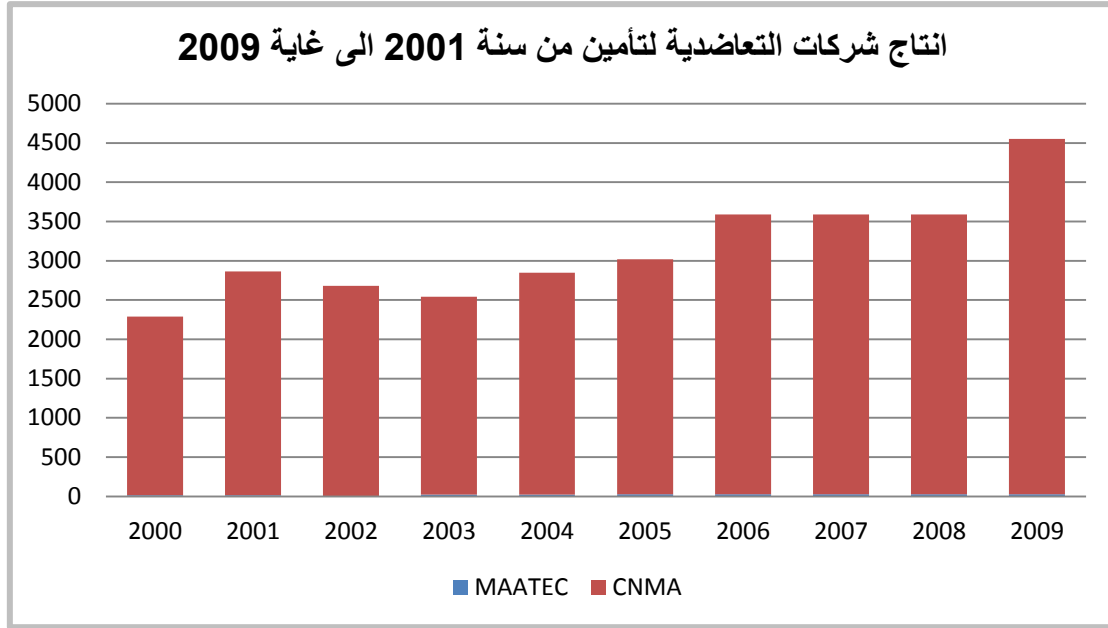
الجدول رقم(3-4): إنتاج شركات التعاضدية لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
MAATEC	17	0	22	24	27	26	27	26	27
CNMA	2.847	2.698	2.521	2.825	2.991	3.014	3.143	3.674	6.783
المجموع	2.864	2.698	2.543	2.849	3.018	3.40	3.170	3.700	6.810

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001 – 2009

الشكل رقم(3-4): إنتاج شركات التعاضدية لتأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001 – 2009

ح. تحليل إجمالي الإنتاج قطاع التأمين حسب أنواع التأمين خلال الفترة 2001 – 2009.

من المعلوم أن شركات التأمين تقوم بتقديم أنواع عديدة من عقود التأمين تختلف باختلاف الشركة والبلد الذي تتواجد فيه ورغبة واحتياجات جميع العملاء، حتى تغطي فئة الأكبر الممكنة منهم بناء على رغباتهم وفي الجزائر ستقتصر فقط أنواع محددة وهي تأمين السيارات، تأمين الأخطار المتعددة، التأمين الفلاحي والتأمين الأشخاص والذي سيتم تناوله خلال الفترة الممتدة 2001 – 2009.

يتيح من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه أن قطاع تأمين الأخطار المتعددة هو الذي يحتل المرتبة في الإنتاج شركات التأمين بقيمة وصلت إلى 10.703 مليون دج بنسبة 49٪ خلال سنة 2001، تليها في المرتبة الثانية قطاع تأمين السيارات بقيمة وصلت 8.849 مليون دج وبنسبة وصلت 41٪، في حين احتلت المرتبة الأخيرة قطاع تأمين الأشخاص بقيمة وصلت 1.003 مليون دج وبنسبة 5٪ في سنة 2001 تشهد هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا متناوبا خلال فترة الدراسة.

في سنة 2009 نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة بلغت إجمالي الإنتاج وصل إلى 76.508 مليون دج احتل فيها قطاع تأمين السيارات المرتبة الأولى بقيمة بلغت 37.631 مليون دج بنسبة 49٪، أما في المرتبة الثانية فاحتلتها قطاع تأمين الأخطار المتعددة بقيمة 31.325 مليون دج وبنسبة 41٪، في حين احتلت المرتبة الأخيرة قطاع تأمين الفلاحي بقيمة وصلت 1.029 مليون دج بنسبة 1٪ وهي نسبة منخفضة جدا، ويعود السبب حسب اعتقادنا إلى عزوف الفلاحين على تأمين النشاط الخاص بهم نتيجة عدم وجود الثقافة التأمينية لديهم وعدم وجود كذلك تحفيزات التي تقدمها الدولة في هذا المجال.

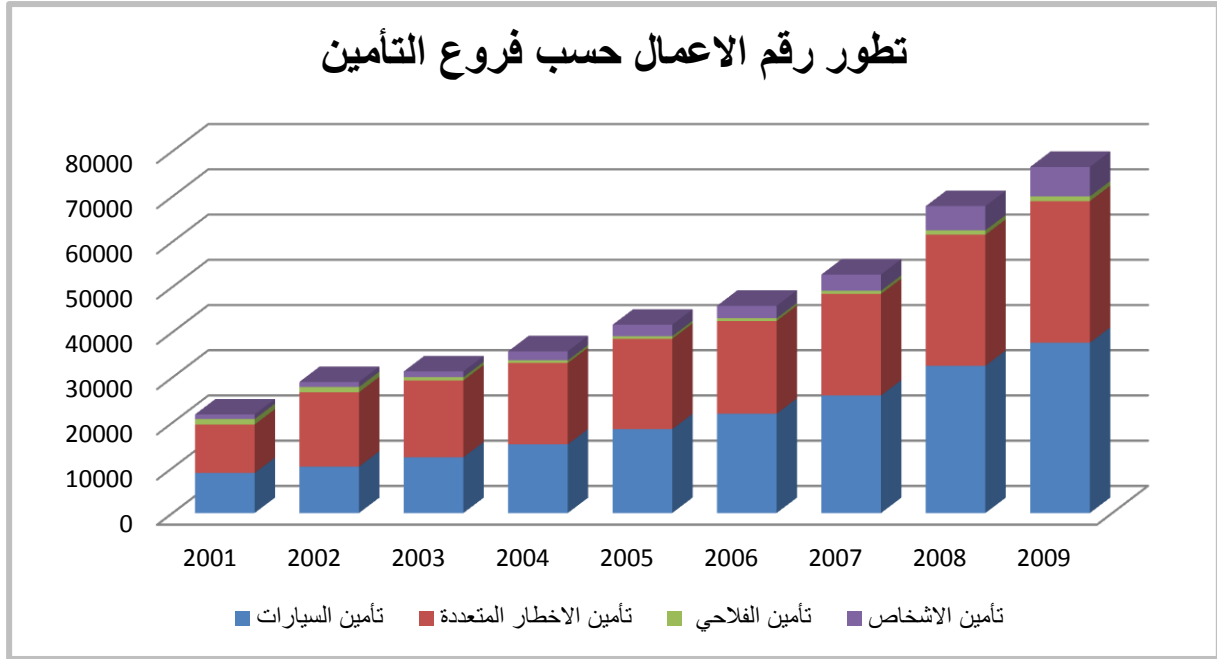
الجدول رقم (3-5): إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ت. السيارات	8.849	10.268	12.320	15.179	18.535	21.952	25.987	32.540	37.631
ت. الأخطار المتعددة	10.703	16.439	16.994	18.000	19.973	20.515	22.456	28.980	31.325
ت. الفلاحي	1.228	1.143	727	583	589	592	698	985	1029
ت. الأشخاص	1.003	1.135	1.270	1.996	2.523	2.759	3.591	5.350	6.523
المجموع	21.783	28.985	31.311	35.758	41.620	45.818	52.732	67.855	76.508

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009.

الشكل رقم(3-5): إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001 – 2009.

خ. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين حسب طبيعة الملكية خلال الفترة 2011 – 2019 :

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-6) أدناه أن هناك تطور ملحوظ وارتفاع مستمر في إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، حيث ارتفع إجمالي الإنتاج من 86.500 مليون دج سنة 2011 إلى 132.419 مليون دج سنة 2019 بنسبة زيادة قدرت ب 53.09٪ وهي نسبة جيدة.

وتعود أسباب هذه الزيادة حسب اعتقاد الباحث إلى مجموعة من الأسباب أهمها التطورات التي شهدتها الجزائر في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، وكذلك زيادة ثقافة التأمين لدى المواطنين في تأمين ممتلكاتهم ضد المخاطر والكوارث الطبيعية، وكذلك فرض الدولة على إجبارية التأمين من اجل حماية الممتلكات سواء البشرية والمادية .

ما يلاحظ كذلك من خلال نتائج الواردة في ذات شكل أدناه سيطرة القطاع العمومي على نشاط التأميني في الجزائر مقارنة بالقطاع الخاص حيث استحوذ القطاع العمومي على نسبة 68٪ من نشاط الإنتاج التأميني في سنة 2011، أما القطاع الخاص فاستحوذ على نسبة 24٪ وما تبقى استحوذ عليها شركات التعاضدية غير

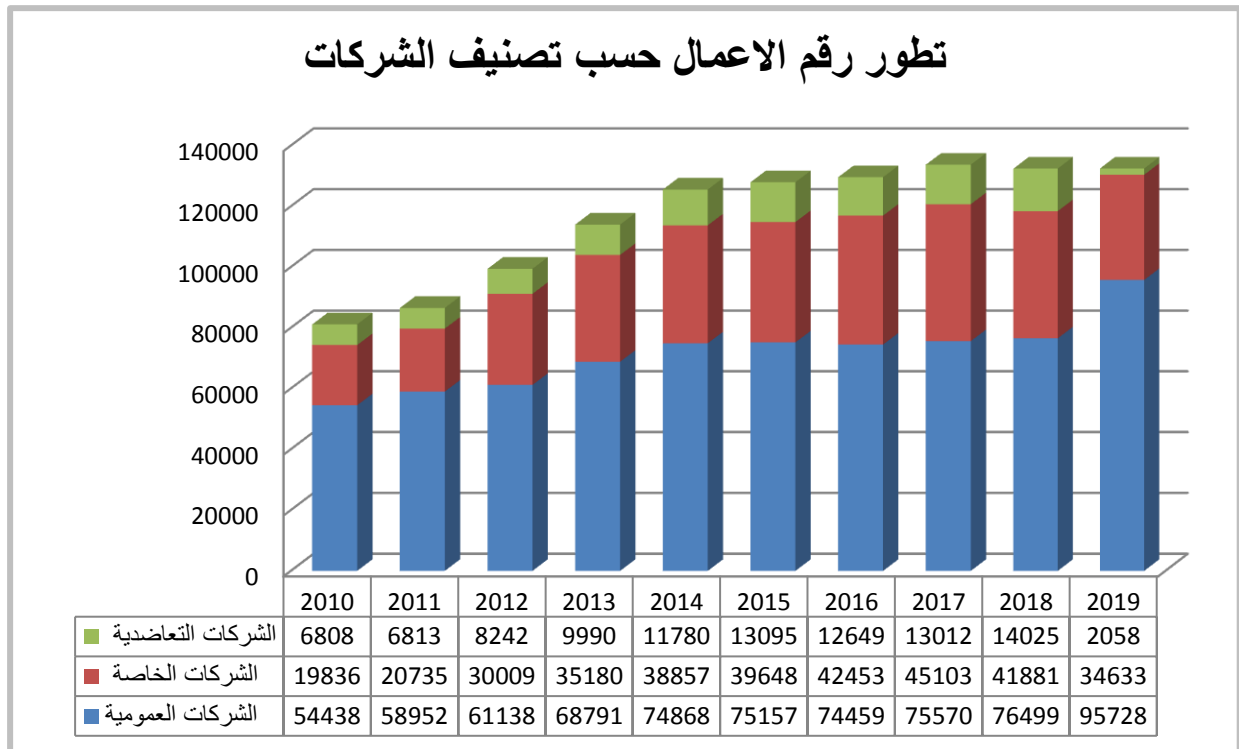
أن هذه النسب عرفت تغيرات بمرور الزمن لتصل سنة 2019 إلى نسبة 72٪ وهي نسبة مرتفعة لشركات العمومية مقارنة بسنة 2011 لتزفع نسبة القطاع الخاص إلى 26٪، أما نسبة شركات التعاضدية فانخفضت إلى 2٪ سنة 2019.

الجدول رقم(3-6): إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.
الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ش. العمومية	58.952	61.138	68.791	74.868	75.157	74.459	75.570	76.499	95.728
ش. الخاصة	20.735	30.009	35.180	38.857	39.648	42.453	45.103	41.881	34.633
ش. التعاضدية	6.813	8.242	9.990	11.780	13.095	12.649	13.012	14.025	2.058
المجموع	86.500	99.389	113.961	125.505	127.900	129.561	133.685	132.405	132.419

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

الشكل رقم(3-6): إنتاج شركات التأمين حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

د. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين العمومية خلال الفترة 2011 – 2019.

بعد أن قمنا في فقرات السابقة ببيان سيطرة شركات العمومية على قطاع إنتاج في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2011 – 2019، سنحاول في هذه الفقرة تحليل إجمالي الإنتاج لدى هذه الشركات العمومية ممثلة في SAA، CAAR، CAAT، CASH، ومن خلال النتائج الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لإجمالي الإنتاج لهذه الشركات العمومية والملاحظ سيطرة شركة SAA على إجمالي الإنتاج بقيمة 21.147 مليون دج بنسبة 36٪ سنة 2011 ثم تليها شركة CAAR و CAAT بقيمة متقاربة وصلت إلى 14.000 مليون دج، في حين احتلت شركة CASH المرتبة الأخيرة بقيمة 9.428 مليون دج من إجمالي الإنتاج لدى الشركات العمومية.

وقد ارتفعت قيمة حجم الإنتاج الإجمالي لشركات التأمين العمومية في سنة 2019 لتصل إلى 95.728 مليون دج، وقد احتلت فيه نصيب الأكبر لشركة SAA بقيمة 32.695 مليون دج، أي بنسبة 34٪ وهي نسبة منخفضة مقارنة بنسبة 36٪، لتحتل بعدها شركة CAAT المرتبة الثانية بقيمة إجمالية وصلت 24.202 مليون دج، والمرتبة الثالثة احتلتها شركة CAAR بقيمة 18.997 مليون دج، وقد شهدت شركتان نسبة زيادة معتبرة من إجمالي إنتاج العام لشركات التأمين بنسبة 25٪، 20٪ لكل من CAAT و CAAR على التوالي، في حين احتلت شركة CASH لتأمينات المرتبة الأخيرة في قيمة حجم الإنتاج لدى شركات التأمين العمومي الإجمالي، ويعود سيطرة شركة SAA على الإنتاج العام لشركات التأمين حسب اعتقادنا إلى تاريخ القديم لإنشاء هذه الشركة مما عزز الثقة لدى المؤمنين سواء كانوا شركات أو أفراد.

الجدول رقم (3-7): إنتاج شركات العامة لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.

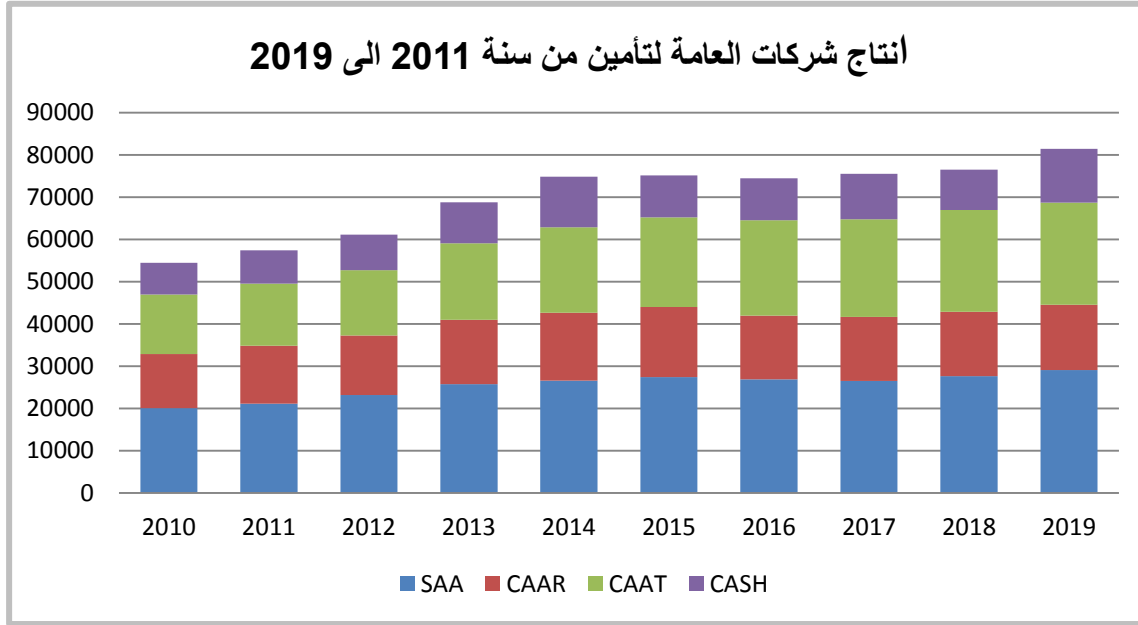
الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
SAA	21.147	23.163	25.759	26.586	27.413	26.875	26.527	27.679	32.695
CAAR	13.740	14.097	15.198	16.088	16.638	15.082	15.154	15.195	18.997
CAAT	14.637	15.502	18.114	20.192	21.160	22.615	23.128	24.126	24.202

19.834	9.499	10.761	9.887	9.946	12.002	9.720	8.376	9.428	CASH
95.728	76.499	75.570	74.459	75.157	74.868	68.791	61.138	58.952	المجموع

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

الشكل رقم (3-7): إنتاج شركات العامة لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

ذ. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2011 - 2019.

سنقوم في هذا الجزء بتحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2011 - 2019 والبالغ عددها ثمانية شركات الخاصة، وقد بلغ قيمة إجمالي الإنتاج القطاع الخاص ما يقارب 20.735 مليون دج سنة 2011، وقد احتلت فيه المرتبة الأولى شركة CIAR بقيمة إنتاج وصلت 6.113 مليون دج أي بنسبة 29٪ من إجمالي الإنتاج شركات الخاصة ثم تليها في المرتبة الثانية شركة 2A للتأمين بقيمة وصلت إلى 3.203 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فكانت لشركة GAM للتأمين بقيمة بلغت 2.849 مليون دج في حين احتلت المرتبة الأخيرة باقي الشركات، فيما تعلق بشركة AXA لتأمينات فكانت قيمتها تساوي 0 مليون دج لأنه تم إنشاؤها في أواخر سنة 2011.

وقد شهدت حجم الإنتاج لدى شركات التأمين الخاصة ارتفاعا مستمرا لتصل في سنة 2019 ما يقارب 36.633 مليون دج بنسبة زيادة بلغت 77٪ وهي نسبة ممتازة، وقد احتلت فيها شركة CIAR المرتبة الأولى بقيمة إجمالية لإنتاج وصلت الى 9.846 مليون دج لتليها في المرتبة الثانية والثالثة كل من شريكتي SALAMA و ALLIANCE للتأمينات بقيمة إجمالية على التوالي: 5.377، 5.202 مليون دج في حين احتلت المرتبة الأخيرة شركة تأمين الأشخاص بقيمة 2.057 مليون دج.

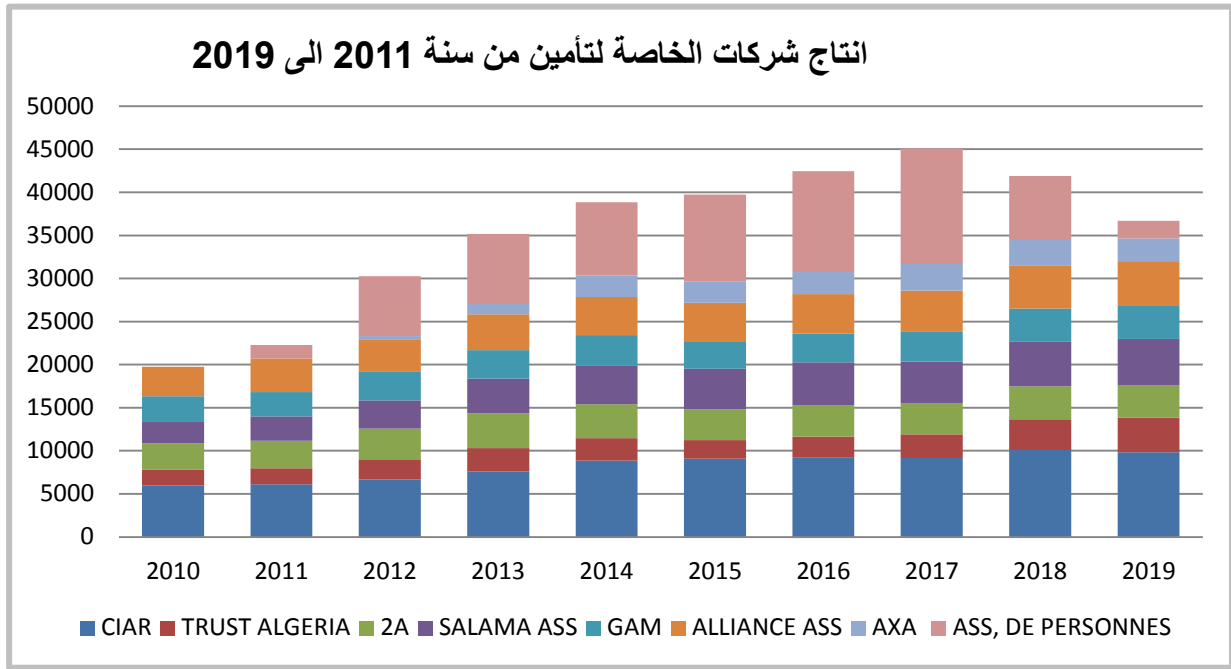
الجدول رقم(3-8): إنتاج شركات الخاصة لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
CIAR	6.113	6.680	7.585	8.859	9.079	9.182	9.174	10.099	9.846
TRUST	1.868	2.314	2.725	2.613	2.152	2.453	2.746	3.547	3.980
2A	3.203	3.595	4.057	3.943	3.594	3.627	3.629	3.849	3.798
SALAMA	2.797	3.277	4.015	4.491	4.707	5.019	4.787	5.158	5.377
GAM	2.849	3.373	3.303	3.506	3.203	3.329	3.464	3.859	3.805
ALLIANCE	2.375	3.715	4.150	4.427	4.432	4.565	4.802	5.002	5.202
AXA	0	382	1.211	2.491	2.496	2.569	3.066	2.967	2.626
ASS. PRES	1.530	6.673	8.134	8.527	10.075	11.720	13.433	7.400	2.057
المجموع	20.735	30.009	35.180	38.857	39.648	42.453	45.103	41.881	36.633

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019.

الشكل رقم(3-8): إنتاج شركات الخاصة لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.



ر. تحليل إجمالي الإنتاج لدى شركات التأمين التعاضدية خلال الفترة 2011 – 2019

تعتبر شركات التعاضدية أحد أنواع شركات التأمين في الجزائر وهي تضم كل من MAATEC و CNMA وهي تساهم في قطاع التأمين بقيمة 6.813 مليون دج خلال سنة 2011، لترتفع هذه القيمة في سنة 2019 لتصل إلى 14.312 مليون دج، كان نصيب الأكبر فيها التعاضدية CNMA التي تساهم بقيمة كبيرة خلال سنوات الدراسة والتي تراوحت بين 98.81% خلال سنة 2011 إلى نسبة 100% خلال سنة 2014.

ويعود سبب حسب اعتقادنا لمساهمة هذه الأخيرة إلى طبيعة النشاط الذي أنشئت من اجله وهي تأمين على كل ما تتعلق بقطاع الفلاحة لتتوسع بعد سنوات من الخدمة لمختلف أنشطة التأمينية في السوق الجزائري.

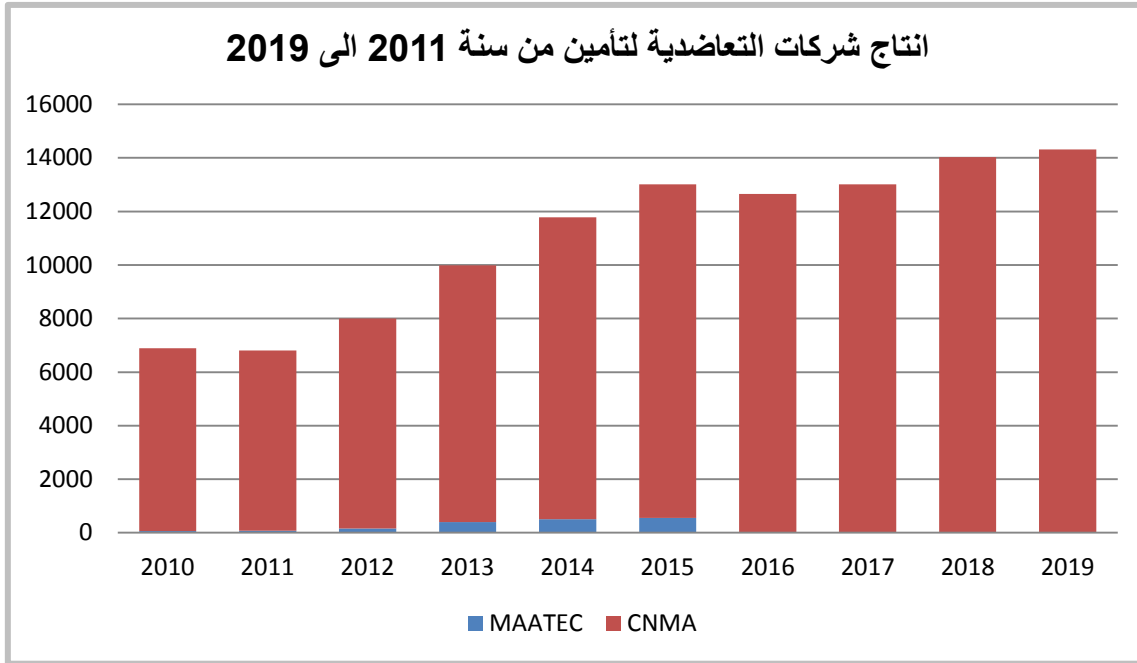
الجدول رقم(3-9): إنتاج شركات التعاضدية لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
MAATEC	81	157	397	512	553	0	0	0	0
CNMA	6.732	7.842	9.593	11.268	12.452	12.649	13.012	14.025	14.312
المجموع	6813	7.999	9.990	11.780	13.005	12.649	13.012	14.025	14.312

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

الشكل رقم(3-9): إنتاج شركات التعاضدية لتأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.



المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

ز . تحليل إجمالي الإنتاج قطاع التأمين حسب أنواع التأمين خلال الفترة 2011 - 2019

من المعلوم أن شركات التأمين تقوم بتقديم أنواع عديدة من عقود التأمين تختلف باختلاف الشركة والبلد الذي تتواجد فيه ورغبة واحتياجات جميع العملاء، حتى تغطي فئة الأكبر الممكنة منهم بناء على رغباتهم وفي الجزائر ستقتصر فقط أنواع محددة وهي تأمين السيارات، تأمين الأخطار المتعددة، التأمين الفلاحي والتأمين الأشخاص والذي سيتم تناوله خلال الفترة الممتدة 2011-2019.

يتيح من خلال النتائج الواردة في الجدول أدناه أن قطاع تأمين السيارات هو الذي يحتل المرتبة في الإنتاج شركات التأمين بقيمة وصلت إلى 43.958 مليون دج بنسبة 51٪ خلال سنة 2011، تليها في المرتبة الثانية قطاع تأمين الأخطار المتعددة بقيمة وصلت 34.734 مليون دج وبنسبة وصلت 40٪، في حين احتلت المرتبة الأخيرة قطاع تأمين الأشخاص بقيمة وصلت 6.761 مليون دج وبنسبة 8٪ في سنة 2011 تشهد هذه النسبة ارتفاعا وانخفاضا متناوبا خلال فترة الدراسة.

في سنة 2019 نلاحظ أن هناك زيادة مستمرة بلغت إجمالي الإنتاج وصل إلى 132.419 مليون دج احتل فيها قطاع تأمين السيارات المرتبة الأولى بقيمة بلغت 70.100 مليون دج بنسبة 53٪، أما في المرتبة الثانية فاحتلتها قطاع تأمين الأخطار المتعددة بقيمة 51.482 مليون دج وبنسبة 39٪، في حين احتلت المرتبة الأخيرة قطاع تأمين الفلاحي بقيمة وصلت 2.600 مليون دج بنسبة 2٪ وهي نسبة منخفضة جدا، ويعود السبب حسب اعتقادنا إلى عزوف الفلاحين على تأمين النشاط الخاص بهم نتيجة عدم وجود الثقافة التأمينية لديهم وعدم وجود كذلك تحفيزات التي تقدمها الدولة في هذا المجال.

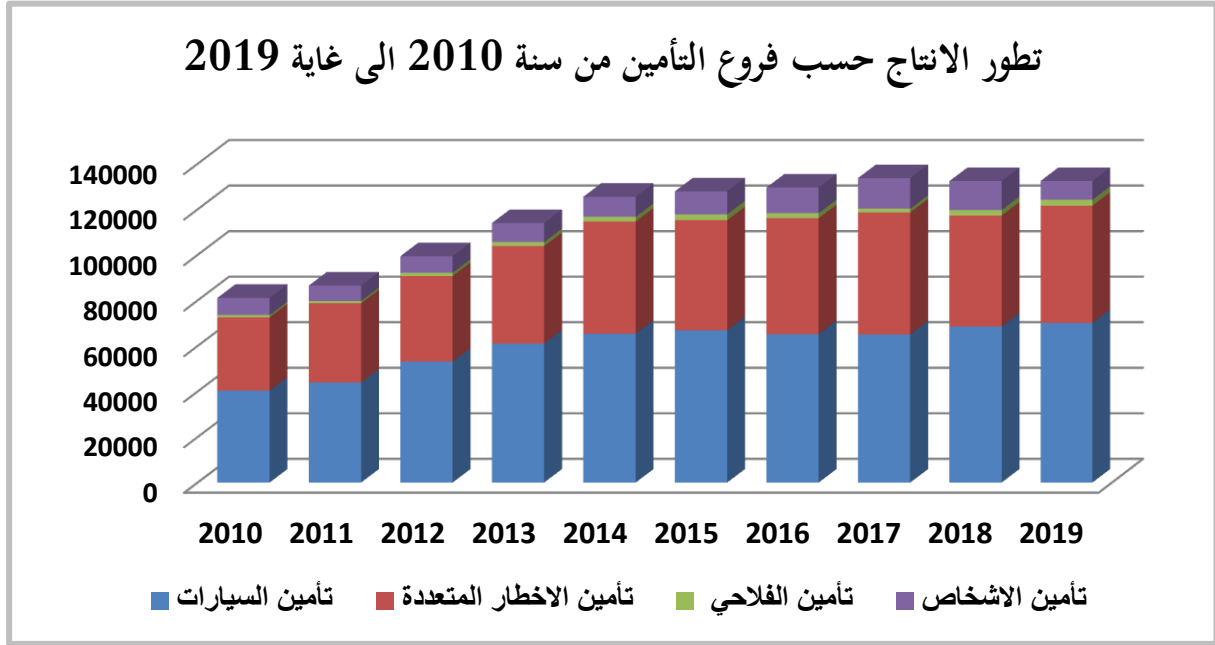
الجدول رقم(3-10): إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ت. السيارات	43958	53118	61073	65360	66841	65158	65047	68560	70100
ت. الأخطار المتعددة	34734	37583	42749	49259	48378	50906	53576	48679	51482
ت. الفلاحي	1047	1398	1758	2052	2591	2256	1628	2439	2600
ت. الأشخاص	6761	7290	8381	8834	10090	11241	13434	12727	8237
المجموع	86.500	99.389	113.961	125.505	127.900	129.561	133.683	132.405	132.419

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

الشكل رقم(3-10): إنتاج شركات التأمين حسب فروع التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019.



2- وظيفة التعويض:

تمثل التعويضات المبالغ الاجمالية المدفوعة من قبل شركات التأمين الى المؤمن لهم بعد تحقيق عدد من الاخطار المؤمن ضدها، ويعرف كذلك على أنه التعويض المادي الذي يدفعه الممن عليه في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده بحيث يحافظ على الوضع المالي للمؤمن عليه ويضعه في نفس المركز المالي قبل تحقق الخطر المؤمن ضده على ألا يزيد مبلغ التعويض على قيمة مبلغ التأمين، ويمكن أن نصنف التعويضات حسب طبيعة ملكية الشركة ونوعيتها.

أ. تحليل إجمالي حجم التعويضات في سوق التأمين خلال الفترة 2001-2009:

عرف حجم التعويضات المقدم من شركات التأمين في الجزائر تذبذبا متباينا خلال فترة الدراسة 2001-2009 مقسمة على فترتين هما 2001-2005 أين شهد حجم التعويض ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 13.399 مليون دج سنة 2001 إلى 52.361 مليون دج بنسبة وصلت 205 ٪. ويعود سبب ارتفاع حجم هذه التعويضات إلى حوادث المنسوبة التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة من الفيضانات التي شهدتها العاصمة بتاريخ 10 نوفمبر 2001 وزلزال الذي ضرب الجزائر في سنة 2003 إضافة إلى ذلك سقوط طائرة للخطوط الجوية الجزائرية في سنة 2003 في مطار تماراست والذي أسفر عن وفاة 102 شخص، ومع ارتفاع حوادث المروحة خلال هذه الفترة كل هذه الأسباب أدت إلى الزيادة في حجم التعويضات المقدمة.

أما خلال الفترة 2006-2009 فقد شهدت انخفاضا خلال سنة 2006 ثم ارتفاعا مستمرا لغاية سنة 2009 حيث ارتفعت من 23.994 مليون دج سنة 2007 إلى 52.455 مليون دج سنة 2009 لترتفع من جديد بسبب ارتفاع عدد الوفيات والناجحة عن حوادث المرور والأخطار المرتبطة بها.

الجدول رقم (3-11) : تطور إجمالي حجم التعويضات في سوق التأمين من سنة 2000 إلى غاية 2009 :

الوحدة : مليون دج

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حجم التعويضات	13.399	14.022	14.804	17.146	17.150	52.361	23.994	44.045	48.652	52.455
نسبة التطور %	-	4.64	5.57	15.82	0.02	205.31	7.30	83.56	10.45	7.45

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين سنة 2000 إلى غاية 2009

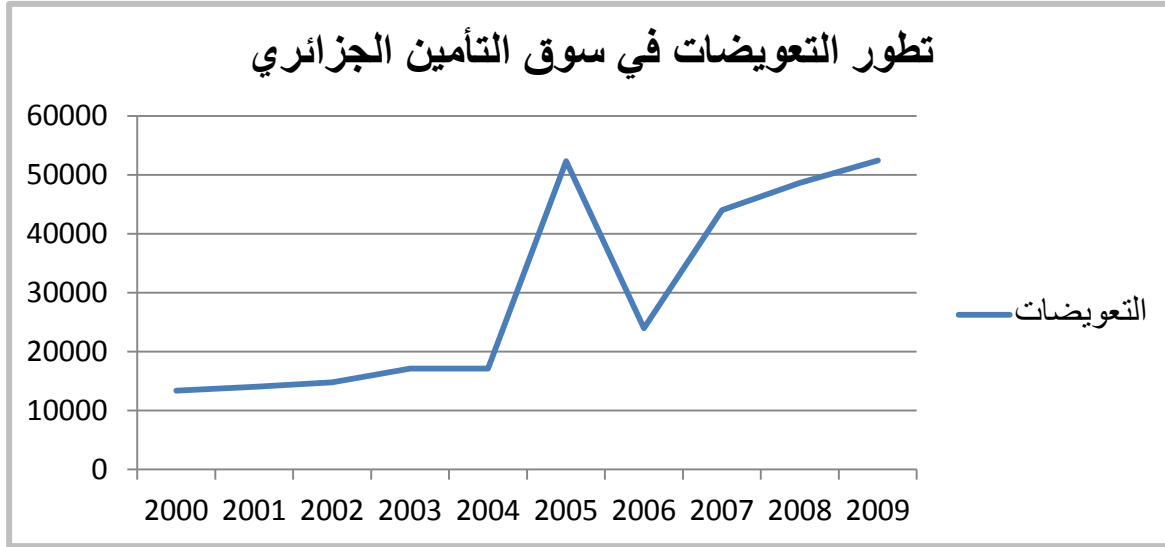
ب. تحليل إجمالي حجم التعويضات حسب طبيعة الملكية الشركة خلال الفترة 2001 - 2009

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-12) أدناه أن هناك ارتفاعا وانخفاضا في إجمالي التعويضات لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، حيث ارتفع إجمالي التعويضات من 14.022 مليون دج سنة 2001 إلى 52.455 مليون دج سنة 2009 بنسبة زيادة قدرت ب 274.09% وهي نسبة كبيرة جدا.

وتعود أسباب هذه الزيادة حسب اعتقاد الباحث إلى مجموعة من الأسباب أهمها كثرة الحوادث والكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر من خسائر المادية والبشرية.

ما يلاحظ كذلك من خلال نتائج الواردة في ذات شكل أدناه سيطرة القطاع العمومي على حجم التعويضات في الجزائر مقارنة بالقطاع الخاص حيث استحوذ القطاع العمومي على نسبة 84% من حجم التعويضات في سنة 2001، أما القطاع الخاص فاستحوذ على نسبة 6% وما تبقى استحوذ عليها شركات التعاقدية غير أن هذه النسب عرفت تغيرات بمرور الزمن لتصل سنة 2009 إلى نسبة 80% وهي نسبة منخفضة لشركات العمومية مقارنة بسنة 2001 لترتفع نسبة القطاع الخاص إلى 14%، أما نسبة شركات التعاقدية فانخفضت إلى 6% سنة 2009.

الشكل رقم (3-11): تطور حجم التعويضات في سوق التأمين من سنة 2000 إلى غاية 2009



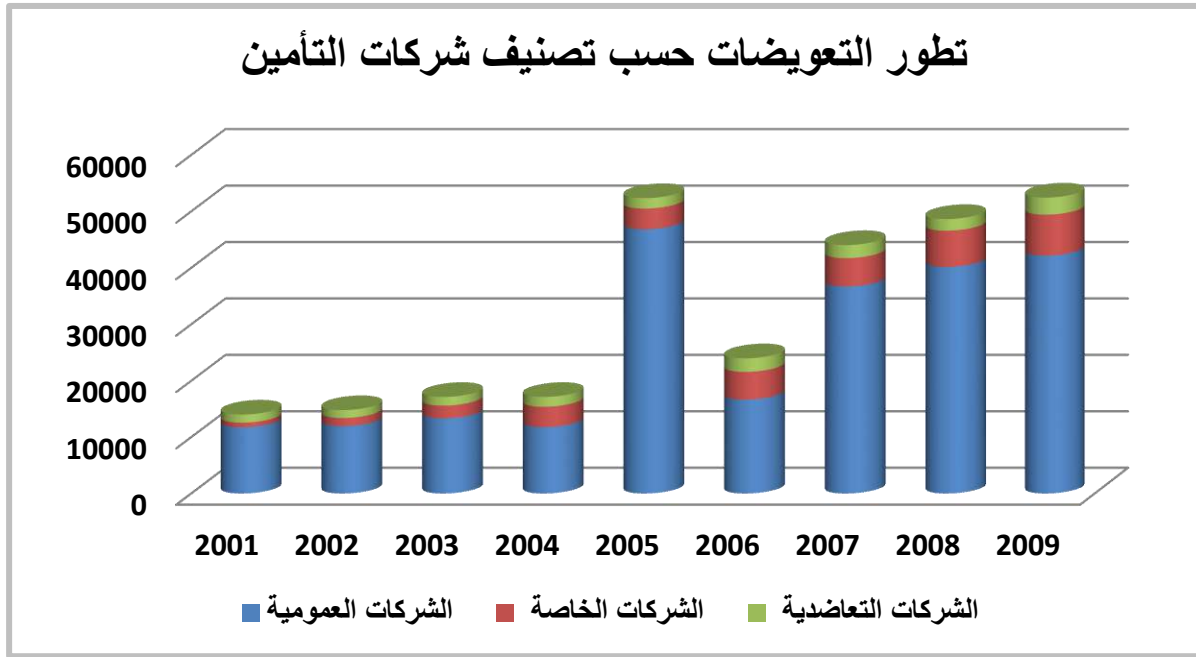
الجدول رقم (3-12): تطور حجم التعويضات حسب طبيعة ملكية الشركة خلال الفترة 2009-2001.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ش. العمومية	11.752	11.962	13.348	11.775	46.850	16.670	36.710	40.177	42.176
ش. الخاصة	829	1.446	2.262	3.625	3.661	4.918	5.024	6.430	7.254
ش. التعاقدية	1.441	1.396	1.536	1.750	1.850	2.406	2.311	2.045	3.025
المجموع	14.022	14.804	17.146	17.150	52.361	23.994	44.045	48.652	52.455

المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين سنة 2001 إلى غاية 2009.

الشكل رقم (3-12): تطور حجم التعويضات حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2000 إلى غاية 2009



المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين سنة 2001 إلى غاية 2009.

ت. تحليل إجمالي حجم التعويضات في سوق التأمين خلال الفترة 2010-2019

عرف حجم التعويضات المقدم من شركات التأمين في الجزائر ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة 2010-2019 مقسمة على فترتين هما 2010-2015 أين شهد حجم التعويض ارتفاعا مستمرا حيث انتقل من 35.678 مليون دج سنة 2010 إلى 71.088 مليون دج بنسبة وصلت 99.24٪ ويعود سبب ارتفاع حجم هذه التعويضات إلى حوادث المنسوبة التي عرفتها الجزائر خلال هذه الفترة من خسائر مادية وبشرية. أما خلال الفترة 2016-2019 فقد شهدت ارتفاعا و انخفاضاً خلال هذه الفترة إلى أن ترتفع سنة 2009 إلى 70.112 مليون دج بسبب ارتفاع عدد الوفيات والناجحة عن حوادث المرور والأخطار المرتبطة بها.

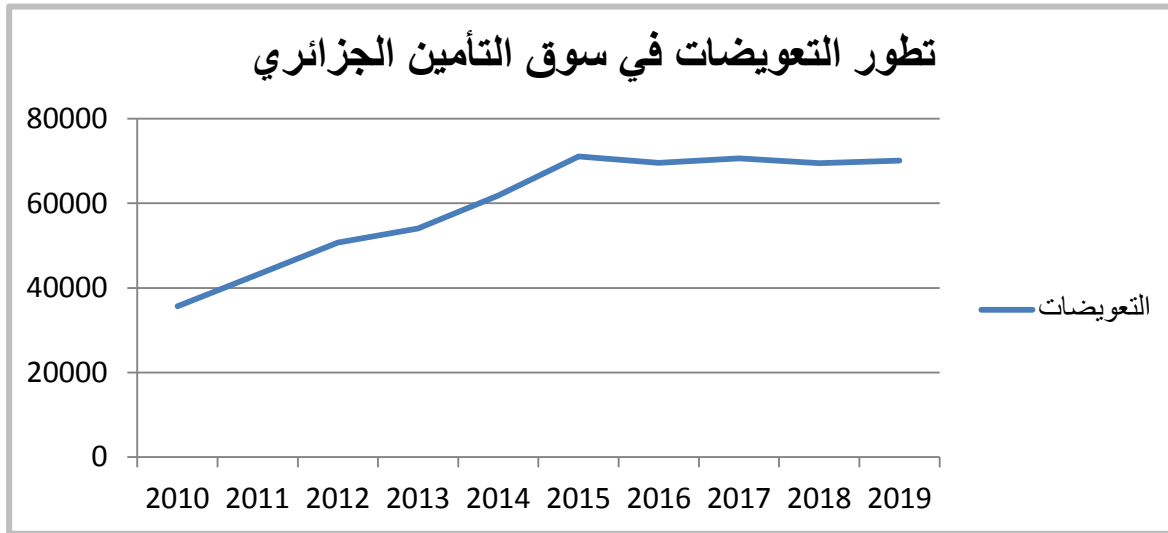
الجدول رقم (3-13): تطور حجم التعويضات في سوق التأمين من سنة 2010 إلى غاية 2019 :

الوحدة : مليون دج

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم التعويضات	35.678	43.176	50.706	54.059	61.832	71.088	69.562	70.640	69.497	70.112
نسبة التطور	-	21.01+	17.44+	6.61+	14.37+	14.96+	2.14-	1.55+	1.62-	0.88+

المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين سنة 2010 إلى غاية 2019.

الشكل رقم (3-13): تطور حجم التعويضات في سوق التأمين من سنة 2010 إلى غاية 2019



ث. تحليل إجمالي حجم التعويضات حسب طبيعة الملكية الشركة خلال الفترة 2011 - 2019

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-14) أدناه أن هناك ارتفاعا نوعا ما في إجمالي التعويضات لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، حيث ارتفع إجمالي التعويضات من 35.678 مليون دج سنة 2011 إلى 70.112 مليون دج سنة 2019 بنسبة زيادة قدرت ب 96.51٪ وهي نسبة كبيرة جدا.

وتعود أسباب هذه الزيادة حسب اعتقاد الباحث إلى مجموعة من الأسباب أهمها كثرة الحوادث والكوارث الطبيعية التي شهدتها الجزائر من خسائر المادية والبشرية.

ما يلاحظ كذلك من خلال نتائج الواردة في ذات شكل أدناه سيطرة القطاع العمومي على حجم التعويضات في الجزائر مقارنة بالقطاع الخاص حيث استحوذ القطاع العمومي على نسبة 68% من حجم التعويضات في سنة 2011، أما القطاع الخاص فاستحوذ على نسبة 25%، وما تبقى استحوذ عليها شركات التعاضدية غير أن هذه النسب عرفت تغيرات بمرور الزمن لتصل سنة 2019 إلى نسبة 58% وهي نسبة منخفضة لشركات العمومية مقارنة بسنة 2011 لترتفع نسبة القطاع الخاص إلى 29%، أما نسبة شركات التعاضدية فارتفعت إلى 12% سنة 2019.

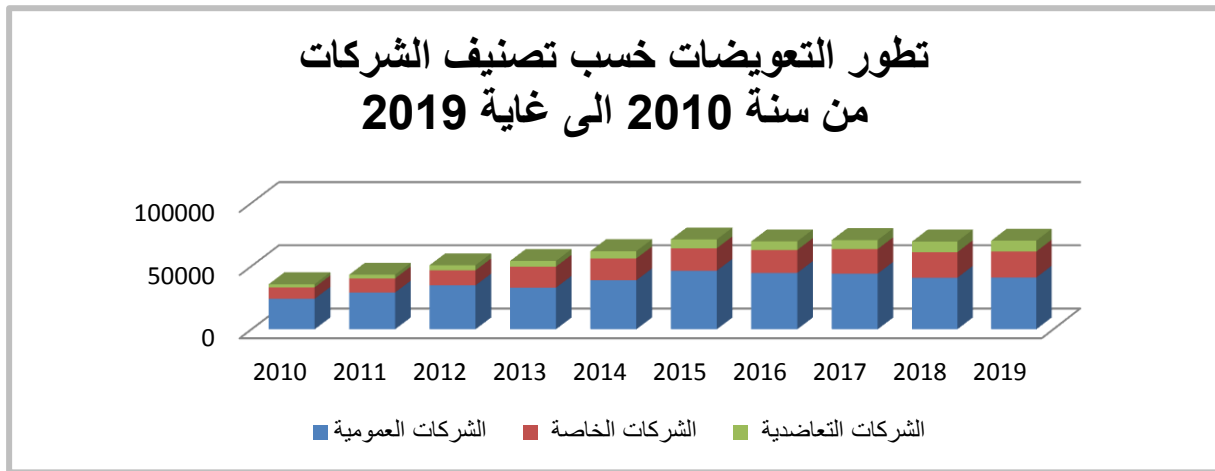
الجدول رقم (3-14) : تطور حجم التعويضات حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019 :

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ش. العمومية	24.176	29125	34754	32929	46380	44643	44101	40820	40987
ش. الخاصة	9010	11141	11932	16669	17760	18118	19401	20206	20547
ش. التعاضدية	2492	2910	4020	4461	6948	6801	7138	8471	8578
المجموع	35.678	43.176	50.706	54.059	71.088	69.562	70.640	69.497	70.112

المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين سنة 2011 إلى غاية 2019.

الشكل رقم (3-14): تطور حجم التعويضات حسب تصنيف الشركات في سوق التأمين من سنة 2011 إلى غاية 2019



المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين سنة 2011 إلى غاية 2019.

3-وظائف التسيير

سنحاول في هذا الجزء التعرج على اهم وظائف التسيير التي تقوم بها شركات التأمين في الجزائر وهي:

3-1 وظيفة المحاسبة والمالية :

تتمثل دور هذه الوظيفة تسجل مختلف العمليات المحاسبية والمالية التي تقوم بها سواء تحرير عقود التأمين او

التعويض لفائدة المؤمن لهم يوميا، بينما تقوم دائرة المحاسبة والمالية على مستوى شركات التأمين بما يلي :

- تنظيم وتسيير ومتابعة كل العمليات المحاسبية لجميع وكالات الشركة عبر تراب الوطن؛
- مراقبة العمليات المالية على مستوى الوكالات من ناحية التحصيل الاقساط وتسديد التعويضات والمصاريف الاخرى؛

- تجميع مستحقات الضرائب والرسوم للوكالات وتسديدها؛

- إعداد المقاربات البنكية و مراقبة جدول تدفقات الخزينة للوكالات؛

- متابعة تحويلات الاموال من الوكالة الى المديرية الجهوية؛

- تجميع وإعداد ميزانية المحاسبة عامة شهريا .

ويعد النشاط المالي احد اهم الانشطة الرئيسية لشركات التأمين بعد نشاط التأمين، اذ تقوم بعملية التوظيف جزء من اموالها بغية الحصول على عوائد مالية معتبرة، لذلك سنقوم في هذا الجزء التطرق لأهم وظائف الاستثمار وهي:

أ. تحليل اجمالي التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين خلال الفترة 2001-2009

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-15) أدناه أن هناك تطور ملحوظ وارتفاع مستمر في

إجمالي التوظيفات المالية لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، حيث

ارتفع إجمالي التوظيفات من 41.780 مليون دج سنة 2001 إلى 64.082 مليون دج سنة 2009

بنسبة زيادة قدرت ب 53٪ وهي نسبة كبيرة جدا.

وتعود أسباب هذه الزيادة حسب اعتقاد الباحث إلى مجموعة من الأسباب أهمها تغيير في شروط تمثيل

الالتزامات التقنية وذلك بموجب القرار رقم 001 المؤرخ في 07 جانفي 2002، المعدل والمتمم للقرار المؤرخ

في 02 أكتوبر 1996، والذي يحدد نسب التوظيف الواجب اتباعها من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين، فقد انخفض الحد الأدنى الخاص بسندات الدولة إلى 50٪ بعدما كان 65٪. ما يلاحظ كذلك من خلال نتائج الواردة في ذات شكل أدناه سيطرة القطاع العمومي على التوظيفات المالية في الجزائر مقارنة بالشركات التعااضدية حيث استحوذ القطاع العمومي على نسبة 75٪ من التوظيفات المالية في سنة 2001، أما الشركات التعااضدية فاستحوذت على نسبة 17٪ وما تبقى استحوذ عليها القطاع الخاص غير أن هذه النسب عرفت تغيرات بمرور الزمن لتصل سنة 2009 إلى نسبة 75٪ وهي نسبة ثابتة لشركات العمومية مقارنة بسنة 2001 لتتخفف نسبة شركات التعااضدية إلى 16٪، أما نسبة القطاع الخاص فارتفعت إلى 9٪ سنة 2009.

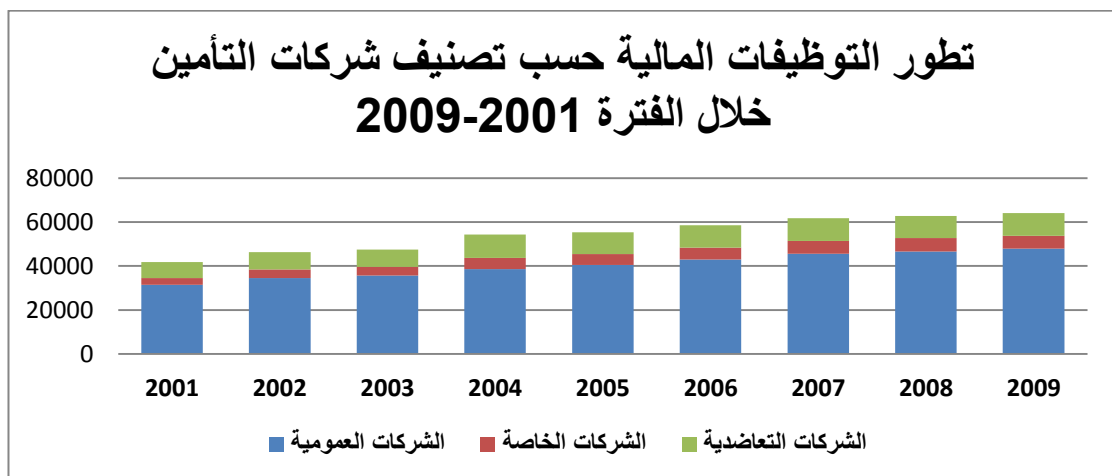
الجدول رقم (3-15): تطور التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين من سنة 2001 إلى غاية 2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
ش. العمومية	31 531	34 471	35 678	38 618	40 527	43 014	45 676	46 626	47 981
ش. الخاصة	2 944	4 064	3 914	5 026	4 897	5 354	5 752	6 079	5 839
ش. التعااضدية	7 305	7 810	7 918	10 711	10 019	10 287	10 338	10 105	10 262
المجموع	41 780	46 345	47 510	54 391	55 443	58 655	61 766	62 810	64 082

المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2009-2001.

الشكل رقم (3-15) : تطور التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين خلال الفترة 2009-2001



ب. تحليل إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين العامة خلال الفترة 2001-2009

بعد أن قمنا في فقرات السابقة ببيان سيطرة شركات العمومية على التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2001 - 2009، سنحاول في هذه الفقرة تحليل إجمالي التوظيفات لدى هذه الشركات العمومية ممثلة في SAA، CAAR، CAAT، CASH، ومن خلال النتائج الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لإجمالي التوظيفات لهذه الشركات العمومية والملاحظ سيطرة شركة SAA على إجمالي التوظيفات بقيمة 13.583 مليون دج بنسبة 43٪ سنة 2001 ثم تليها شركة CAAR و CAAT بقيمة 11.136 و 5.556 مليون دج على التوالي، في حين احتلت شركة CASH المرتبة الأخيرة بقيمة 1.256 مليون دج من إجمالي التوظيفات المالية لدى الشركات العمومية.

وقد ارتفعت قيمة حجم الإنتاج الإجمالي لشركات التأمين العمومية في سنة 2009 لتصل إلى 47.891 مليون دج، وقد احتلت فيه نصيب الأكبر لشركة SAA بقيمة 20.897 مليون دج، أي بنسبة 44٪ وهي نسبة مرتفعة مقارنة بنسبة 43٪، لتحتل بعدها شركة CAAR المرتبة الثانية بقيمة إجمالية وصلت 14.874 مليون دج، والمرتبة الثالثة احتلتها شركة CAAT بقيمة 9.745 مليون دج، وقد شهدت شركتان نسبة زيادة معتبرة من إجمالي إنتاج العام لشركات التأمين بنسبة 34٪، 75٪ لكل من CAAR و CAAT على التوالي، في حين احتلت شركة CASH لتأمينات المرتبة الأخيرة في قيمة حجم التوظيفات المالية لدى شركات التأمين العمومي الإجمالي، ويعود سيطرة شركة SAA على التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب اعتقادنا إلى تاريخ القلم لإنشاء هذه الشركة مما عزز على تحقيق فائض من الأموال بعد تسديد التعويضات لتوظيفها لدى خزينة الدولة من أجل تحقيق عوائد مالية معتبرة من جهة ودعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الجدول رقم(3- 16) تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين العامة خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
SAA	13 583	14 402	15 319	16 176	17 926	18 523	19 698	20 456	20 897
CAAR	11136	12014	11277	11606	12098	13025	13560	14124	14874
CAAT	5556	6522	7023	8466	8327	8897	9562	9689	9745
CASH	1256	1533	2059	2370	2176	2569	2856	2357	2465
المجموع	31 531	34 471	35 678	38 618	40 527	43 014	45 676	46 626	47 981

المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009.

ت. تحليل اجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2001-2009

سنقوم في هذا الجزء بتحليل إجمالي التوظيفات المالية لدى شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2001 - 2009 والبالغ عددها ستة شركات الخاصة، وقد بلغ قيمة إجمالي الإنتاج القطاع الخاص ما يقارب 2.944 مليون دج سنة 2001، وقد احتلت فيه المرتبة الأولى شركة TRUST ALG بقيمة إنتاج وصلت 1.338 مليون دج أي بنسبة 45% من إجمالي التوظيفات المالية لشركات الخاصة ثم تليها في المرتبة الثانية شركة 2A للتأمين بقيمة وصلت إلى 1.097 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فكانت لشركة CIAR للتأمين بقيمة بلغت 404 مليون دج، في حين احتلت المرتبة الأخيرة شركة البركة للتأمين بقيمة 105 مليون دج فيما ما تعلق بشركة ALRAYAN GAM لتأمينات فكانت قيمتهما تساوي 0 مليون دج لأنه تم إنشاؤها في أواخر سنة 2001.

وقد شهدت إجمالي التوظيفات المالية لدى شركات التأمين الخاصة بين الارتفاع والانخفاض لتصل في سنة 2009 ما يقارب 5.839 مليون دج بنسبة زيادة بلغت 98% وهي نسبة ممتازة، وقد احتلت فيها شركة TRUST ALG المرتبة الأولى بقيمة إجمالية لإنتاج وصلت إلى 2.459 مليون دج لتليها في المرتبة الثانية والثالثة كل من شريكتي CIAR و 2A للتأمينات بقيمة إجمالية على التوالي: 1.562، 842 مليون دج في حين احتلت المرتبة الأخيرة شركة GAM للتأمينات بقيمة 295 مليون دج.

الجدول رقم(3-17): تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
CIAR	404	459	653	1145	1168	1198	1254	1354	1562
TRUST ALG	1338	1800	2092	1524	2092	2413	2697	2892	2459
2A	1097	1280	494	1478	764	825	855	862	842
AL BARAKA	105	112	119	219	334	365	364	371	362
ALRAYAN	0	234	347	279	294	298	308	312	319
GAM	0	179	209	417	245	255	274	288	295
المجموع	2 944	4 064	3 914	5 062	4 897	5 354	5 752	6 079	5 839

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009

ث. تحليل إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين المتعاضدية خلال الفترة 2001-2009

تعتبر شركات التعاضدية أحد أنواع شركات التأمين في الجزائر وهي تساهم في قطاع التأمين من خلال التوظيفات المالية بقيمة 7.305 مليون دج خلال سنة 2001، لترتفع هذه القيمة في سنة 2009 لتصل إلى 10.262 مليون دج، كان نصيب الأكبر فيها لشركة CCR التي تساهم بقيمة كبيرة خلال سنوات الدراسة والتي بلغت 72٪ خلال سنة 2001 و58٪ خلال سنة 2009.

ويعود سبب حسب اعتقادنا لمساهمة هذه الأخيرة إلى طبيعة النشاط الذي أنشئت من اجله وتمتلك فائض كبير من الأقساط الصافية في السوق الجزائري إذ تقوم بتوظيفها لدى الدولة أو البنوك التجارية لتحقيق عوائد مالية معتبرة بغية تدعيم مركزها المالي.

الجدول رقم(3-18): تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين التعاضدية خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة : مليون دج

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
MAATEC	223	266	264	94	218	224	228	232	240
CNMA	1811	2293	2389	4792	4225	4365	4456	4326	4125
CCR	5271	5251	5265	5825	5576	5698	5654	5547	5897
المجموع	7 305	7 810	7 918	10 711	10 019	10 287	10 338	10 105	10 262

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2001-2009

ج. تحليل اجمالي التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (3-19) أدناه أن هناك تطور ملحوظ وارتفاع مستمر في إجمالي التوظيفات المالية لدى شركات التأمين في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019، حيث ارتفع إجمالي التوظيفات من 140.964 مليون دج سنة 2011 إلى 255.977 مليون دج سنة 2019 بنسبة زيادة قدرت ب 82٪ وهي نسبة كبيرة جدا.

وتعود أسباب هذه الزيادة حسب اعتقاد الباحث إلى مجموعة من الأسباب أهمها وجود احتياطات مالية كبيرة اذ تقوم شركات التأمين بتوظيفها من اجل حصول على عوائد مالية من جهة ودعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

ما يلاحظ كذلك من خلال نتائج الواردة في ذات شكل أدناه سيطرة القطاع العمومي على التوظيفات المالية في الجزائر مقارنة بالشركات التعاضدية حيث استحوذ القطاع العمومي على نسبة 65٪ من التوظيفات المالية في سنة 2011، أما الشركات التعاضدية فاستحوذ على نسبة 25٪ وما تبقى استحوذ عليها القطاع الخاص غير أن هذه النسب عرفت تغيرات بمرور الزمن لتصل سنة 2019 إلى نسبة 47٪ وهي نسبة منخفضة لشركات العمومية مقارنة بسنة 2011 لترتفع نسبة شركات التعاضدية إلى 35٪، أما نسبة القطاع الخاص فارتفعت إلى 19٪ سنة 2019.

الجدول رقم (3-19): تطور التوظيفات المالية حسب تصنيف شركات التأمين من سنة 2011 الى غاية 2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
ش. العمومية	91 044	95 143	104 540	109 074	114 923	112 213	112 315	114 703	119 295
ش. الخاصة	15 183	20 133	24 206	27 243	34 266	37 859	38 951	45 172	47 107
ش. التعاضدية	34 737	38 877	44 200	58 316	67 631	71 966	77 187	84 371	89 575
المجموع	140964	154153	172946	194633	216820	222038	228453	244246	255977

المصدر : التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019.

ح. تحليل إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين العامة خلال الفترة 2011-2019

بعد أن قمنا في فقرات السابقة ببيان سيطرة شركات العمومية على التوظيفات المالية في شركات التأمين الجزائرية خلال الفترة 2011 - 2019، سنحاول في هذه الفقرة تحليل إجمالي التوظيفات لدى هذه الشركات العمومية ممثلة في SAA، CAAR، CAAT، CASH، ومن خلال النتائج الواردة في الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع مستمر لإجمالي التوظيفات لهذه الشركات العمومية والملاحظ سيطرة شركة SAA على إجمالي التوظيفات بقيمة 40.943 مليون دج بنسبة 45٪ سنة 2011 ثم تليها شركة CAAT و CAAR بقيمة 20.463 و 20.370 مليون دج على التوالي، في حين احتلت شركتان CASH المرتبة الأخيرة بقيمة 9.268 مليون دج من إجمالي التوظيفات المالية لدى الشركات العمومية.

وقد ارتفعت قيمة حجم الإنتاج الإجمالي لشركات التأمين العمومية في سنة 2019 لتصل إلى 119.295 مليون دج، وقد احتلت فيه نصيب الأكبر لشركة SAA بقيمة 45.793 مليون دج، أي بنسبة 38٪ وهي نسبة معتبرة مقارنة بنسبة 45٪، لتحتل بعدها شركة CAAT المرتبة الثانية بقيمة إجمالية وصلت 32.587 مليون دج، والمرتبة الثالثة احتلتها شركة CAAR بقيمة 21.368 مليون دج، وقد شهدت شركتان نسبة زيادة معتبرة من إجمالي إنتاج العام لشركات التأمين بنسبة 27٪، 18٪ لكل من CAAT و CAAR على التوالي، في حين احتلت شركة CASH لتأمينات المرتبة الأخيرة في قيمة حجم التوظيفات المالية لدى شركات التأمين العمومي الإجمالي، ويعود سيطرة شركة SAA على التوظيفات المالية لشركات التأمين حسب اعتقادنا إلى

تاريخ القدم لإنشاء هذه الشركة مما عزز على تحقيق فائض من الأموال بعد تسديد التعويضات لتوظيفها لدى خزانة الدولة من أجل تحقيق عوائد مالية معتبرة من جهة ودعم الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

الجدول رقم(3- 20) تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين العامة خلال الفترة 2011-2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
SAA	40943	40595	45513	47586	48586	50810	46429	44633	45793
CAAR	20370	20929	21740	21960	22341	20593	19539	20335	21368
CAAT	20463	21467	24082	24445	26942	23396	29783	31543	32587
CASH	9268	12152	13205	15083	17054	17414	16564	18192	19547
المجموع	91 044	95 143	104 540	109 074	114 923	112 213	112 315	114 703	119 295

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019.

خ. تحليل اجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2011-2019

سنقوم في هذا الجزء بتحليل إجمالي التوظيفات المالية لدى شركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2011 – 2019 والبالغ عددها ثمانية شركات الخاصة، وقد بلغ قيمة إجمالي الإنتاج القطاع الخاص ما يقارب 15.183 مليون دج سنة 2011، وقد احتلت فيه المرتبة الأولى شركة TRUST ALG بقيمة إنتاج وصلت 3.283 مليون دج أي بنسبة 22٪ من إجمالي التوظيفات المالية لشركات الخاصة ثم تليها في المرتبة الثانية شركة CIAR للتأمين بقيمة وصلت إلى 3.022 مليون دج، أما المرتبة الثالثة فكانت لشركة تأمين الأشخاص بقيمة بلغت 2.512 مليون دج، في حين احتلت المرتبة الأخيرة 2A للتأمينات بقيمة 820 مليون دج فيما ما تعلق بشركة AXA لتأمينات فكانت قيمتهما تساوي 0 مليون دج لأنه تم إنشاؤها ي أواخر سنة 2011.

وقد شهدت إجمالي التوظيفات المالية لدى شركات التأمين الخاصة ارتفاعا مستمرا لتصل في سنة 2019 ما يقارب 47.107 مليون دج بنسبة زيادة بلغت 210٪ وهي نسبة ممتازة، وقد احتلت فيها شركة تأمين الأشخاص المرتبة الأولى بقيمة إجمالية لإنتاج وصلت إلى 19.526 مليون دج لتليها في المرتبة الثانية والثالثة

كل من شريكتي CIAR و SALAMA للتأمينات بقيمة إجمالية على التوالي: 6.457، 5.842 مليون دج في حين احتلت المرتبة الأخيرة شركة ALLIANCE للتأمينات بقيمة 2.512 مليون دج.

الجدول رقم(3-21): تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين الخاصة خلال الفترة 2011-2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
CIAR	3022	3022	3123	3878	4055	4510	4710	5315	6457
TRUST	3283	3534	3209	3698	3658	3971	2068	2578	2872
2A	820	940	706	1132	1216	1359	1632	2672	2732
SALAMA	1883	2139	2583	2990	3805	4330	5215	5790	5842
GAM	1622	1762	2608	2858	2768	2718	3018	3568	3625
ALLIANCE	2041	2318	2620	2702	2322	2270	2393	2429	2512
AXA	0	778	900	350	1970	2315	2955	3352	3541
ASS. PRES	2512	5640	8457	9635	14472	16386	16960	19468	19526
المجموع	15 183	20 133	24 206	27 243	34 266	37 859	38 951	45 172	47 107

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

د. إجمالي التوظيفات المالية لشركات التأمين التعاقدية خلال الفترة 2011-2019

تعتبر شركات التعاقدية أحد أنواع شركات التأمين في الجزائر وهي تساهم في قطاع التأمين من خلال التوظيفات المالية بقيمة 34.737 مليون دج خلال سنة 2011، لترتفع هذه القيمة في سنة 2019 لتصل إلى 89.575 مليون دج، كان نصيب الأكبر فيها شركة CCR التي تساهم بقيمة كبيرة خلال سنوات الدراسة والتي بلغت 87٪ خلال سنة 2011 و84٪ خلال سنة 2019.

ويعود سبب حسب اعتقادنا لمساهمة هذه الأخيرة إلى طبيعة النشاط الذي أنشئت من اجله وتمتلك فائض كبير من الأقساط الصافية في السوق الجزائري إذ تقوم بتوظيفها لدى الدولة أو البنوك التجارية لتحقيق عوائد مالية معتبرة بغية تدعيم مركزها المالي.

الجدول رقم(3-22): تطور التوظيفات المالية لشركات التأمين التعاضدية خلال الفترة 2011-2019.

الوحدة : مليون دج

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
MAATEC	274	224	209	316	402	0	0	0	0
CNMA	4165	4850	6110	8283	9789	12160	13260	13970	14011
CCR	30298	33803	37881	49717	57440	59806	63927	70401	75564
المجموع	34 737	38 877	44 200	58 316	67 631	71 966	77 187	84 371	89 575

المصدر: التقارير السنوية لشركات التأمين خلال الفترة 2011-2019

3-2 الوظيفة الادارية

تعتبر من اهم الوظائف في شركة التأمين ، ويقوم يتكفل بتسيير هذه الوظيفة قسم دعم النشاطات حسب الهيكل التنظيمي الجديد لشركة ، حيث يقوم على :

- تسيير وتوفير كل الوسائل والعتاد اللازمة والضرورية لتسيير نشاط التأمين؛
- تشيير ومتابعة استثمارات وممتلكات الشركة؛
- تسيير الموارد البشرية والمهام الادارية؛
- تكوين العمال في قطاع نشاط التأمين من اجل رفع الكفاءة المهنية .

3-3 الوظيفة التسويقية

حيث يقوم قسم التسويق على مستوى المديرية العامة وحسب الهيكل التنظيمي الجديد للشركة على ما يلي :

- تسويق المنتوجات التأمين؛
- تسطير الاهداف الاستراتيجية الجيدة؛
- المساهمة الجديدة في المناقصات الخاصة بالعروض؛

- المساهمة في التظاهرات الاقتصادية الوطنية والجهوية لعرض المنتج.

3-4 وظيفة الاعلام الالي

حيث يقوم قسم الأنظمة المعلوماتية حسب الهيكل التنظيمي على تجميع البيانات التقنية والمحاسبية والعمل على تطويرها وتنظيمها الحفاظ عليها ، كما أنها تقوم بتوصيل وربط شبكات الانترنت بين مختلف هياكل وفروع الشركة وتوفير الأجهزة الالكترونية اللازمة لتسيير نشاط التأمين بشكل أحسن.

المبحث الثالث: تحليل واقع الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

سنحاول في هذا المبحث تحليل الوضعية المالية لعينة من شركات التأمين الناشطة في السوق من اجل الوصول إلى إشكالية البحث وأهدافه، وبالتالي معرفة تشخيص الوضعية المالية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي.

المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية لشركات التأمين محل الدراسة قبل تطبيق النظام المحاسبي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي حتى تتمكن من إجراء المقارنة المرجعية بين الفترتين، إذ أن التشخيص المالي لشركات التأمين سوق يقودنا إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي على أداء المالي هذه الشركات، وعليه سوف نعلم على تقييم الوضعية المالية للشركتين هما: الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) و الشركة الوطنية للتأمين (SAA) حيث تم اختيارهما على أساس تواجدهما منذ نشأة التأمين في الجزائر وكذلك الشركتين تستحوذا على أكبر حجم الإنتاج في سوق التأمين الجزائرية.

1) بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT):

حيث تتمثل مؤشرات الأداء في المؤشرات التالية:

- أولا : التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير .

جدول رقم (3-23): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو رقم الأعمال	25%	28%	28%	31%	17%	12%	4%	8%	3%
معدل نمو القيمة المضافة	2%	3%	2%	3%	1%	12%	4%	12%	2%
معدل القيمة المضافة	30%	35%	41%	44%	32%	30%	40%	39%	38%
معدل الربح الصافي	11%	10%	2%	2%	3%	6%	7%	36%	22%
معدل نتيجة الاستغلال	54%	33%	23%	32%	28%	30%	31%	36%	22%
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	38%	29%	21%	53%	45%	36%	72%	73%	53%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

انطلاقاً من دراستنا للنسب المالية المتعلقة بحسابات التسيير قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بينت النتائج ما يلي :

1- بالنسبة لمؤشرات الدينامكية: شهد رقم الأعمال قبل تطبيق النظام المحاسبي ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجل أكبر نسبة سنّي 2002 و 2003 بمعدل 28 %، مقابل أدنى انخفاض سنة 2005 بمعدل 17 %، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة في حصة الاكتتاب أقساط التأمين، أما بالنسبة لمؤشر نمو القيمة المضافة فشهد تطور إيجابيا حيث سجلت أدنى نسبة سنة بمعدل 2 % أدنى نسبة بمقال أعلى نسبة سنة 2006 بمعدل 12 %.

2- بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط: نلاحظ بالنسبة لوضعية مؤشر الربح الصافي قبل تطبيق النظام المحاسبي تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث سجل سنة 2008 كأعلى نسبة بمعدل 36% مقابل أدنى سنّي 2002 و 2003 بمعدل 2 %.

ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن في رقم الأعمال والنتيجة الصافية، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فقد عرفت تطور إيجابي خلال سنوات الدراسة بأعلى معدل 54 % لسنة 2001 وأدنى معدل ب 22 % لسنة 2009.

3- بالنسبة لمعدل الفائض الإجمالي للاستغلال: الملاحظ أن المؤشر قبل تطبيق النظام المحاسبي عرف تطورا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2003 بمعدل 21 % مقابل أعلى نسبة سنة 2008 بمعدل 73 %، هذا مما يدل على أن كل من المصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ على جزء كبير من القيمة المضافة، هذا مما يستوجب على الشركة التحكم أكثر في تكاليف الاستغلال من خلال التوزيع الكفاء للقيمة المضافة.

- ثانيا: التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء الربحي (المردودية).

جدول رقم (3-24) : مؤشرات الأداء الربحي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	%12	%11	%9	%7	%5	%10	%11	%27	%20
معدل العائد على الأصول (ROA)	%3	%2	%4	%6	%4	%2	%3	%12	%5
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	%9	%11	%18	%6	%5	%7	%7	%15	%12
معدل العائد على المبيعات (ROS)	%11	%10	%12	%12	%13	%11	%17	%26	%22

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات الأداء المتعلقة بالأداء الربحي والمردودية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية (ROE) : نلاحظ من خلال أعلاه ارتفاع وانخفاض في هذا المؤشر خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي ، فالارتفاع يفسر بنمو نتيجة الصافية بمعدل أكبر من نمو الأموال الخاصة ، أما الانخفاض 2019 فيعود إلى الانخفاض في النتيجة الصافية وارتفاع الأموال الخاصة ، ونلاحظ كذلك أن شركة التأمين حققت في كل من السنوات (2003 ، 2004 ، 2005) معدلات منخفضة وقل من النسبة المعيارية المحددة 10 % ، هذا مما يدل على سوء استغلال الأموال الخاصة، أما باقي السنوات تحسنت نوعا ما حيث بلغت 27% كأعلى نسبة أي أن كل 1 دج من الأموال الخاصة يولد 0.27 من النتيجة الصافية.

- بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول (ROA): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع وانخفاض في هذا المعدل خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي ، حيث بلغت أدنى معدل سنتي 2002 و 2006

ب 2 % بمقابل أعلى نسبة في كل نسبة سنة 2008 بمعدل 12 % أي أن كل 1 دينار من الأصول يولد 0.12 من النتيجة الصافية، وهي أيضا أكبر من النسبة المعيارية المحددة 10 % وهذا مما يدل على حسن استغلال الشركة أصوله في هذه الفترة.

- بالنسبة لمؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل: عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل بين الارتفاع والانخفاض خلال مرحلة قبل تطبيق النظام ، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2008 بمعدل 15 % مقابل أدنى نسبة لسنة 2005 بمعدل 5 % ، وبالتالي من خلال النتائج عدم مقدرة الشركة تغطية الموارد المستقرة .

- بالنسبة لمؤشر العائد على المبيعات (ROS): حيث توضح هذه العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة في تطور ملحوظ خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2008 بمعدل 26 % ، مقابل أدنى نسبة سنة 2002 بمعدل 10 %، حيث يمكن أن يعكس الارتفاع النسبة انخفاض مبالغ في تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في تكلفة العمالة المباشرة.

- ثالثا : التحليل بواسطة مؤشرات السيولة :

جدول رقم (3-25) : مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001) .

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة السيولة العامة	%132	%110	%124	%102	%115	%120	%130	%134	%148
نسبة التداول السريعة	%89	%70	%65	%72	%78	%98	%74	%84	%102
نسبة التداول النقدية	%40	%35	%30	%40	%38	%32	%41	%44	%45
تطور وأهمية رأس المال العامل	%228	%180	%195	%202	%215	%250	%244	%206	%277

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات أداء السيولة خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

■ بالنسبة لمؤشر السيولة العامة: حيث تستخدم هذه النسبة لمقارنة الأصول باستحقاقية الخصوم في الأجل القصير ، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة أكبر من 100 % خلال فترة الدراسة ، وهذا يعني أن الشركة التأمين لو حولت الأصول المتداولة كلياً إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 124 % في المتوسط ، وكونها أكبر من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل موجب، وهذا مؤشر جيد للشركة، لكن مقابل ذلك أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا مما تلجأ إليه الشركة إلى الأموال الدائمة لتغطية العجز وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن اجل معالجة هذه النسبة لا بد على الشركة الاهتمام بديون قصيرة الأجل التي لا تكفي لتغطية الأصول المتداولة.

■ بالنسبة لمؤشر التداول السريعة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة سجلت أدنى نسبة سنة 2003 بمعدل 65 % بمقابل أعلى قيمة سنة 2009 بمعدل 102 %، وسبب هذا الارتفاع خلال فترة الدراسة يعود إلى ارتفاع في حساب الزبائن والحسابات المرتبطة بهم ، ومن اجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على شركة التأمين التركيز أكثر في سياسية تحصيل من زبائننا، ويظهر لنا من خلال النسب المحسوبة أن الشركة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير وذلك مما يصعب على الشركة في تحصيل ديونها.

■ بالنسبة لمؤشر التداول النقدي: من خلال الجدول رقم (3-25) نلاحظ أن نسبة التداول النقدية قد سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 45 % بمقابل أدنى نسبة سنة 2003 بمعدل 30 % خلال فترة الدراسة، ومن خلال هذه النسب يظهر لنا أن الشركة التأمين لم تحتفظ بفائض النقديات وهذا مؤشر جيد.

■ بالنسبة لمؤشر تطور وأهمية رأس المال العامل (FR): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة ، لكن ما نلاحظه أن قيمة هذا المؤشر موجب خلال فترات الدراسة ، وبالتالي فهذا الانخفاض لا يشكل خطورة على الشركة لان بنية رأس المال العامل جد معتبرة، وهذا ما يؤكد على أن الشركة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يوضح لنا على أن الشركة بمقدرتها على تغطية أصول الغير الجارية انطلاقاً من الموالم الدائمة التي بمقدرتها على تسديد جزء من ديون قصيرة الأجل.

- رابعا : التحليل بواسطة مؤشرات الرفع المالي :

جدول رقم (3-26): مؤشرات الرفع المالي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة قابلية السداد	%63	%50	%61	%58	%62	%58	%56	%60	%57
نسبة الاستقلالية المالية	%235	%205	%210	%278	%245	%202	%206	%265	%211
نسبة الرافعة المالية	%370	%315	%412	%389	%412	%400	%366	%440	%370
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	%69	%61	%74	%54	%66	%74	%81	%85	%88
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	%31	%39	%26	%46	%34	%26	%19	%15	%12

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات الرفع المالي خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر قابلية السداد: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة بين الانخفاض و الارتفاع خلال مجال الدراسة ، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بمعدل 63 % مقابل أدنى نسبة سنة 2002 بمعدل 50 %، ويفسر هذا الانخفاض إلى تقليل من المخاطر التي قد تتعرض له الشركة ، حيث نلاحظ أن جميع النسب أكثر من النسبة المعيارية والتي تقدر ب 50%، وهذا مما يدل على أن شركة التأمين (CAAT) يمكن أن تواجه مخاطر وصعوبة في تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها.
- بالنسبة لمؤشر الاستقلالية المالية: حي تقيس هذه النسبة على مدى اعتماد شركة التأمين على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة خلال سنوات الدراسة تتراوح ما بين 202 % و 278 % وهذا يشير أن شركة التأمين غير متوازنة وبالتالي فهي غير مرتاحة ماليا بالوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى.

● بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية: إن ارتفاع مؤشر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة ، والذي يفسر لنا ما مدى ذهبت إليه شركة التأمين بالاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، حيث كانت مرتفعة وفاقت الواحد حيث كانت النسبة تتراوح ما بين 315% و440% ، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض في التكاليف الثابتة التي تتحملها الشركة .

● بالنسبة لمؤشر كل من الديون الطويلة والقصيرة إلى مجموع الديون: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة عرفت انخفاضا وارتفاعا خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الشركة تعتمد على الديون طويلة الأجل وبمعدلات أكثر من اعتمادها على الديون قصيرة الأجل ، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة وبالتالي فهي غير مهددة بالالتزامات قصيرة الأجل.

- خامسا : التحليل بواسطة مؤشرات أداء عناصر الاستغلال :

جدول رقم (3-27): مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل دوران الأصول	27%	25%	21%	30%	29%	40%	42%	33%	25%
معدل دوران الأموال الخاصة	100%	112%	120%	125%	132%	130%	155%	143%	91%
معدل دوران العملاء	30%	45%	75%	24%	88%	98%	41%	89%	36%
أهمية BFR	132%	121%	133%	132%	98%	150%	200%	159%	89%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	34%	24%	19%	15%	18%	20%	33%	25%	33%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات أداء عناصر الاستغلال خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

✓ بالنسبة لمؤشر دوران الأصول: حيث يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول ، ومن خلال الجدول رقم (3-27) نلاحظ أن المعدل وعلى مدار السنة بين الانخفاض و الارتفاع حيث سجلت أدنى

قيمة سنة 2003 بمعدل 21% بمقابل أعلى قيمة سنة 2007 بمعدل 42% وخلال النتائج المحققة سجلت اقل من النسبة المعيارية ب 50% ولم تتجاوز الشركة هذه النسبة ، ويدل هذا على عدم كفاءة الشركة في استغلال أصولها وحتى تصل الشركة إلى مستوى أحسن ينبغي عليها استغلال جميع أصولها وبيع الغير المستخدم منها .

✓ **بالنسبة لمؤشر دوران الأموال الخاصة:** بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة، فهذا المعدل يقيس لنا مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال الخاصة، ومن خلال الجدول أعلاه المؤشر في أول سنة من الدراسة، حيث كان 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 1.00 دينار من المبيعات ليصل سنة 2007 إلى 1.55 دينار ثم ينخفض سنة 2009 إلى 0.91 دينار مما يدل على عدم كفاءة استغلال وإدارة الأموال الخاصة في توليد المبيعات.

✓ **بالنسبة لمؤشر دوران العملاء:** نلاحظ في هذا المؤشر ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت اقل نسبة 24 % سنة 2004 إلى أن تصل أعلى سنة 2006 نسبة 98% وهذا مما يدل على تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها.

✓ **بالنسبة لمؤشر أهمية BFR:** حيث تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام الاحتياج في رأس المال العامل لتوليد المنتجات، حيث كلما زادت معدلات دوران الاحتياجات في رأس المال العامل كلما تضاعف الإنتاج بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل المنتجات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2007 بمعدل 200% مقابل أدنى نسبة سنة 2009 بمعدل 89%، حيث أن الانخفاض غير جيد بالنسبة للشركة نتيجة لتحقيق دورة الاستغلال احتياج مالي.

✓ **بالنسبة لمؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات:** حيث يستخدم هذا المؤشر لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة في تطور مستمر حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بمعدل 34% بمقابل أدنى نسبة سنة 2004 بمعدل 14% حيث يشير الارتفاع المعدل إلى ارتفاع نسبة المبيعات.

- سادسا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب الملاءة:

جدول رقم (3-28): مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	المؤشرات
%91	%66	%82	%80	%71	%62	%54	%74	%88	نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية
%121	%77	%70	%90	%80	%95	%89	%110	%111	نسبة هامش الملاءة من قم الأعمال
%43	%40	%66	%42	%41	%35	%30	%21	%25	نسبة التعويضات من الديون التقنية
%43	%40	%45	%50	%55	%58	%65	%52	%63	نسبة كفاية الأموال الخاصة
%57	%75	%65	%60	%65	%48	%49	%52	%59	نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب الملاءة خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

■ بالنسبة لمؤشر هامش الملاءة من الديون التقنية ورقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-28) أن مستوى هامش الملاءة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 91% بمقابل أدنى نسبة سنة 2003 بمعدل 54%، وبالتالي الشركة قد حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا ويفوق تلك النسبة المحددة قانونيا، وهذا مما يدل على أن الشركة تمتاز بملاءة جيدة وهذا مما يزيد ثقة العملاء بهذه الشركة.

كما أن نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة ؛ حيث تتراوح ما بين 70% و 121%، وهذا راجع إلى اتساع في حجم نشاط الشركة من جهة، وإستراتيجية الشركة في تدعيم الأموال الخاصة من جهة أخرى.

■ بالنسبة لمؤشر التعويضات من الديون التقنية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-28) أن نسبة التعويضات من الديون التقنية بين الارتفاع والانخفاض، ومن خلال النتائج سجلت كأعلى نسبة سنة 2007 بمعدل 66% بمقابل أدنى نسبة سنة 2002، بمعدل 21% حيث أن هذا الانخفاض يدل على أن الشركة قادرة على تعويض الحوادث ولكن بوتيرة ضعيفة مما يصعب ذلك في ثقة زبائنها.

■ بالنسبة لمؤشر كفاية الأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث تتراوح النسبة ما بين 40% و 58% وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة مما يجعل ذلك حقوق المؤمنين غير مضمونة.

■ بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة: بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة ، فهذا المعدل يقيس لنا مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال الخاصة ، حيث عرفت النتائج في اغلب سنوات الدراسة تطورا مستمرا وفاق النسبة المحددة 100%، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2008 بمعدل 75% بمقابل أدنى نسبة سنة 2004 بمعدل 48% وهي نسبة بعيدة عن النسبة القانونية، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة .
- سابعا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب النشاط:

جدول رقم (3-29): مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة التوظيفات المالية	10%	7%	4%	5%	4%	5%	4%	9%	12%
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	53%	59%	60%	65%	70%	80%	91%	63%	73%
نسبة تكلفة الحوادث	31%	45%	50%	60%	58%	48%	56%	47%	57%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب النشاط خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

■ بالنسبة لمؤشر التوظيفات المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة نواتج المالية من إجمالي التوظيفات في تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث تتراوح النسبة ما بين 4% و 12% وهي نسبة مقبولة

نظرا لظروف الاستثمار في الجزائر التي تتميز بانخفاض في أسعار الفائدة وباعتبار كذلك واقع السوق المالي غير الفعال.

■ بالنسبة لمؤشر تغطية الالتزامات التقنية: حيث يقيس لنا هذا المؤشر ما مدى تغطية الالتزامات التقنية بقيمة الدولة (التوظيفات)، ومن خلال الجدول أعلاه يفسر أن المؤشر في تطور مستمر ، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 73% مقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 53%، ومن خلال هذه النتائج خلال سنوات الدراسة فهي تفوق النسبة التي حددها المشرع الجزائري ب 50% بعدما كانت 65%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة، وذلك مما يجعل حقوق المؤمنين في وضعية جيدة.

بالنسبة لمؤشر تكلفة الحوادث: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تكلفة الحوادث في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت كأعلى نسبة سنة 2004 بمعدل 60% بمقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 31% ، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة ، لذلك تلجأ الشركة إلى البحث عن نشاط استثماري من اجل تدعيم مركزها المالي .

- ثامنا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب المردودية:

جدول رقم (3-30): مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المر دودية التجارية	11%	10%	6%	7%	10%	14%	7%	20%	22%
المر دودية الاقتصادية	15%	10%	12%	11%	10%	9%	13%	12%	5%
المر دودية المالية	12%	15%	10%	12%	11%	10%	11%	15	20%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (02)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب المر دودية خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

● بالنسبة لمؤشر المر دودية التجارية: حيث تقيس لنا هذه النسبة المر دودية التي تحققها الشركة من خلال مبيعاتها، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 22% بمقابل أدنى نسبة سنة 2003 بمعدل 6%، وهذا الانخفاض راجع إلى تدهور أقساط التأمين (رقم الأعمال).

● بالنسبة لمؤشر المر دودية الاقتصادية: وتقيس لنا هذه النسبة على مدى كفاءة الأصل في الشركة، ومن خلال النتائج المحققة خلال فترة الدراسة أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض حيث حققت أعلى نسبة سنة 2001 بمعدل 15% بمقابل أدنى نسبة سنة 2009 بمعدل 5%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة. بالنسبة لمؤشر المر دودية المالية: وتقيس لنا العلاقة بين الأموال الخاصة المستثمرة وما تقدمه من وحده واحدة من النتيجة الصافية، وخلال فترة الدراسة نلاحظ أن المر دودية المالية قد حققت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 20% بمقابل أدنى نسبة سنتي 2003 و 2006 بمعدل 10%، وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للشركة.

(2) بالنسبة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) :

حيث تتمثل مؤشرات الأداء في المؤشرات التالية:

- أولا : التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير .

جدول رقم (3-31): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو رقم الأعمال	9%	8%	17%	31%	12%	2%	2%	14%	15%
معدل نمو القيمة المضافة	11%	17%	5%	8%	13%	-8%	-7%	12%	17%
معدل القيمة المضافة	20%	21%	28%	39%	39%	34%	31%	30%	36%
معدل الربح الصافي	3%	01%	3%	4%	5%	6%	8%	8%	9%
معدل نتيجة الاستغلال	8%	5%	3%	19%	20%	14%	10%	7%	8%
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	12%	13%	35%	61%	62%	57%	39%	41%	50%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

انطلاقا من دراستنا للنسب المالية المتعلقة بحسابات التسيير قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بينت النتائج ما يلي :

- بالنسبة لمؤشرات الديناميكية: شهد رقم الأعمال قبل تطبيق النظام المحاسبي ارتفاع وانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجل أكبر نسبة سنة 2004 بمعدل 31 %، مقابل أدنى نسبة سنتي 2006 ، 2007 بمعدل 2 %، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة في حصة الاكتتاب في أقساط التأمين، أما بالنسبة لمؤشر نمو القيمة المضافة فقد سجلت أدنى نسبة سنة 2007 بمعدل 7 %، بمقابل أعلى نسبة سنتي 2002 ، 2009 بمعدل 17 %.

- بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط: نلاحظ بالنسبة لوضعية مؤشر الربح الصافي شهد تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث سجل سنة 2009 كأعلى نسبة بمعدل 9 %، مقابل أدنى سنة 2002 بمعدل 1 % . ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن في رقم الأعمال والنتيجة الصافية، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فقد عرفت تطور ايجابي خلال سنوات الدراسة بأعلى معدل 20 % لسنة 2005 وأدنى معدل ب 3 % لسنة 2003.

- بالنسبة لمعدل الفائض الإجمالي للاستغلال (R8): الملاحظ أن المؤشر قبل تطبيق النظام المحاسبي عرف تطورا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 12 % مقابل أعلى نسبة سنة 2005 بمعدل 62 %، هذا مما يدل على أن كل من المصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ على جزء كبير من القيمة المضافة، هذا مما يستوجب على الشركة التحكم أكثر في تكاليف الاستغلال من خلال التوزيع الكفء للقيمة المضافة.

ثانيا: التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء الربحي (المر دودية).

جدول رقم (3-32): مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001-2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
(ROE) معدل العائد على حق الملكية	1%	1%	2%	3%	4%	6%	5%	7%	10%
(ROA) معدل العائد على الأصول	3%	2%	3%	1%	1%	3%	2%	3%	4%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	1%	2%	1%	2%	3%	4%	5%	5%	6%
(ROS) معدل العائد على المبيعات	3%	3%	3%	4%	5%	6%	8%	8%	9%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتمادا على مؤشرات الأداء المتعلقة بالأداء الربحي والمردودية قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية (ROE) : نلاحظ من خلال أعلاه ارتفاع وانخفاض في هذا المؤشر خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي حيث تتراوح ما بين 1 % و 10 % فالارتفاع يفسر بنمو نتيجة الصافية بمعدل أكبر من نمو الأموال الخاصة، أما الانخفاض فيعود إلى الانخفاض في النتيجة الصافية وارتفاع الأموال الخاصة ، ونلاحظ كذلك أن شركة التأمين SAA حققت معدلات منخفضة ، هذا مما يدل على سوء استغلال الأموال الخاصة.
- بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول (ROA): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع وانخفاض في هذا المعدل خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي، حيث بلغت أدنى معدل سنّي 2004 و 2005 ب 1 % بمقابل أعلى نسبة في كل نسبة سنة 2009 بمعدل 4 % أي أن كل 1 دينار من الأصول يولد 0.04 من النتيجة الصافية، وهي أيضا أقل من النسبة المعيارية المحددة 10 % وهذا مما يدل على عدم استغلال الشركة أصولها في هذه الفترة.
- بالنسبة لمؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل (R11): عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل بين الارتفاع والانخفاض خلال مرحلة قبل تطبيق النظام، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 6 % مقابل أدنى نسبة لسنتي 2001 و 2003 بمعدل 1 %، وبالتالي من خلال هذه النتائج عدم قدرة الشركة تغطية الموارد المستقرة.
- بالنسبة لمؤشر العائد على المبيعات (ROS) (R12): نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة تتراوح ما بين 3 % و 9 %، حيث يمكن أن يعكس الارتفاع النسبة انخفاض مبالغ في تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في تكلفة العمالة المباشرة.

ثالثا : التحليل بواسطة مؤشرات السيولة :

جدول رقم (3-33): مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة السيولة العامة	683%	486%	439%	402%	371%	327%	670%	633%	965%
نسبة التداول السريعة	680%	485%	437%	401%	370%	326%	669%	960%	955%
نسبة التداول النقدية	216%	185%	164%	153%	129%	124%	119%	122%	130%
تطور وأهمية رأس المال العامل	47%	58%	59%	62%	62%	67%	65%	53%	80%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتمادا على مؤشرات أداء السيولة خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لمؤشر السيولة العامة: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة أكبر من 100 % خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الشركة التأمين لو حولت الأصول المتداولة كليا إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل، وكونها أكبر من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل موجب وهذا مؤشر جيد للشركة.
- بالنسبة لمؤشر التداول السريعة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة سجلت أدنى نسبة سنة 2006 بمعدل 326 % بمقابل أعلى قيمة سنة 2008 بمعدل 960 % وسبب هذا الارتفاع خلال فترة الدراسة يعود إلى ارتفاع في حساب الزبائن والحسابات المرتبطة بهم، ومن اجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على شركة التأمين التركيز أكثر في سياسية تحصيل من زبائنها ويظهر لنا من خلال النسب المحسوبة أن الشركة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير وذلك مما يصعب على الشركة في تحصيل ديونها .
- بالنسبة لمؤشر التداول النقدية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول النقدية قد سجلت أعلى نسبة سنة 2001 بمعدل 216 % بمقابل أدنى نسبة سنة 2007 بمعدل 119 % خلال فترة الدراسة، ومن خلال هذه النسب يظهر لنا أن الشركة التأمين تحتفظ بفائض النقديات وهذا مؤشر غير جيد.
- بالنسبة لمؤشر تطور وأهمية رأس المال العامل (FR): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 80 % مقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 47 %، لكن ما نلاحظه أن قيمة هذا المؤشر موجب خلال فترات الدراسة، وهذا ما يؤكد

على أن الشركة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يوضح لنا على أن الشركة بمقدرتها على تغطية أصول الغير الجارية انطلاقا من الموال الدائمة التي بمقدرتها على تسديد جزء من ديون قصيرة الأجل.

رابعا : التحليل بواسطة مؤشرات الرفع المالي :

جدول رقم (3-34): مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 – 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة قابلية السداد	51%	54%	55%	53%	54%	53%	55%	52%	56%
نسبة الاستقلالية المالية	148%	162%	169%	162%	165%	169%	177%	146%	188%
نسبة الرافعة المالية	284%	298%	306%	303%	307%	316%	323%	283%	346%
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	86%	81%	78%	74%	74%	71%	81%	87%	89%
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	14%	19%	22%	26%	26%	29%	19%	13%	11%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتمادا على مؤشرات الرفع المالي خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر قابلية السداد: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة بين الانخفاض و الارتفاع خلال مجال الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنتي 2009 بمعدل 56 % مقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 51 %، ويفسر هذا الانخفاض إلى تقليل من المخاطر التي قد تتعرض له الشركة حيث نلاحظ أن جميع النسب أكثر من النسبة المعيارية والتي تقدر ب 50%، وهذا مما يدل على أن شركة التأمين (SAA) يمكن أن تواجه مخاطر وصعوبة في تسديد ديونها عند تاريخ استحقاقها.

- بالنسبة لمؤشر الاستقلالية المالية: ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة خلال سنوات الدراسة تتراوح ما بين 148 % و 188 % وهذا يدل على أن شركة التأمين متوازنة وبالتالي فهي مرتاحة ماليا بالوفاء بالتزاماتها دون اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى.

- بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية: إن ارتفاع مؤشر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة ، والذي يفسر لنا ما مدى ذهبت إليه شركة التأمين بالاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، حيث كانت مرتفعة وفاقت الواحد

حيث كانت النسبة تتراوح ما بين 284% 346%، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض في التكاليف الثابتة التي تتحملها الشركة .

● بالنسبة لمؤشر كل من الديون الطويلة والقصيرة إلى مجموع الديون: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة عرفت انخفاضا وارتفاعا خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الشركة تعتمد على الديون طويلة الأجل وبمعدلات أكثر من اعتمادها على الديون قصيرة الأجل، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة وبالتالي فهي غير مهددة بالالتزامات قصيرة الأجل.

خامسا : التحليل بواسطة مؤشرات أداء عناصر الاستغلال :

جدول رقم (3-35): مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 – 2009).

المؤشرات	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
معدل دوران الأصول	30%	32%	25%	25%	25%	23%	17%	15%	15%
معدل دوران الأموال الخاصة	95%	92%	81%	79%	78%	70%	53%	46%	42%
معدل دوران العملاء	202%	174%	244%	257%	248%	266%	361%	393%	241%
أهمية BFR	290%	418%	305%	194%	217%	194%	157%	144%	136%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	10%	5%	6%	8%	6%	6%	8%	13%	9%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتمادا على مؤشرات أداء عناصر الاستغلال خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر دوران الأصول: من خلال الجدول رقم (3-35) نلاحظ أن المعدل وعلى مدار السنة بين الانخفاض و الارتفاع ، حيث سجلت أدنى قيمة سنتي 2001 و 2002 بمعدل 15% بمقابل أعلى قيمة سنة 2008 بمعدل 32%، وخلال النتائج المحققة سجلت اقل من النسبة المعيارية ب 50% ولم تتجاوز الشركة هذه النسبة ، ويدل هذا على عدم كفاءة الشركة في استغلال أصولها وحتى تصل الشركة إلى مستوى أحسن ينبغي عليها استغلال جميع أصولها وبيع الغير المستخدم منها.

- بالنسبة لمؤشر دوران الأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه المؤشر في أول سنة من الدراسة، حيث كان 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.42 دينار من المبيعات ليصل سنة 2009 إلى 0.95 دينار هذا مما يدل على عدم كفاءة استغلال وإدارة الأموال الخاصة في توليد المبيعات.
 - بالنسبة لمؤشر دوران العملاء: نلاحظ في هذا المؤشر ارتفاع خلال سنوات الدراسة حيث سجلت اقل نسبة 174 % سنة 2008 إلى أن تصل أعلى سنة 2002 نسبة 393% وهذا مما يدل على تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها.
 - بالنسبة لمؤشر أهمية BFR: ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2007 بمعدل 305% مقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 136%، حيث أن الانخفاض غير جيد بالنسبة للشركة نتيجة لتحقيق دورة الاستغلال احتياج مالي.
 - بالنسبة لمؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات: ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2002 بمعدل 13% بمقابل أدنى نسبة سنة 2005 بمعدل 5% حيث يشير الارتفاع المعدل إلى ارتفاع نسبة المبيعات.
- سادسا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب الملاءة:
- جدول رقم (3-36): مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 - 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية	81%	82%	81%	73%	80%	76%	72%	81%	76%
نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال	243%	225%	193%	147%	131%	131%	128%	112%	115%
نسبة التعويضات من الديون التقنية	25%	27%	28%	29%	36%	37%	37%	48%	40%
نسبة كفاية الأموال الخاصة	63%	63%	61%	55%	58%	54%	51%	53%	45%
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	87%	81%	82%	83%	80%	84%	90%	88%	83%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب الملاءة خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

■ بالنسبة لمؤشر هامش الملاءة من الديون التقنية ورقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-36) أن مستوى هامش الملاءة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2002 بمعدل 82% بمقابل أدنى نسبة سنة 2007 بمعدل 72% وبالتالي الشركة قد حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا ويفوق تلك النسبة المحددة قانونيا، وهذا مما يدل على أن الشركة تتمتع بملاءة جيدة وهذا مما يزيد ثقة العملاء بهذه الشركة.

كما أن نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال بلغت أعلى نسبة سنة 2001 بمعدل 243% و أقل نسبة سنة 2008 بمعدل 112% ، وهذا مما يدل على اتساع في حجم نشاط الشركة من جهة، وإستراتيجية الشركة في تدعيم الأموال الخاصة من جهة أخرى.

■ بالنسبة لمؤشر التعويضات من الديون التقنية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التعويضات من الديون التقنية في الارتفاع خلال سنوات الدراسة ، ومن خلال النتائج سجلت كأعلى نسبة سنة 2008 بمعدل 48% بمقابل أدنى نسبة سنة 2001، بمعدل 25% حيث أن هذا المستوى يدل على أن الشركة قادرة على تعويض الحوادث ولكن بوتيرة ضعيفة مما يصعب ذلك في ثقة زبائنها.

■ بالنسبة لمؤشر كفاية الأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث تتراوح النسبة ما بين 45% و 63% وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة مما يجعل ذلك حقوق المؤمنين غير مضمونة.

■ بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2007 بمعدل 90% بمقابل أدنى نسبة سنة 2002 بمعدل 81% وهي نسبة بعيدة عن النسبة القانونية، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة.

سابعاً : التحليل بواسطة مؤشرات نسب النشاط:

جدول رقم (3-37): مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2009- 2001).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة التوظيفات المالية	9%	8%	6%	5%	5%	5%	6%	7%	7%
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	52%	62%	65%	60%	80%	73%	75%	70%	85%
نسبة تكلفة الحوادث	75%	74%	68%	58%	58%	63%	66%	66%	61%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتماداً على مؤشرات أداء نسب النشاط خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لمؤشر التوظيفات المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة نواتج المالية من إجمالي التوظيفات تتراوح النسبة ما بين 5% و 9% وهي نسبة مقبولة نظراً لظروف الاستثمار في الجزائر التي تتميز بانخفاض في أسعار الفائدة وباعتبار كذلك واقع السوق المالي غير الفعال.
- بالنسبة لمؤشر تغطية الالتزامات التقنية: من خلال الجدول أعلاه يفسر أن المؤشر في تطور مستمر ، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 85% مقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 52%، ومن خلال هذه النتائج خلال سنوات الدراسة فهي تفوق النسبة التي حددها المشرع الجزائري ب 50% بعدما كانت 65% ، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة، وذلك مما يجعل حقوق المؤمنین في وضعية جيدة.
- بالنسبة لمؤشر تكلفة الحوادث: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تكلفة الحوادث بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت كأعلى نسبة سنة 2003 بمعدل 68% بمقابل أدنى نسبة سنتي 2004 و 2005 بمعدل 58% ، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة، لذلك تلجأ الشركة إلى البحث عن نشاط استثماري من اجل تدعيم مركزها المالي.

ثامنا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب المرد ودية:

جدول رقم (3-38): مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2001 – 2009).

المؤشرات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المر دودية التجارية	3%	4%	6%	8%	5%	6%	8%	9%	11%
المر دودية الاقتصادية	2%	2%	3%	6%	6%	5%	3%	4%	9%
المر دودية المالية	5%	7%	9%	10%	7%	10%	12%	13%	14%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (01)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب المر دودية خلال فترة قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالنسبة لمؤشر المر دودية التجارية: من خلال الجدول أعلاه أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 11% بمقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 3%، وهذا الانخفاض راجع إلى تدهور أوضاع التأمين (رقم الأعمال).

- بالنسبة لمؤشر المر دودية الاقتصادية: من خلال النتائج المحققة خلال فترة الدراسة أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض حيث حققت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 9% بمقابل أدنى نسبة سنتي 2001 و 2002 بمعدل 2%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة.

- بالنسبة لمؤشر المر دودية المالية: خلال فترة الدراسة نلاحظ أن المر دودية المالية قد حققت أعلى نسبة سنة 2009 بمعدل 14% بمقابل أدنى نسبة سنة 2001 بمعدل 5%، وهذا مؤشر ايجابي بالنسبة للشركة.

المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية لشركات التأمين محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تحليل الوضعية المالية لشركات التأمين بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حتى تتمكن من إجراء المقارنة المرجعية بين الفترتين، إذ أن التشخيص المالي لشركات التأمين سوق يقودنا إلى معرفة أثر تطبيق النظام المحاسبي على أداء هذه الشركات، وعليه سوف نعتمد على تقييم الوضعية المالية للشركتين من خلال ما يلي:

1- بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT):

حيث تتمثل مؤشرات الأداء في المؤشرات التالية:

أولا : التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير .

جدول رقم (3-39): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق

النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 - 2019).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات
0.02	0.06	0.09-	0.07	0.03-	0.19	0.04	0.29	0.05-	0.24	معدل نمو رقم الأعمال
0.05	0.11	0.05	0.04	0.03-	0.03	0.14	0.04	0.13-	0.04	معدل نمو القيمة المضافة
0.55	0.54	0.52	0.45	0.46	0.46	0.56	0.36	0.44	0.48	معدل القمة المضافة
0.14	0.20	0.20	0.19	0.18	0.13	0.19	0.09	0.16	0.18	معدل الربح الصافي
0.14	0.20	0.20	0.19	0.18	0.13	0.21	0.05	0.13	0.16	معدل نتيجة الاستغلال
0.54	0.59	0.57	0.54	0.53	0.47	0.52	0.30	0.34	0.51	معدل الفائض الإجمالي للاستغلال

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

انطلاقا من دراستنا للنسب المالية المتعلقة بحسابات التسيير خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بينت النتائج ما يلي:

1- بالنسبة لمؤشرات الدينامكية: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو رقم الأعمال بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة ، حيث سجل أكبر نسبة سنة 2012 بمعدل 29 %، مقابل أدنى سنة 2017 بمعدل 9 %، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة في حصة الاكتتاب أقساط التأمين أما بالنسبة لمؤشر نمو القيمة المضافة فشهد تطور ايجابيا نحو الارتفاع خلال سنوات الدراسة ما عدا سنة 2011 الذي بلغ معدل 13- % أدنى نسبة، وأعلى نسبة سنة 2013 بمعدل 14 %.

2- بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط: نلاحظ بالنسبة لوضعية مؤشر الربح الصافي، انه شهد تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث سجل سنتي 2017، 2018 بمعدل 20 % كأعلى نسبة مقابل أدنى سنة 2012 بمعدل 9 %.

ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن في رقم الأعمال والنتيجة الصافية، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فقد عرفت تطور ايجابي خلال سنوات الدراسة بأعلى معدل 21 % لسنة 2013 وأدنى معدل ب 5 % لسنة 2012.

3- بالنسبة لمعدل الفائض الإجمالي للاستغلال: الملاحظ أن المؤشر عرف تطورا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 30 % مقابل أعلى نسبة سنة 2018 بمعدل 59 %، هذا مما يدل على أن كل من المصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ على جزء كبير من القيمة المضافة، هذا مما يستوجب على الشركة التحكم أكثر في تكاليف الاستغلال من خلال التوزيع الكفاء للقيمة المضافة.

ثانيا: التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء الربحي (المر دودية).

جدول رقم (3-40) : مؤشرات الأداء الربحي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل العائد على حق الملكية (ROE)	9%	8%	5%	11%	9%	10%	11%	11%	11%	10%
معدل العائد على الأصول (ROA)	6%	5%	3%	8%	6%	8%	7%	7%	7%	5%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	7%	6%	4%	8%	6%	7%	7%	8%	8%	6%
معدل العائد على المبيعات (ROS)	18%	16%	9%	19%	13%	18%	19%	22%	23%	21%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات الأداء المتعلقة بالأداء الربحي والمردودية خلال فترة النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية (ROE) : نلاحظ من خلال الجدول رقم (3-40) ارتفاع وانخفاض في هذا المؤشر خلال فترة الدراسة ، فالارتفاع يفسر بنمو نتيجة الصافية بمعدل أكبر من نمو الأموال الخاصة ، أما الانخفاض الحاصل في كل من السنوات 2012 ، 2014 ، 2019 فيعود إلى الانخفاض في النتيجة

الصافية وارتفاع الأموال الخاصة، ونلاحظ كذلك أن شركة التأمين حققت في ثلاثة سنوات الأولى من تطبيق النظام المحاسبي معدلات منخفضة وقل من النسبة المعيارية المحددة 10 %، هذا مما يدل على سوء استغلال الأموال الخاصة، أما باقي السنوات ماعدا سنة 2014 تحسنت نوعا ما حيث بلغت 11 % أي أن كل 1 دج من الأموال الخاصة يولد 0.11 من النتيجة الصافية.

- بالنسبة لمؤشر العائد على الأصول (ROA): نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع وانخفاض في هذا المعدل خلال فترة الدراسة، حيث بلغت أدنى معدل سنة 2012 ب 3 % بمقابل أعلى نسبة في كل من سنتي 2013، 2015 بمعدل 8 % أي أن كل 1 دينار من الأصول يولد 0.08 من النتيجة الصافية، وهي أيضا أقل من النسبة المعيارية المحددة 10 % وهذا مما يدل على ضعف وسوء استغلال الشركة أصولها.

- بالنسبة لمؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل: عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها في كل من السنوات 2013، 2017، 2018 بمعدل 8 % مقابل أدنى نسبة لسنة 2014 بمعدل 4 %، وبالتالي من خلال النتائج عدم مقدرة الشركة تغطية الموارد المستقرة.

- بالنسبة لمؤشر العائد على المبيعات (ROS): حيث توضح هذه العلاقة بين صافي إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويلاحظ من خلال الجدول أن النسبة في تطور ملحوظ خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2018 بمعدل 23 %، مقابل أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 9 %، حيث يمكن أن يعكس الارتفاع النسبة انخفاض مبالغ في تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في تكلفة العمالة المباشرة.

ثالثا : التحليل بواسطة مؤشرات السيولة :

جدول رقم (3-41) : مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019) .

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	%102	%119	%133	%135	%133	%148	%137	%134	%134	%120
نسبة التداول السريعة	%71	%85	%105	%103	%100	%122	%111	%100	%100	%82
نسبة التداول النقدية	%50	%62	%71	%76	%67	%79	%61	%53	%49	%37
تطور وأهمية رأس المال العامل	%111	%135	%165	%157	%152	%162	%136	%137	%136	%122

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات أداء السيولة خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

■ **بالنسبة لمؤشر السيولة العامة:** حيث تستخدم هذه النسبة لمقارنة الأصول باستحقاقية الخصوم في الأجل القصير، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة أكبر من 100 % خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الشركة التأمين لو حولت الأصول المتداولة كلياً إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 130 % في المتوسط، وكونها أكبر من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل موجب، وهذا مؤشر جيد للشركة، لكن مقابل ذلك أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا مما تلجأ إليه الشركة إلى الأموال الدائمة لتغطية العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل معالجة هذه النسبة لابد على الشركة الاهتمام بديون قصيرة الأجل التي لا تكفي لتغطية الأصول المتداولة.

■ **بالنسبة لمؤشر التداول السريعة:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة سجلت أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 71 % بمقابل أعلى قيمة سنة 2015 بمعدل 122 % وسبب هذا الارتفاع خلال فترة الدراسة يعود إلى ارتفاع في حساب الزبائن والحسابات المرتبطة بهم ، ومن أجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على شركة التأمين التركيز أكثر في سياسية تحصيل من زبائنها ويظهر لنا من خلال النسب المحسوبة أن الشركة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير وذلك مما يصعب على الشركة في تحصيل ديونها.

- بالنسبة لمؤشر التداول النقدي: من خلال الجدول رقم (3-41) نلاحظ أن نسبة التداول النقدية قد سجلت أعلى نسبة سنة 2011 بمعدل 62 % بمقابل أدنى نسبة سنة 2019 بمعدل 37 % خلال فترة الدراسة، ومن خلال هذه النسب يظهر لنا أن الشركة التأمين لم تحتفظ بفائض النقديات وهذا مؤشر جيد.
- بالنسبة لمؤشر تطور وأهمية رأس المال العامل (FR): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة في تحسن مستمر وهذا في السنوات (2010 ، 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015) لتتخفص في السنة 2016 إلى أن تتخفص سنة 2019، لكن ما نلاحظه أن قيمة هذا المؤشر موجب خلال فترات الدراسة، وبالتالي فهذا الانخفاض لا يشكل خطورة على الشركة لان بنية رأس المال العامل جد معتبرة، وهذا ما يؤكد على أن الشركة تمتلك هامش آمان، وهذا ما يوضح لنا على أن الشركة بمقدرتها على تغطية أصول الغير الجارية انطلاقا من الموال الدائمة التي بمقدرتها على تسديد جزء من ديون قصيرة الأجل.

رابعا : التحليل بواسطة مؤشرات الرفع المالي :

جدول رقم (3-42): مؤشرات الرفع المالي للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة قابلية السداد	47%	46%	47%	45%	44%	42%	40%	41%	41%	41%
نسبة الاستقلالية المالية	126%	122%	131%	129%	129%	127%	120%	123%	122%	129%
نسبة الرافعة المالية	268%	266%	281%	285%	291%	301%	297%	299%	300%	312%
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	88%	98%	95%	87%	90%	86%	84%	79%	83%	83%
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	12%	2%	5%	13%	10%	14%	16%	21%	17%	17%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات الرفع المالي خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر قابلية السداد: من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة بين الانخفاض و الارتفاع خلال مجال الدراسة ، حيث سجلت أعلى نسبة في كل من سنتي 2010 ، 2012 بمعدل 47 % مقابل أدنى نسبة سنة 2016 بمعدل 40 %، ويفسر هذا الانخفاض إلى تقليل من المخاطر التي قد تتعرض له الشركة، حيث نلاحظ أن جميع النسب اقل من النسبة المعيارية والتي تقدر ب 50% وهذا مما يدل على أن شركة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

● بالنسبة لمؤشر الاستقلالية المالية: حي تقيس هذه النسبة على مدى اعتماد شركة التأمين على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة خلال سنوات الدراسة تفوق 100%، وهذا لوضعية جيدة بالنسبة للشركة حيث لا تضطر الحصول على القروض.

● بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية: إن ارتفاع مؤشر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة ، والذي يفسر لنا ما مدى ذهبت إليه شركة التأمين بالاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، حيث كانت مرتفعة وفاقت الواحد حيث سجل لكبر نسبة سنة 2019 بمعدل 312 %، وقل نسبة سنة 2011 بمعدل 266 %، وهذا سوف يدي إلى انخفاض في التكاليف الثابتة التي تتحملها الشركة .

● بالنسبة لمؤشر كل من الديون الطويلة والقصيرة إلى مجموع الديون: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة عرفت انخفاضا وارتفاعا خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الشركة تعتمد على الديون طويلة الأجل وبمعدلات أكثر من اعتمادها على الديون قصيرة الأجل، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة وبالتالي فهي غير مهددة بالالتزامات قصيرة الأجل.

خامسا : التحليل بواسطة مؤشرات أداء عناصر الاستغلال :

جدول رقم (3-43): مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول	%20	%18	%21	%20	%22	%20	%20	%17	%16	%15
معدل دوران الأموال الخاصة	%53	%47	%58	%57	%65	%59	%59	%50	%49	%47
معدل دوران العملاء	%61	%71	%77	%68	%63	%79	%88	%105	%114	%118
أهمية BFR	%127	%82	%91	%129	%119	%149	%142	%111	%93	%84
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	%74	%88	%65	%72	%66	%56	%53	%84	%86	%102

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات أداء عناصر الاستغلال خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر دوران الأصول: حيث يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأصول، ومن خلال الجدول رقم (3-43) نلاحظ أن المعدل وعلى مدار السنة بين الانخفاض والارتفاع حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2019 بمعدل 15% بمقابل أعلى قيمة سنة 2014 بمعدل 22% وخلال النتائج المحققة سجلت اقل من النسبة المعيارية ب 50% ولم تتجاوز الشركة هذه النسبة ويدل هذا على عدم كفاءة الشركة في استغلال أصولها وحتى تصل الشركة إلى مستوى أحسن ينبغي عليها استغلال جميع أصولها وبيع الغير المستخدم منها .
- بالنسبة لمؤشر دوران الأموال الخاصة: بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة ، فهذا المعدل يقيس لنا مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال الخاصة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ انه في أول سنة من مجال الدراسة كان كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.53 من المبيعات ، حيث سجلت الشركة انخفاض ثم ارتفاعا لتبلغ سنتي 2015 ، 2016 نسبة 0.59 دينار من المبيعات .
- بالنسبة لمؤشر دوران العملاء: نلاحظ في هذا المؤشر ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت في أول سنة من الدراسة نسبة 61 % إلى أن تصل آخر سنة من الدراسة نسبة 118%، وهذا مما يدل على تحسن إدارة الشركة في تحصيل ديونها.
- بالنسبة لمؤشر أهمية BFR: حيث تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة استخدام الاحتياج في رأس المال العامل لتوليد المنتجات، حيث كلما زادت معدلات دوران الاحتياجات في رأس المال العامل كلما تضاعف الإنتاج بمقدار عدد مرات الأموال المستخدمة في تمويل المنتجات، ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2015 بمعدل 149% مقابل أدنى نسبة سنة 2011 بمعدل 82%، حيث أن الانخفاض غير جيد بالنسبة للشركة نتيجة لتحقيق دورة الاستغلال احتياج مالي.
- بالنسبة لمؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات: حيث يستخدم هذا المؤشر لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة ، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة في تطور مستمر حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 102% بمقابل أدنى نسبة سنة 2013 بمعدل 72% حيث يشير الارتفاع المعدل إلى ارتفاع نسبة المبيعات.

- سادسا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب الملاءة:

جدول رقم (3-44): مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 -2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية	%249	%257	%268	%280	%288	%289	%315	%324	%322	%320
نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال	%366	%413	%334	%343	%303	%326	%315	%364	%373	%392
نسبة التعويضات من الديون التقنية	%39	%39	%54	%41	%57	%52	%61	%49	%44	%41
نسبة كفاية الأموال الخاصة	%93	%96	%89	%102	%93	%99	%106	%120	%123	%122
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	%120	%103	%85	%89	%95	%88	%108	%107	%109	%125

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب الملاءة خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

■ بالنسبة لمؤشر هامش الملاءة من الديون التقنية ورقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى هامش الملاءة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2017 بمعدل %324 بمقابل أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل %249، وبالتالي الشركة قد حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا ويفوق تلك النسبة المحددة قانونيا بأضعاف ، وهذا مما يدل على أن الشركة تمتاز بملاءة جيدة وهذا مما يزيد ثقة العملاء بهذه الشركة .

كما أن نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة ؛ حيث تتراوح ما بين %315 و %413، وهذا راجع إلى اتساع في حجم نشاط الشركة من جهة ، وإستراتيجية الشركة في تدعيم الأموال الخاصة من جهة أخرى.

■ بالنسبة لمؤشر التعويضات من الديون التقنية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التعويضات من الديون التقنية بين الارتفاع والانخفاض، ومن خلال النتائج سجلت كأعلى نسبة سنة 2016 بمعدل %61 بمقابل أدنى نسبة كل من سنتي 2010، 2011 بمعدل %39 حيث أن هذا الانخفاض يدل على أن الشركة قادرة على تعويض الحوادث ولكن بوتيرة ضعيفة مما يصعب ذلك في ثقة زبائنها .

- بالنسبة لمؤشر كفاية الأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ، حيث تتراوح النسبة ما بين 89% و 123% وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة مما يجعل ذلك حقوق المؤمنین مضمونة ، وتزيد الثقة كبيرة جدا لزبائننا.
- بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة: بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة، فهذا المعدل يقيس لنا مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال الخاصة، حيث عرفت النتائج في اغلب سنوات الدراسة تطورا مستمرا وفاقت النسبة المحددة 100%، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 125% بمقابل أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 85% وهي نسبة مقربة ل 100% وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة.

سابعاً : التحليل بواسطة مؤشرات نسب النشاط:

جدول رقم (3-45): مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التوظيفات المالية	3%	3%	3%	3%	3%	3%	4%	4%	4%	5%
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	98%	116%	124%	135%	154%	170%	160%	203%	188%	192%
نسبة تكلفة الحوادث	58%	63%	68%	50%	59%	59%	61%	55%	51%	50%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب النشاط خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر التوظيفات المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة نواتج المالية من إجمالي التوظيفات في تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث تتراوح النسبة ما بين 3% و 5% وهي نسبة مقبولة نظرا لظروف الاستثمار في الجزائر التي تتميز بانخفاض في أسعار الفائدة وباعتبار كذلك واقع السوق المالي غير الفعال.
- بالنسبة لمؤشر تغطية الالتزامات التقنية: حيث يقيس لنا هذا المؤشر ما مدى تغطية الالتزامات التقنية بقيم الدولة (التوظيفات)، ومن خلال الجدول أعلاه يفسر أن المؤشر في تطور مستمر، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2017 بمعدل 203% مقابل أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 98%، ومن خلال هذه النتائج خلال سنوات الدراسة فهي تفوق النسبة التي حددها المشرع الجزائري ب 50% بعدما كانت 65%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة، وذلك مما يجعل حقوق المؤمنین في وضعية جيدة.

■ بالنسبة لمؤشر تكلفة الحوادث: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تكلفة الحوادث في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت كأعلى نسبة سنة 2012 بمعدل 68% بمقابل أدنى نسبة في كل من سنتي 2013 و 2019، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة ، لذلك تلجأ الشركة إلى البحث عن نشاط استثماري من اجل تدعيم مركزها المالي.

– ثامنا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب المرد ودية:

جدول رقم (3-46): مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الجزائرية للتأمين (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019).

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات
%30	%32	%29	%24	%24	%22	%29	%11	%15	%25	المر دودية التجارية
%8	%10	%10	%10	%11	%9	%12	%4	%4	%8	المر دودية الاقتصادية
%10	%11	%11	%11	%10	%9	%11	%5	%8	%9	المر دودية المالية

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (04)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب المر دودية خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر المر دودية التجارية: حيث تقيس لنا هذه النسبة المر دودية التي تحققها الشركة من خلال مبيعاتها ، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 30% بمقابل أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 11%، وهذا الانخفاض راجع إلى تدهور أقساط التأمين (رقم الأعمال).

- بالنسبة لمؤشر المر دودية الاقتصادية: وتقيس لنا هذه النسبة على مدى كفاءة الأصل في الشركة ، ومن خلال النتائج المحققة خلال فترة الدراسة أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض حيث حققت أعلى نسبة سنة 2015 بمعدل 12% بمقابل أدنى نسبة في كل من سنتي 2011 ، 2012 بمعدل 4%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة .

- بالنسبة لمؤشر المر دودية المالية: وتقيس لنا العلاقة بين الأموال الخاصة المستثمرة وما تقدمه من وحده واحدة من النتيجة الصافية، وخلال فترة الدراسة نلاحظ أن المر دودية المالية قد حققت أعلى نسبة في كل من

السنوات (2013، 2016، 2017، 2018). بمعدل 11% بمقابل أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 5% ، وهذا مؤشر ايجابي بالنسبة للشركة.

2- بالنسبة للشركة الوطنية للتأمين (SAA):

حيث تتمثل مؤشرات الأداء في المؤشرات التالية:

- أولا : التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير .

جدول رقم (3-47): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل نمو رقم الأعمال	2%	8%	5%	19%	3%	1%	-1%	1%	1%	5%
معدل نمو القيمة المضافة	28%	-3%	-14%	4%	-1%	-7%	11%	-3%	7%	12%
معدل القمة المضافة	43%	38%	32%	38%	36%	33%	38%	37%	39%	42%
معدل الربح الصافي	18%	14%	9%	14%	14%	14%	13%	14%	12%	9%
معدل نتيجة الاستغلال	16%	9%	3%	12%	10%	11%	10%	8%	9%	3%
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	48%	32%	16%	38%	36%	31%	41%	40%	43%	34%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

انطلاقا من دراستنا للنسب المالية المتعلقة بحسابات التسيير خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) بينت النتائج ما يلي:

- بالنسبة لمؤشرات الدينامكية: من خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو رقم الأعمال بين الزيادة والنقصان خلال سنوات الدراسة، حيث سجل أكبر نسبة سنة 2013 بمعدل 19% مقابل أدنى سنة 2016 بمعدل 1%، ويعود سبب الارتفاع إلى زيادة في حصة الاكتتاب أقساط التأمين، أما بالنسبة لمؤشر نمو القيمة المضافة فشهد تطور ايجابيا نحو الارتفاع خلال سنوات الذي بلغ معدل 43% كأعلى نسبة سنة 2010، وأدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 32%.

● بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط: نلاحظ بالنسبة لوضعية مؤشر الربح الصافي ، انه شهد تطورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة، حيث سجل سنة 2010 معدل 18 % كأعلى نسبة مقابل ادني سنتي 2012، 2019 بمعدل 9 %.

ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن في رقم الأعمال والنتيجة الصافية ، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فقد عرفت تطور ايجابي خلال سنوات الدراسة بأعلى معدل 16 % لسنة 2010 وأدنى معدل ب 3 % لسنتي 2012 و 2019 .

● بالنسبة لمعدل الفائض الإجمالي للاستغلال: الملاحظ أن المؤشر عرف تطورا خلال سنوات الدراسة حيث سجلت أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 16 % مقابل أعلى نسبة سنة 2016 بمعدل 41 %، هذا مما يدل على أن كل من المصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ على جزء كبير من القيمة المضافة، هذا مما يستوجب على الشركة التحكم أكثر في تكاليف الاستغلال من خلال التوزيع الكفاء للقيمة المضافة.

ثانيا : التشخيص والتحليل بمؤشرات الأداء الربحي (المر دودية) .

جدول رقم (3-48) : مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019) .

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	المؤشرات
%6	%8	%9	%9	%10	%11	%11	%6	%10	%14	معدل العائد على حق الملكية (ROE)
%6	%7	%9	%7	%10	%10	%10	%6	%9	%13	معدل العائد على الأصول (ROA)
%4	%5	%6	%6	%8	%8	%9	%5	%8	%11	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل
%9	%12	%14	%13	%14	%14	%14	%9	%14	%18	معدل العائد على المبيعات (ROS)

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات الأداء المتعلقة بالأداء الربحي والمر دودية خلال فترة النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر العائد على حق الملكية (ROE) : نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ارتفاع وانخفاض في هذا المؤشر خلال فترة الدراسة ، فالارتفاع يفسر بنمو نتيجة الصافية بمعدل أكبر من نمو الأموال الخاصة، أما

الانخفاض فيعود إلى الانخفاض في النتيجة الصافية وارتفاع الأموال الخاصة، ونلاحظ كذلك أن الشركة الوطنية للتأمين (SAA) حققت في كل من السنوات (2012، 201، 2017، 2018، 2019) معدلات منخفضة وقل من النسبة المعيارية المحددة 10 %، هذا مما يدل على سوء استغلال الأموال الخاصة، أما عن باقي السنوات 2014 تحسنت نوعا ما حيث بلغت أعلى نسبة بمعدل 14 % سنة 2010 وهي سنة بداية تطبيق النظام المحاسبي، أي أن كل 1 دج من الأموال الخاصة يولد 0.14 من النتيجة الصافية.

- بالنسبة لمؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل: عرف مؤشر العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها في كل من السنوات 2013، 2014، 2015 على التوالي بمعدل 10 % مقابل أدنى نسبة لسنتي 2012 و 2019 بمعدل 6%، ما يفسر هذا عدم مقدرة الشركة على تغطية الموارد المستقرة.

- بالنسبة لمؤشر العائد على المبيعات (ROS): حيث توضح هذه العلاقة بين صافي إيرادات المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة، ويلاحظ من خلال الجدول أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2010 بمعدل 23 %، مقابل أدنى نسبة لسنتي 2012 و 2019 بمعدل 9 %، حيث يمكن أن يعكس الارتفاع النسبة انخفاض مبالغ في تكلفة الخدمات المستخدمة في الإنتاج أو في تكلفة العمالة المباشرة.

- ثالثا : التحليل بواسطة مؤشرات السيولة :

جدول رقم (3-49): مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 - 2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة السيولة العامة	%834	%641	%824	%475	%622	%761	%580	%542	%396	%650
نسبة التداول السريعة	%631	%461	%665	%391	%502	%642	%516	%491	%340	%569
نسبة التداول النقدية	%274	%142	%187	%121	%133	%123	%107	%96	%90	%112
تطور وأهمية رأس المال العامل	%058	%61	%62	%61	%63	%68	%68	%76	%79	%92

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات أداء السيولة خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

■ بالنسبة لمؤشر السيولة العامة: حيث تستخدم هذه النسبة لمقارنة الأصول باستحقاقية الخصوم في الأجل القصير، حيث نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه النسبة أكبر من 100 % خلال فترة الدراسة، وهذا يعني أن الشركة التأمين لو حولت الأصول المتداولة كلياً إلى سيولة فإنها تغطي الديون قصيرة الأجل بنسبة 632 % في المتوسط، وكونها أكبر من الواحد فإنها تدل على أن رأس المال العامل موجب ، وهذا مؤشر جيد للشركة، لكن مقابل ذلك أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة ، وهذا مما تلجأ إليه الشركة إلى الأموال الدائمة لتغطية العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل معالجة هذه النسبة لا بد على الشركة الاهتمام بديون قصيرة الأجل التي لا تكفي لتغطية الأصول المتداولة.

■ بالنسبة لمؤشر التداول السريعة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة السريعة سجلت تطوراً ملحوظاً خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة 2015 بمعدل 642 % بمقابل أدنى نسبة سنة 2013 بمعدل 391 %، وسبب هذا الارتفاع خلال فترة الدراسة يعود إلى ارتفاع في حساب الزبائن والحسابات المرتبطة بهم، ومن أجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على شركة التأمين التركيز أكثر في سياسية تحصيل من زبائنها ، ويظهر لنا من خلال النسب المحسوبة أن الشركة مبالغة في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير وذلك مما يصعب على الشركة في تحصيل ديونها.

■ بالنسبة لمؤشر التداول النقدية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التداول النقدية قد بلغت نسبة 1.39 % في المتوسط خلال فترة الدراسة ، ومن خلال هذه النسب يظهر لنا أن الشركة التأمين تحتفظ بفائض النقديات وهذا مؤشر غير جيد.

■ بالنسبة لمؤشر تطور وأهمية رأس المال العامل (FR): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 92 % مقابل أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 58 %، لكن ما نلاحظه أن قيمة هذا المؤشر موجب خلال فترات الدراسة، وهذا ما يؤكد على أن الشركة تمتلك هامش أمان، وهذا ما يوضح لنا على أن الشركة بمقدرتها على تغطية أصول الغير الجارية انطلاقاً من الموال الدائمة التي بمقدرتها على تسديد جزء من ديون قصيرة الأجل.

- رابعا : التحليل بواسطة مؤشرات الرفع المالي :

جدول رقم (3-50): مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 - 2019) .

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة قابلية السداد	%47	%44	%44	%42	%41	%38	%31	%33	%34	%33
نسبة الاستقلالية المالية	%118	%114	%112	%105	%99	%93	%85	%85	%82	%79
نسبة الرافعة المالية	%253	%259	%255	%252	%241	%245	%273	%253	%240	%243
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	%96	%95	%96	%93	%95	%94	%91	%89	%88	%88
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	%4	%5	%4	%7	%5	%6	%9	%11	%12	%12

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات الرفع المالي خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية:

● بالنسبة لمؤشر قابلية السداد: من خلال الجدول نلاحظ أن النسبة بين الانخفاض و الارتفاع خلال مجال الدراسة ، حيث سجلت أعلى نسبة في كل من سنة 2010 بمعدل 47 % مقابل أدنى نسبة سنة 2016 بمعدل 31 %، ويفسر هذا الانخفاض إلى تقليل من المخاطر التي قد تتعرض له الشركة، حيث نلاحظ أن جميع النسب اقل من النسبة المعيارية والتي تقدر ب 50%، وهذا مما يدل على أن شركة التأمين قادرة على الوفاء بالتزاماتها.

● بالنسبة لمؤشر الاستقلالية المالية: حي تقيس هذه النسبة على مدى اعتماد شركة التأمين على أموال الغير كمصدر من مصادر التمويل، ومن خلال الجدول نلاحظ أن كل من السنوات من 2010 إلى غاية سنة 2014 تفوق 100%، وهذا لوضعية جيدة بالنسبة للشركة حيث لا تضطر الحصول على القروض، أما عن باقي السنوات انخفضت بنسبة قليلة عن النسبة المحددة وهذا راجع ارتفاع في حجم الديون لدى الشركة.

● بالنسبة لمؤشر الرافعة المالية: إن ارتفاع مؤشر الرافعة المالية خلال سنوات الدراسة ، والذي يفسر لنا ما مدى ذهبت إليه شركة التأمين بالاعتماد على أموال الغير في تمويل احتياجاتها، حيث كانت مرتفعة وفاقت الواحد حيث سجل أكبر نسبة سنة 2011 بمعدل 259 %، و اقل نسبة سنة 2018 بمعدل 240 %، وهذا سوف يؤدي إلى انخفاض في التكاليف الثابتة التي تتحملها الشركة.

• بالنسبة لمؤشر كل من الديون الطويلة والقصيرة إلى مجموع الديون (R20-R21): من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة عرفت انخفاضا وارتفاعا خلال سنوات الدراسة، حيث نلاحظ أن الشركة تعتمد على الديون طويلة الأجل وبمعدلات أكثر من اعتمادها على الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر جيد للمؤسسة وبالتالي فهي غير مهددة بالالتزامات قصيرة الأجل.

خامسا : التحليل بواسطة مؤشرات أداء عناصر الاستغلال :

جدول رقم (3-51): مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل دوران الأصول	%29	%29	%29	%32	%32	%30	%25	%26	%27	%26
معدل دوران الأموال الخاصة	%75	%74	%74	%80	%78	%74	%67	%66	%64	%64
معدل دوران العملاء	%9	%11	%12	%12	%14	%21	%27	%30	%32	%34
أهمية BFR	%68	%71	%72	%78	%87	%91	%74	%82	%91	%92
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	%12	%15	%10	%8	%8	%10	%8	%7	%9	%12

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات أداء عناصر الاستغلال خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر دوران الأصول: ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المعدل وعلى مدار السنة بين الانخفاض و الارتفاع ، حيث سجلت أدنى قيمة سنة 2016 بمعدل 25% بمقابل أعلى قيمة سنتي 2013 و 2014 بمعدل 32%، وخلال النتائج المحققة سجلت اقل من النسبة المعيارية ب 50% ولم تتجاوز الشركة هذه النسبة، ويدل هذا على عدم كفاءة الشركة في استغلال أصولها وحتى تصل الشركة إلى مستوى أحسن ينبغي عليها استغلال جميع أصولها وبيع الغير المستخدم منها.

- بالنسبة لمؤشر دوران الأموال الخاصة: ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤشر بين الارتفاع والانخفاض، حيث حققت الشركة في أول سنة من بداية تطبيق النظام المحاسبي كان كل 1 دينار من الأموال الخاصة يولد 0.75 من المبيعات، إلى أن يبلغ أعلى نسبة سنة 2013 نسبة 0.80 دينار من المبيعات.

- بالنسبة لمؤشر دوران العملاء: نلاحظ في هذا المؤشر ارتفاع مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت في أول سنة من الدراسة نسبة 9 % إلى أن تصل آخر سنة من الدراسة نسبة 34% ، وهذا مما يدل على أن إدارة الشركة غير متحكمة في تحصيل ديونها.

- بالنسبة لمؤشر أهمية **BFR**: حيث ومن خلال الجدول نلاحظ أن النسبة في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 92% مقابل أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 68%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة نتيجة لتحقيق دورة الاستغلال احتياج مالي.

- بالنسبة لمؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات: ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2011 بمعدل 15% مقابل أدنى نسبة سنة 2017 بمعدل 7% حيث يشير الارتفاع المعدل إلى ارتفاع نسبة المبيعات.

سادسا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب الملاءة:

جدول رقم (3-52) : مؤشرات أداء نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 - 2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية	94%	102%	88%	101%	107%	95%	125%	136%	146%	150%
نسبة هامش الملاءة من قم الأعمال	143%	149%	144%	127%	131%	136%	145%	153%	164%	165%
نسبة التعويضات من الديون التقنية	33%	38%	37%	44%	46%	41%	46%	49%	46%	45%
نسبة كفاية الأموال الخاصة	66%	67%	60%	69%	71%	67%	88%	90%	96%	98%
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	212%	211%	207%	208%	200%	189%	213%	186%	182%	161%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب الملاءة خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر هامش الملاءة من الديون التقنية ورقم الأعمال: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مستوى هامش الملاءة في تطور مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 150% بمقابل أدنى نسبة سنة 2012 بمعدل 88%، وبالتالي الشركة قد حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا ويفوق تلك النسبة المحددة قانونيا بأضعاف، وهذا مما يدل على أن الشركة تتمتع بملاءة جيدة وهذا مما يزيد ثقة العملاء بهذه الشركة.

كما أن نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة ؛ حيث تتراوح ما بين 131% و 165%، وهذا راجع إلى اتساع في حجم نشاط الشركة من جهة، وإستراتيجية الشركة في تدعيم الأموال الخاصة من جهة أخرى.

■ بالنسبة لمؤشر التعويضات من الديون التقنية: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة التعويضات من الديون التقنية بين الارتفاع والانخفاض، ومن خلال النتائج سجلت كأعلى نسبة سنة 2017 بمعدل 49% بمقابل أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 39% حيث أن هذا الانخفاض يدل على أن الشركة قادرة على تعويض الحوادث ولكن بوتيرة ضعيفة مما يصعب ذلك في ثقة زبائنها .

■ بالنسبة لمؤشر كفاية الأموال الخاصة: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة كفاية الأموال الخاصة في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ، حيث تتراوح النسبة ما بين 60% و 98%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة مما يجعل ذلك حقوق المؤمنین مضمونة ، وتزيد الثقة كبيرة جدا لزبائنها.

بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة: بالنسبة لمؤشر الأصول الثابتة للأموال الخاصة فهذا المعدل يقيس لنا مدى كفاءة الإدارة في استغلال الأموال الخاصة، حيث عرفت النتائج في اغلب سنوات الدراسة تطورا مستمرا وفاق النسبة المحددة 100%، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2016 بمعدل 213% بمقابل أدنى نسبة سنة 2019 بمعدل 161%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة.

سابعا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب النشاط:

جدول رقم (3-53): مؤشرات أداء نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010-2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
نسبة التوظيفات المالية	3%	3%	4%	3%	3%	3%	3%	5%	4%	4%
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	50%	49%	47%	57%	66%	63%	104%	98%	98%	125%
نسبة تكلفة الحوادث	51%	56%	61%	55%	57%	59%	53%	55%	52%	50%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب النشاط خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

■ بالنسبة لمؤشر التوظيفات المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة نواتج المالية من إجمالي التوظيفات في تحسن مستمر خلال سنوات الدراسة ؛ حيث تتراوح النسبة ما بين 3% و 5% وهي نسبة مقبولة

نظرا لظروف الاستثمار في الجزائر التي تتميز بانخفاض في أسعار الفائدة وباعتبار كذلك واقع السوق المالي غير الفعال.

■ بالنسبة لمؤشر تغطية الالتزامات التقنية: ومن خلال الجدول أعلاه يفسر أن المؤشر في تطور مستمر، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2019 بمعدل 125% مقابل أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 47%، ومن خلال هذه النتائج خلال سنوات الدراسة فهي تفوق النسبة التي حددها المشرع الجزائري ب 50% بعدما كانت 65% مع عدا سنة 2011 و 2012 وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة، وذلك مما يجعل حقوق المؤمنين في وضعية جيدة.

بالنسبة لمؤشر تكلفة الحوادث: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة تكلفة الحوادث في تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت كأعلى نسبة سنة 2012 بمعدل 61% بمقابل أدنى نسبة سنة 2019 بمعدل 50%، وهذا مؤشر غير جيد بالنسبة للشركة من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة، لذلك تلجأ الشركة إلى البحث عن نشاط استثماري من اجل تدعيم مركزها المالي.

ثامنا : التحليل بواسطة مؤشرات نسب المرد ودية:

جدول رقم (3-54): مؤشرات أداء نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة (2010 – 2019).

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
المر دودية التجارية	18%	14%	9%	14%	14%	14%	13%	14%	12%	9%
المر دودية الاقتصادية	12%	6%	2%	9%	7%	8%	6%	5%	5%	2%
المر دودية المالية	14%	10%	6%	11%	11%	10%	9%	9%	8%	6%

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الشركة الواردة في الملحق رقم (03)

اعتمادا على مؤشرات أداء نسب المر دودية خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي توصلنا إلى النتائج التالية :

- بالنسبة لمؤشر المر دودية التجارية: ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 18 بمعدل 18% بمقابل أدنى نسبة سنتي 2012 و 2019 بمعدل 9%، وهذا الانخفاض راجع إلى تدهور أقساط التأمين (رقم الأعمال).

- بالنسبة لمؤشر المر دودية الاقتصادية: من خلال النتائج المحققة خلال فترة الدراسة أن النسبة بين الارتفاع والانخفاض حيث حققت أعلى نسبة سنة 2010 بمعدل 12% بمقابل أدنى نسبة في كل من سنتي 2012، 2019 بمعدل 2%، وهذا مؤشر جيد بالنسبة للشركة
- بالنسبة لمؤشر المر دودية المالية: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المر دوية المالية قد حققت أعلى نسبة سنة 2010 بمعدل 14% بمقابل أدنى نسبة سنتي و 2019 2012 بمعدل 6% وهذا مؤشر ايجابي بالنسبة للشركة.

خلاصة الفصل:

تم من خلال هذا الفصل الوقوف على واقع التأمين والأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية وقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي ساهم بالنهوض في السوق التأمين من خلال توفير معلومات محاسبية ومالية في شكل قوائم مالية في تحسين الأداء المالي، كما هو مبين في هذا الفصل عن الآثار الايجابية المترتبة من تطبيق النظام المحاسبي المالي على مؤشرات الأداء المالي التقليدية والحديثة، والذي قد ساهمت بشكل كلي في تحسين جوانب الأداء المالي، مع التأكيد على وجود مؤشرات مالية جيدة وحسنة كونها شركات التأمين بالدرجة الأولى، الأمر الذي يشير إلى انه توجد علاقة معنوية بين تطبيق النظام المحاسبي المالي والأداء المالي مع استخراج دالة التمييز لإبراز تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي من خلال تحقيق أهداف التحليل التمييزي وهذا ما سنسعى إبرازه في الفصل اللاحق الذي يتناول عملية قياس، وتقييم واختبار أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة من خلال إجراء مقارنة بين الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي وتحديد أهم المؤشرات المالية التي تأثرت من خلال تطبيق هذا النظام.

الفصل الرابع

تقييم وتتبع بالأداء المالي

لشركات التأمين الجزائرية

تمهيد:

بعد أن استعرضنا في الفصل السابق إلى تحليل اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة، ولوقوف على الوضعية المالية لشركات التأمين قبل وبعد التطبيق. وعليه فان عملية قياس اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لهاته الشركات، يتطلب إجراء عملية مقارنة بين الأداء المالي لشركات التأمين قبل تطبيق النظام المحاسبي والأداء المالي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث سنقوم بتقدير دوال تميز الأداء المالي للشركات التأمين في السوق الجزائري، بعد أن تم التعرض في الجانب النظري إلى الأسس النظرية والدراسات الميدانية والتطبيقية حول مختلف الأبعاد الاقتصادية والمالية ذات علاقة بموضوع الأداء المالي، باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AFD)، من خلال استخدام برنامج Spss نسخة 25.

المبحث الأول: التحليل المقارن لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي.

بعد تقييم الوضعية المالية للشركتين التأمين CAAT , SAA قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الفصل السابق، وعليه سوف نستعرض في هذا المبحث دراسة مقارنة بالاعتماد على كل المؤشرات الأداء المالي حب كل شركة التأمين من اجل الحكم على مدى تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات التأمين مجال الدراسة.

المطلب الأول: التحليل المقارن بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي للشركة التأمين. SAA

بعد تقييمنا للوضعية المالية للشركات عينة الدراسة ومعرفة أهم المؤشرات المالية عن وضعيتها قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي، ومنه سوف نستعرض في هذا المطلب نتائج دراسة المقارنة التي تم التوصل إليها حسب كل شركة التأمين.

أولاً: التحليل المقارن من خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير.

جدول رقم (4-1): مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	النطور	نسبة النطور %
معدل نمو رقم الأعمال	12,22%	4,4%	-7,82%	64-%
معدل نمو القيمة المضافة	7,56%	3,4%	-4,16%	55-%
معدل القمة المضافة	30,89%	37,6%	6,71%	21,73%
معدل الربح الصافي	13,1%	5,22%	7,88%	60,15-%
معدل نتيجة الاستغلال	10,44%	9,1%	-1,34%	12,87-%
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	41,11%	35,9%	-5,21%	12,68-%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-31)، (3-47)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- بالنسبة لمؤشرات الدينامكية: نلاحظ أن هناك تدهور كل من معدل نمو رقم الأعمال و القيمة المضافة للشركة التأمين مجال الدراسة من خلال انخفاض في رقم الأعمال ومعدل القيمة المضافة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، ومنه خلال هذين المؤشرين يمكن أن نقول على مدى تقدم الأداء المالي انه ضعيفا وهذا ما تؤكد المؤشرات فيما بعد، أما عن معدل القيمة المضافة فشهد تطورا إيجابيا، ويمثل هذا المؤشر أفضل معيار لمعرفة درجة التكامل الداخلي للشركة التأمين حيث بلغ في المتوسط بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 37,6 % مقارنة ب 30,89 % بنسبة ارتفاع 21,73 % .

● بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط : نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تدهورا في معدل الربح الصافي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ في المتوسط بنسبة 5.22 % مقارنة ب 13.1 % بنسبة انخفاض 15.60 - % ، وبالتالي فان مساهمة رقم الأعمال في تحقيق الربح في تراجع، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فشهد انخفاضا طفيفا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ في المتوسط النسبة 9.10 % مقارنة ب 10.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 12.87 - %

● بالنسبة لمعدل الفائض الإجمالي للاستغلال: من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن معدل الفائض الإجمالي للاستغلال عرف انخفاضا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط النسبة 35.09 % مقارنة ب 41.11 % بنسبة انخفاض تقدر ب 12.68 % ، وهذا يدل على أن حصة كل من مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم تستحوذ بجزء كبير في القيمة المضافة، وهذا يدل على أن الشركة تتحمل مصاريف كبيرة جدا اتجاه القيمة المضافة، مما يتطلب على الشركة التحكم أكثر في التكاليف المرتبطة بالاستغلال.

ثانيا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات الأداء الربحي (المر دودية).

جدول رقم (4-2): مؤشرات الأداء الربحي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
(ROE) معدل العائد على حق الملكية	4.33 %	9.4 %	5.07 %	116.92 %
(ROA) معدل العائد على الأصول	2.44 %	8.7 %	6.26 %	255.91 %
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	3.22 %	7 %	3.78 %	117.24 %
(ROS) معدل العائد على المبيعات	5.44 %	13.1 %	7.66 %	140.61 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم (3-32)، (3-48)

من خلال البيانات الواردة في الجدول علاه يتبين لنا النتائج التالية:

- بشكل عام أظهرت النتائج تطورا ايجابيا في المؤشرات الأداء الربحي المحقق خلال فترة النظام المحاسبي المالي.
- ارتفاع معدل العائد على حقوق الملكية للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلغ في المتوسط النسبة 9.4 % مقارنة ب 4.33 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 116.92 %، مما يدل على ارتفاع إنتاجية مجموع الأصول لحملة الأسهم قياسا بالإرباح الصافية.
- ارتفاع القدرة الربحية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) والتي تعتمد على معدل دوران الأصول من جهة وعلى الربح الإجمالي من جهة أخرى، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلف في متوسط النسبة 8.7 % مقارنة ب 2.44 % بنسبة ارتفاع 255.91 %، مما يدل في ارتفاع إنتاجية مجموع الأصول في توليد الأرباح.

- ارتفاع معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل ارتفاعا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 7 % مقارنة ب 3.22 % بنسبة ارتفاع 117.24 %، وبالتالي زيادة في مقدرة تحقيق النتائج.
- ارتفاع مؤشر صافي الربح المحقق على كل وحدة من المبيعات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 13.1 % مقارنة ب 7.66 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 140.61 % مما يدل على قوة فعالية الأنشطة العملية المتعلقة بدورة الاستغلال فيما تحققه المبيعات من الأرباح بعد تغطية تكلفتها.

ثالثا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات السيولة.

جدول رقم (3-4): مؤشرات السيولة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	النطور	نسبة النطور %
نسبة السيولة العامة	552.89 %	632.5 %	79.61 %	14.40 %
نسبة التداول السريعة	587 %	520.8 %	-66.20 %	-11.28 %
نسبة التداول النقدية	149.22 %	138.5 %	-10.72 %	-7.19 %
تطور وأهمية رأس المال العامل	61.44 %	68.8 %	7.36 %	11.97 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-3)، (3-49)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

✓ ارتفاع قدرة قابلية الأصول المتداولة للشركة محل الدراسة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال ما تشير إليه نسبة السيولة العامة، حيث بلغ متوسط النسبة 632.5 % مقارنة ب 552.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 14.40 % هذا مما يدل على مقدرة الشركة التأمين على مواجهة الديون القصيرة الأجل عند آجال استحقاقها.

✓ انخفاض نسبة التداول السريعة بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي، حيث بلغ متوسط النسبة 520.8 % مقارنة ب 587 % بنسبة انخفاض تقدر ب 11.28 % وتشير هذه النسبة إلى عدم مقدرة الشركة على تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق وهذا نظرا لارتفاع في قيمة حسابات الزبائن وبالتالي فان هذا النسبة تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع المخزونات.

✓ شهدت نسبة التداول النقدية انخفاض قليل بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلغ متوسط النسبة 138.5 % مقارنة ب 149.22 % بنسبة انخفاض تقدر ب 7.19 % وبالرغم من هذا الانخفاض إلا أن الشركة لديها متاحات كبيرة من اجل مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل.

✓ ارتفاع مؤشر أهمية رأس المال العامل، حيث بلغ متوسط النسبة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 68.8 % مقارنة ب 61.44% بنسبة ارتفاع تقدر ب 11.97%، هذا يدل على أن الأموال الدائمة كانت كافية لتغطية الأصول الثابتة، وبالتالي الشركة تمتلك هامش آمان هذا مما يعكس إيجابا على الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال.

رابعا : التحليل المقارن من خلال الرفع المالي.

جدول رقم (4-4): مؤشرات الرفع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة قابلية السداد	53.67%	38.7%	-14.97%	-27.89%
نسبة الاستقلالية المالية	165.11%	97.2%	-67.91%	-41.13%
نسبة الرافعة المالية	307.33%	251.4%	-55.93%	-18.20%
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	80.11%	92.5%	12.39%	15.46%
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	19.89%	7.5%	-12.39%	-62.29%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-34)، (3-50)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- انخفاض معدل قابلية السداد خلال فترة النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 38.7 % مقارنة ب 53.67 % بنسبة انخفاض تقدر ب 27.89 %، وبالتالي انخفاض هذه النسبة فان الشركة التأمين لن تواجه صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عند موعد استحقاقها.
- انخفاض نسبة الاستقلالية المالية بمعدل 41.13 % خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي انخفاض الديون المالية كمصدر من مصادر التمويل الخارجية مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ذلك مما يزيد من ثقة الدائنين على مقدرة الشركة على سداد التزاماتها.
- انخفاض في نسبة الرافعة المالية خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 251.4 % مقارنة ب 307.33 % بنسبة انخفاض تقدر ب 18.20 %، مما يشير ذلك إلى تحسن في المركز المالي للشركة التأمين، بسبب عدم استحبابه الديون التي تستحق عائدا ثابتا لتمويل النشاط في الشركة والاقتصار على التمويل من خلال حقوق الملكية فقط، ويعود سبب الانخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع متوسط حقوق الملكية.
- ارتفاع نسبة الديون طويلة الأجل إلى المديونية الإجمالية مقارنة بنسبة الديون قصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية، بنسبة ارتفاع وانخفاض على التوالي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 15.46 % مقابل 62.29%،

ويفسر هذا لان الشركة تعتمد على التمويل طويل الأجل أكثر من الاعتماد على التمويل القصير الأجل، وعليه فان الشركة غير مهددة بالالتزامات القصيرة الأجل التي تعتمد عليها دورة الاستغلال.

خامسا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات أداء عناصر الاستغلال.

جدول رقم (4-5): مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
معدل دوران الأصول	78%	28.5%	-49.50%	-63.46%
معدل دوران الأموال الخاصة	158.33%	71.6%	-86.73%	-54.78%
معدل دوران العملاء	34.11%	20.2%	-13.91%	-40.78%
أهمية BFR	55.89%	80.6%	-24.71%	44.21%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	84.22%	9.9%	-74.32%	-88.25%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-35)، (3-51)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- يلاحظ أن مؤشر دوران الأصول في تدهورا ملحوظ، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 28.5 % مقارنة ب 58.23 % بنسبة انخفاض تقدر ب 63.46 %، ويفسر هذا أن الشركة ليس لديها القدرة في تغطية لجزء كبير من أصول المؤسسة، وانخفاض هذه النسبة كان نتيجة لنقص في المبيعات مع زيادة أكبر في أصولها، وهذا لمؤشر يدل على عدم قدرة الشركة من استخدام المصادر الاستثمارية لغرض توليد المبيعات بنفس أسلوب التسيير لفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة شهد انخفاضا خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 71.6 % مقارنة ب 158.33 % بنسبة انخفاض تقدر ب 54.78 %، مما يدل على أن قدرة الأموال الخاصة في خلق المبيعات، هي في تدهور بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعليه يمكن القول أن المبيعات تساهم بنسبة اقل في تغطية الأموال الخاصة خلال هذه الفترة.
- انخفاض مدة دوران العملاء، حيث نلاحظ أن الشركة تعطي لزيائنها فترة لتسديد ديونهم أكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالفترة السابقة للتطبيق، حيث بلغ متوسط النسبة على التوالي بعد وقبل تطبيق النظام

المحاسبي المالي 20.2 % مقارنة ب 34.11 % بنسبة انخفاض تقدر ب 40.78 % ويفسر انخفاض إلى عدم مقدرة إدارة الشركة في تحصيل ديونها .

- ارتفاع مؤشر أهمية الاحتياج في رأس المال العامل بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 80.6 % مقارنة ب 55.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 44.21 %، هذا يفسران الشركة لها القدرة على حسن تسيير عناصر الاستغلال والمتمثلة في الاحتياج في رأس المال العامل، أي أنها متحكمة في دورة الاستغلال.
- انخفاض مؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، بنسبة انخفاض تقدر ب 88.25 %، وهذا يدل على أن الشركة التأمين عرفت تدهور في المدى لتغطية رقم أعمالها لمخزوناتا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

سادسا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات نسب الملاءة.

جدول رقم (4-6) : مؤشرات نسب الملاءة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية	78%	114.4%	36.40%	46.67%
نسبة هامش الملاءة من قم الأعمال	158.33%	145.7%	12.63%	-7.98%
نسبة التعويضات من الديون التقنية	34.11%	42.5%	8.39%	24.59%
نسبة كفاية الأموال الخاصة	55.89%	77.2%	21.31%	38.13%
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	84.22%	196.9%	112.68%	133.79%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-36)، (3-52)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- ارتفاع معدل هامش الملاءة من الديون التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 114.4 % مقارنة ب 78 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 46.67 %، كما نلاحظ انخفاض بنسبة قليلة بالنسبة لمعدل هامش الملاءة من رقم الأعمال بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بنسبة انخفاض تقدر ب 7.98 %، وبالتالي فان الشركة حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا، مما يزيد ذلك من ثقة العملاء بهذه الشركة.
- ارتفاع معدل التعويضات من الديون التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 42.5 % مقارنة ب 34.11 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 24.59 %، هذا يدل على أن الشركة ترفع من وتيرة تعويض الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل ضمان ثقة زبائننا.

■ ارتفاع نسبة كفاية الأموال الخاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 77.2 % مقارنة ب 55.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 38.13 %، يفسر هذا الارتفاع على ان الشركة تقوم بزيادة ضمان حقوق المؤمنين.

■ ارتفاع نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 196.9 % مقارنة ب 84.22 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 133.79 %، يفسر هذا الارتفاع على أن الأموال الخاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة.

سابعا : التحليل المقارن من خلال نسب النشاط .

جدول رقم (4-7) : مؤشرات نسب النشاط للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة التوظيفات المالية	6.44%	3.5%	-2.94%	-45.69%
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	69.11%	75.7%	6.59%	9.53%
نسبة تكلفة الحوادث	65.44%	54.9%	-10.54%	-16.11%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-37)، (3-53)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

■ انخفاض نسبة التوظيفات المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 3.5 % مقارنة ب 6.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 45.69 % ، وراجع هذا الانخفاض بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى انخفاض في أسعار الفائدة من جهة وحالة السوق المالي في الجزائر من جهة أخرى.

■ ارتفاع معدل تغطية الالتزامات التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 75.7 % مقارنة ب 69.11 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 9.53 %، ويفسر هذا الارتفاع أن الشركة التامين محل الدراسة زادت من التوظيفات المالية في شكل قيم الدولة من اجل ضمان حقوق المؤمنين.

■ انخفاض نسبة تكلفة الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 54.9 % مقارنة ب 65.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 16.11 %، هذا يدل على أن الشركة التامين محل الدراسة انخفضت تكاليف الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.

ثامنا : التحليل المقارن من خلال نسب المر دودية .

جدول رقم (4-8) : مؤشرات نسب المر دودية للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي

المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
المر دودية التجارية	6.67%	13.1%	6.43%	96.50%
المر دودية الاقتصادية	4.44%	6.2%	1.76%	39.50%
المر دودية المالية	9.67%	9.4%	-0.27%	-2.76%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-38)، (3-54)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة المر دودية التجارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 13.1 % مقارنة ب 6.67 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 96.50 %، وراجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في رقم الأعمال للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- ارتفاع نسبة المر دودية الاقتصادية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 6.2 % مقارنة ب 4.44 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 39.5 %، وراجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في تحقيق النتائج للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- انخفاض نسبة المر دودية المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 9.4 % مقارنة ب 9.67 % بنسبة انخفاض تقدر ب 2.76 %، وهذا الانخفاض راجع إلى تدني العلاقة ما بين الأموال الخاصة والنتيجة الصافية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المطلب الثاني: التحليل المقارن بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT).

بعد تقييمنا للوضع المالي للشركات عينة الدراسة ومعرفة أهم المؤشرات المالية عن وضعيتها قبل وبعد

تطبيق النظام المحاسبي، ومنه سوف نستعرض في هذا المطلب نتائج دراسة المقارنة التي تم التوصل إليها حسب كل شركة التأمين.

أولاً: التحليل المقارن من خلال مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير .

جدول رقم (4-9) : مؤشرات الأداء المتعلقة بحسابات التسيير للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و

بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
معدل نمو رقم الأعمال	11.11%	7.4%	-3.71%	-33.40%
معدل نمو القيمة المضافة	3.33%	2.4%	-0.93%	-27.92%
معدل القمة المضافة	39.56%	48.2%	8.64%	21.85%
معدل الربح الصافي	11%	16.6%	5.60%	50.91%
معدل نتيجة الاستغلال	32.11%	15.9%	-16.21%	-50.48%
معدل المصاريف المالية	2.78%	4.6%	1.82%	65.60%
معدل الاهتلاكات والمؤونات	5.33%	22.9%	17.57%	329.38%
معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	46.67%	49.10%	2.43%	5.21%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-23)، (3-39)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

● بالنسبة لمؤشرات الدينامكية (R1 .R2 .R3) : نلاحظ أن معدل نمو رقم الأعمال عرف تدهورا ملحوظا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 7.4 % مقارنة ب 11.11 % بنسبة انخفاض تقدر ب 33.40 % وهذا يعود إلى انخفاض في المبيعات والخدمات المقدمة، وكذا الحال بالنسبة لمؤشر نمو القيمة لمضافة والذي يعبر عن مدى مساهمة رقم الأعمال في القيمة المضافة ومنه عرف كذلك تدهورا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ متوسط النسبة 2.4 % مقارنة ب 3.33 % بنسبة انخفاض تقدر ب 27.92 %، أما معدل القيمة المضافة قد شهد تطورا ايجابيا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 48.2 % مقارنة ب 39.56 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 21.85 % ويفسر هذا على معرفة درجة التكامل الداخلي للشركة .

● بالنسبة لمؤشرات نتائج النشاط (R4.R5) : نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تطورا ايجابيا في معدل الربح الصافي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ في المتوسط بنسبة 16.6 % مقارنة ب 11 % بنسبة ارتفاع 50.91 % ، وبالتالي فان مساهمة رقم الأعمال في تحقيق الربح في تحسن، أما بالنسبة لمعدل نتيجة الاستغلال فشهد انخفاضا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي ، حيث بلغ في المتوسط النسبة 15.9 % مقارنة ب 32.11 % بنسبة انخفاض تقدر ب 50.48 %

• بالنسبة لمؤشرات توزيع القيمة المضافة: من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا معدل ارتفاع الاهتلاكات والمؤونات ابعده تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 22.9 % مقارنة ب 5.33 % نسبة ارتفاع تقدر ب 329.38 %، هذا يدل على أن الشركة تتحمل اهتلاكات كبيرة جدا اتجاه القيمة المضافة مما ينعكس سلبي على نتيجة الاستغلال ، أما عن معدل الفائض الإجمالي للاستغلال عرف ارتفاع بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط النسبة 49.10 % مقارنة ب 46.67 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 5.21 % ، وهذا يدل على الشركة تتحكم بشكل جيد في التكاليف المرتبطة بالاستغلال، أما عن معدل المصاريف المالية فشهد ارتفاعا بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي بنسبة 65.60 % وهذا يدل على أن الشركة تتحمل مصاريف كبيرة جدا اتجاه القيمة المضافة.

ثانيا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات الأداء الربحي (المر دودية).

جدول رقم (4-10) : مؤشرات الأداء الربحي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
(ROE) معدل العائد على حق الملكية	12.44%	9.5%	-2.94%	-23.66%
(ROA) معدل العائد على الأصول	4.56%	6.2%	1.64%	36.10%
معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	10%	6.7%	-3.30%	-33%
(ROS) معدل العائد على المبيعات	14.89%	17.8%	2.91%	19.55%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-24)، (3-40)

من خلال البيانات الواردة في الجدول علاه يتبين لنا النتائج التالية:

- انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية للشركة التأمين محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 9.5 % مقارنة ب 12.44 % بنسبة انخفاض تقدر ب 23.66 %، مما يدل على تدهور إنتاجية مجموع الأصول لحملة الأسهم قياسا بالأرباح الصافية.
- ارتفاع القدرة الربحية للشركة والتي تعتمد على معدل دوران الأصول من جهة وعلى الربح الإجمالي من جهة أخرى، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 6.2 % مقارنة ب 4.56 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 36.10 %، مما يدل على زيادة إنتاجية مجموع الأصول في توليد الأرباح.

■ انخفاض مؤشر العائد على مصادر التمويل طوية الأجل بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 6.7 % مقارنة ب 10 % بنسبة انخفاض تقدر ب 33 %، وبالتالي تدهور مقدرة النتائج بالرغم من ايجابيتها من تغطية الموارد المستقرة.

■ ارتفاع معدل العائد على المبيعات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 17.8 % مقارنة ب 14.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 19.55 %، مما يشير إلى قوة فعالية الأنشطة العملياتية المتعلقة بدورة الاستغلال في ما تحققه من أرباح بعد تغطية تكاليف المبيعات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

ثالثا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات السيولة.

جدول رقم (4-11) : مؤشرات السيولة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	النطور	نسبة النطور %
نسبة السيولة العامة	123.89 %	129.5 %	5.61 %	4.53 %
نسبة التداول السريعة	81.33 %	97.9 %	16.57 %	20.37 %
نسبة التداول النقدية	38.33 %	60.5 %	22.17 %	57.83 %
تطور وأهمية رأس المال العامل	221.89 %	141.3 %	-80.59 %	-36.32 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-25)، (3-41)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

✓ ارتفاع قدرة قابلية الأصول المتداولة للشركة محل الدراسة على تغطية الالتزامات القصيرة الأجل بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال ما تشير إليه نسبة السيولة العامة، حيث بلغ متوسط النسبة 129.5 % مقارنة ب 123.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 4.53 %، هذا مما يدل على مقدرة الشركة التأمين على مواجهة الديون القصيرة الأجل عند آجال استحقاقها.

✓ ارتفاع نسبة التداول السريعة بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي، حيث بلغ متوسط النسبة 97.9 % مقارنة ب 81.33 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 20.37 %، وتشير إلى تحسن هذه النسبة إلى ارتفاع قدرة الشركة على تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، حيث تكمن أهمية هذه النسبة أنها تستبعد المخزونات التي تحقق أكبر قدر من الخسارة بالمقارنة بالأصول المتداولة الأخرى في حالة التصفية، وبالتالي فهي تقيس قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع الخزونات.

✓ شهدت نسبة التداول النقدية ارتفاع بعد فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلغ متوسط النسبة 60.5% مقارنة ب 38.33% بنسبة ارتفاع تقدر ب 57.83%، وهذا يعني أن المتاحات الموجودة لدى الشركة محل الدراسة بغرض مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى تسهيل المخزونات أو القيم القابلة للتحقيق بعد تطبيق النظم المحاسبي المالي.

✓ انخفاض مؤشر أهمية رأس المال العامل، حيث بلغ متوسط النسبة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 141.3% مقارنة ب 221.89% بنسبة انخفاض تقدر ب 36.32%، وهذا الانخفاض لا يشكل خطورة بالنسبة للشركة لأنها تمتلك هامش أمان هذا مما يعكس إيجابا على الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال.

رابعا : التحليل المقارن من خلال الرفع المالي.

جدول رقم (4-12) : مؤشرات الرفع المالي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي.

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة قابلية السداد	58.33%	43.4%	-14.93%	-25.60%
نسبة الاستقلالية المالية	228.56%	125.8%	-102.76%	-44.96%
نسبة الرافعة المالية	386%	290%	-96%	-24.87%
نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية	72.44%	87.3%	14.86%	20.51%
نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية	27.56%	12.7%	-14.86%	-53.91%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-26)، (3-42).

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

■ انخفاض معدل الإجمالي الديون لمجموع الأصول خلال فترة النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 43.4% مقارنة ب 58.33% بنسبة انخفاض تقدر ب 25.60%، حيث تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليها الشركة محل الدراسة في تمويل أصولها بأموال الغير، وبالتالي انخفاض هذه النسبة فان الشركة التأمين لن تواجه صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عند موعد استحقاقها.

■ انخفاض نسبة الاستقلالية المالية بمعدل 44.96% خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، وبالتالي انخفاض الديون المالية كمصدر من مصادر التمويل الخارجية مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ذلك مما يزيد من ثقة الدائنين على مقدرة الشركة على سداد التزاماتها.

- انخفاض في نسبة الرافعة المالية خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 290% مقارنة بـ 386% بنسبة انخفاض تقدر بـ 24.87%، مما يشير ذلك إلى تحسن في المركز المالي للشركة التأمين، بسبب عدم استجابة الديون التي تستحق عائدا ثابتا لتمويل النشاط في الشركة والاقتصار على التمويل من خلال حقوق الملكية فقط، ويعود سبب الانخفاض هذه النسبة إلى ارتفاع متوسط حقوق الملكية.
- ارتفاع نسبة الديون طويلة الأجل إلى المديونية الإجمالية مقارنة بنسبة الديون قصيرة الأجل إلى المديونية الإجمالية، بنسبة ارتفاع وانخفاض على التوالي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي 20.51% مقابل 53.91%، ويفسر هذا لان الشركة تعتمد على التمويل طويل الأجل أكثر من الاعتماد على التمويل القصير الأجل، وعليه فان الشركة غير مهددة بالالتزامات القصيرة الأجل التي تعتمد عليها دورة الاستغلال.

خامسا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات أداء عناصر الاستغلال.

جدول رقم (4-13) : مؤشرات أداء عناصر الاستغلال للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
معدل دوران الأصول	30.22%	18.9%	-11.32%	-37.46%
معدل دوران الأموال الخاصة	123.11%	54.4%	-68.71%	-55.81%
معدل دوران العملاء	58.44%	84.4%	25.96%	-44.41%
أهمية BFR	134.89%	112.7%	-22.19%	-16.45%
نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات	24.56%	74.6%	50.04%	203.80%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-27)، (3-43)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- انخفاض مؤشر دوران الأصول بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 18.9% مقارنة بـ 30.22% بنسبة انخفاض تقدر بـ 37.46%، ويفسر هذا أن الشركة التأمين ليس لديها القدرة في تغطية لجزء كبير من أصول المؤسسة، وانخفاض هذه النسبة كان نتيجة لنقص في المبيعات مع زيادة أكبر في أصولها، وهذا لمؤشر يدل على عدم قدرة الشركة من استخدام المصادر الاستثمارية لغرض توليد المبيعات بنفس أسلوب التسيير لفترة ما قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- بالنسبة لمعدل دوران الأموال الخاصة شهد انخفاضا خلال فترة تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 54.4% مقارنة بـ 123.11% بنسبة انخفاض تقدر بـ 55.18%، مما يدل على أن قدرة

الأموال الخاصة في خلق المبيعات، هي في تدهور بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وعليه يمكن القول أن المبيعات تساهم بنسبة اقل في تغطية الأموال الخاصة خلال هذه الفترة.

● انخفاض مدة دوران العملاء، حيث نلاحظ أن الشركة تعطي لزيائنها فترة لتسديد ديونهم أكبر قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي مقارنة بالفترة السابقة للتطبيق، حيث بلغ متوسط النسبة على التوالي بعد وقبل تطبيق النظام المحاسبي المالي 84.4% مقارنة ب 58.44% بنسبة انخفاض تقدر ب 44.41% ويفسر انخفاض إلى عدم مقدرة إدارة الشركة في تحصيل ديونها .

● انخفاض مؤشر أهمية الاحتياج في رأس المال العامل بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 112.7% مقارنة ب 134.89% بنسبة انخفاض تقدر ب 16.45%، هذا يعني أن الشركة محل الدراسة تعاني من سوء تسيير عناصر الاستغلال والمتمثلة في الاحتياج في رأس المال العامل، أي أنها غير متحكممة في دورة الاستغلال خاصة دوران العملاء.

● ارتفاع مؤشر دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات، بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلف متوسط النسبة 74.60% مقارنة ب 24.56% بنسبة ارتفاع تقدر ب 203.80%، هذا يعني الشركة التأمين لها المدى لتغطية رقم الأعمال لمخزوناتهما بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

سادسا : التحليل المقارن من خلال مؤشرات نسب الملاءة.

جدول رقم (4-14) : مؤشرات الملاءة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية	74.22%	291.2%	216.98%	292.34%
نسبة هامش الملاءة من قم الأعمال	93.67%	352.9%	259.23%	276.76%
نسبة التعويضات من الديون التقنية	38.11%	47.7%	9.59%	25.16%
نسبة كفاية الأموال الخاصة	52.33%	104.3%	51.97%	99.30%
نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة	58.89%	102.9%	44.01%	74.74%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-28)، (3-44)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

■ ارتفاع معدل هامش الملاءة من الديون التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 291.2% مقارنة ب 74.22% بنسبة ارتفاع تقدر ب 292.34%، كما نلاحظ ارتفاع بالنسبة لمعدل

هامش الملاءة من رقم الأعمال بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي تقدر ب 276.76 %، وبالتالي فان الشركة حققت معدل هامش ملاءة كبير جدا، مما يزيد ذلك من ثقة العملاء بهذه الشركة.

■ ارتفاع معدل التعويضات من الديون التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 47.7 % مقارنة ب 38.11 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 25.16 % ، هذا يدل على أن الشركة ترفع من وتيرة تعويض الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل ضمان ثقة زبائنهم.

■ ارتفاع نسبة كفاية الأموال الخاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 104.3% مقارنة ب 52.33 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 99.30%، يفسر هذا الارتفاع على أن الشركة تقوم بزيادة ضمان حقوق المؤمنين.

■ ارتفاع نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 102.9 % مقارنة ب 58.89 % بنسبة ارتفاع تقدر ب 74.74%، يفسر هذا الارتفاع على أن الأموال الخاصة كافية لتغطية الأصول الثابتة، وبالتالي فان الشركة تمتلك هامش أمان كبير بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

سابعا : التحليل المقارن من خلال نسب النشاط .

جدول رقم (4-15) : مؤشرات نسب النشاط للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
نسبة التوظيفات المالية	6.67%	3.5%	-3.17%	-47.50%
نسبة تغطية الالتزامات التقنية	68.22%	154%	85.78%	125.73%
نسبة تكلفة الحوادث	50.22%	57.4%	7.18%	14.29%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-29)، (3-45)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

■ انخفاض نسبة التوظيفات المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 3.5 % مقارنة ب 6.67 % بنسبة انخفاض تقدر ب 47.50 % ، وراجع هذا الانخفاض بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى انخفاض في أسعار الفائدة من جهة وركود الاقتصاد في الجزائر من جهة أخرى.

- نلاحظ ارتفاع معدل تغطية الالتزامات التقنية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 154% مقارنة ب 68.22% بنسبة ارتفاع تقدر ب 125.73%، ويفسر هذا الارتفاع أن الشركة التأمين محل الدراسة زادت من التوظيفات المالية في شكل قيم الدولة من اجل ضمان حقوق المؤمنين.
- ارتفاع نسبة تكلفة الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 57.4% مقارنة ب 50.22% بنسبة ارتفاع تقدر ب 14.29%، هذا يدل على أن الشركة التأمين محل الدراسة زادت في تكاليف الحوادث بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي وهذا سيؤثر عليها في تغطية تكاليف التسيير من جهة وعلى نتيجة استغلال موجبة من جهة أخرى.

ثامنا : التحليل المقارن من خلال نسب المر دودية .

جدول رقم (4-16) : مؤشرات نسب المر دودية للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل و بعد تطبيق النظام

المحاسبي المالي

المؤشرات	المتوسط قبل تطبيق (SCF)	المتوسط بعد تطبيق (SCF)	التطور	نسبة التطور %
المر دودية التجارية	11.89%	24.1%	12.21%	102.71%
المر دودية الاقتصادية	10.78%	8.6%	-2.18%	-20.21%
المر دودية المالية	12.89%	9.5%	-3.39%	-26.29%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على نتائج الجدول رقم: (3-30)، (3-46)

من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين لنا النتائج التالية:

- ارتفاع نسبة المر دودية التجارية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 24.1% مقارنة ب 11.89% بنسبة ارتفاع تقدر ب 102.71%، وراجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في رقم الأعمال للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- انخفاض نسبة المر دودية الاقتصادية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 8.6% مقارنة ب 10.78% بنسبة انخفاض تقدر ب 20.21%، وراجع هذا الانخفاض إلى تدهور في النتائج للشركة محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

• انخفاض نسبة المر دودية المالية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ متوسط النسبة 9.5% مقارنة ب 12.89% بنسبة انخفاض تقدر ب 26.29%، وهذا الانخفاض راجع إلى تدني العلاقة ما بين الأموال الخاصة والنتيجة الصافية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

المبحث الثاني: بناء نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية.

سنقوم في هذا المبحث بتقدير دوال تميز الأداء المالي للشركات التأمين في السوق الجزائري، بعد أن تم التعرض في الجانب النظري إلى الأسس النظرية والدراسات الميدانية والتطبيقية حول مختلف الأبعاد الاقتصادية والمالية ذات علاقة بموضوع الأداء المالي، باستخدام طريقة التحليل العامل التمييزي (AFD). لتقدير هذه الدوال، سنقوم باستخدام الطريقة سابقة الذكر، معتقدين بأنها مناسبة لهذا النوع من التحليل وذلك انطلاقاً من كون هذه الطريقة تفرق بين المجموعات الإحصائية موضوع الدراسة، وكذا تجزئة المفردات إلى مجموعات جزئية.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه الدراسة، تم الاستعانة بأحد البرامج الإحصائية المستخدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية وهو برنامج Spss نسخة 25.

المطلب الأول: تقديم العينة والمتغيرات المستعملة

من اجل القيام بهذه الدراسة، اعتمدنا على عينة من شركات التأمين الناشطة في سوق التأمين الجزائري وتم اختيار شريكتين عموميتين التي سوف تجرى عليهما الدراسة ونعتقد أنهما مفسرة للظاهرة موضوع التحليل بناء على أسس علمية ونظرية موضحة كما يلي:

- قوائمها المالية منشورة خلال فترة الدراسة (2000-2019).

- أن يكون نشاطها تجاري ذات طابع اقتصادي.

- أن تكون ناشطة في سوق التأمين الجزائري.

فيما يخص عينة الدراسة فقد تم تشكيلها من خلال سلسلة من البيانات المستخرجة من القوائم المالية للشركات التأمين محل الدراسة، لنحصل في الأخير على 1406 مشاهدة (ميزانية) ممتدة خلال فترة 2000-2019، ويتعلق الأمر كل من الشركة الوطنية للتأمين (SAA) والشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) أي الميزانيات قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

أما فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة، فقد اعتمدنا على 37 نسبة مالية نعتقد أنها مفسرة للأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، والجدول التالي يلخص النسب المعتمدة في التحليل:

الجدول رقم (4-17): يوضح تسمية النسب المعتمدة في التحليل

المتغيرة	اسم المتغيرة		
R1	معدل نمو رقم الأعمال	R20	نسبة د ط أ إلى المديونية الإجمالية
R2	معدل نمو القيمة المضافة	R21	نسبة د ق أ إلى المديونية الإجمالية
R3	معدل القمة المضافة	R22	معدل دوران الأصول
R4	معدل الربح الصافي	R23	معدل دوران الأموال الخاصة
R5	معدل نتيجة الاستغلال	R24	معدل دوران العملاء
R6	معدل المصاريف المالية	R25	أهمية BFR
R7	معدل الاهتلاكات والمؤونات	R26	نسبة دوران رقم الأعمال بالنسبة للمخزونات
R8	معدل الفائض الإجمالي للاستغلال	R27	نسبة هامش الملاءة من الديون التقنية
R9	(ROE) معدل العائد على حق الملكية	R28	نسبة هامش الملاءة من قم الأعمال
R10	(ROA) معدل العائد على الأصول	R29	نسبة التعويضات من الديون التقنية
R11	معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل	R30	نسبة كفاية الأموال الخاصة
R12	(ROS) معدل العائد على المبيعات	R31	نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة
R13	نسبة السيولة العامة	R32	نسبة التوظيفات المالية
R14	نسبة التداول السريعة	R33	نسبة تغطية الالتزامات التقنية
R15	نسبة التداول النقدية	R34	نسبة تكلفة الحوادث
R16	تطور وأهمية رأس المال العامل	R35	المر دودية التجارية
R17	نسبة قابلية السداد	R36	المر دودية الاقتصادية
R18	نسبة الاستقلالية المالية	R37	المر دودية المالية
R19	نسبة الرفاعة المالية		

المصدر: من إعداد الباحث

وقدمت تقسيم هذه البيانات على معيار تطبيق النظام المحاسبي لشركات التأمين في سوق التأمين الجزائري إلى مجموعتين هما:

الجدول رقم (4-18): تصنيف وتسمية المجموعات

الرقم المعطى في التصنيف (DS)	الرمز	المجموعة
1	NB1...n	المجموعة الأولى تضم الميزانيات قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي
2	NB2...n	المجموعة الثانية تضم الميزانيات بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

المصدر: من إعداد الباحث

حيث يرمز الحرف B إلى كلمة BFFOR أي قيل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أما الحرف A فيشير إلى كلمة AFTER ونعني بها بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين في سوق التأمين الجزائري.

المطلب الثاني: اختبار التميز في الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام طريقة التحليل التمييزي

تعتمد هذه الطريقة على تصنيف المشاهدات في إحدى المجموعتين السابقتين، ولاستخراج وتقدير دوال التمييز بين المجموعات، سنقوم بإجراء اختبارات إحصائية أولية، وبلاستعانة ببرنامج SPSS نسخة رقم 25، لنحصل في الأخير على دوال التمييز التي يمكن من خلالها تقدير الأداء المالي لعينة من شركات التأمين الموجودة في السوق انطلاقاً من مجموعة من الخصائص التي تتميز بها كل شركة.

1- اختبار Box لتساوي مصفوفات التباين

يستعمل هذا الاختبار من اجل بيان ما إذا كانت هناك فروق إحصائية دالة في مصفوفة التباين المشتركة، وذلك انطلاقاً من قيمة اللوغاريتم المحدد، فكلما ارتفعت هذه القيمة كلما دل ذلك على الاختلاف الموجود في مصفوفة التباين، ومن ثم وجود فروق إحصائية دالة بين مجموعات موضوع الدراسة، أما العمود Rang فيشير إلى عدد المتغيرات المنبئة في الدالة.

استناداً إلى نتائج الواردة في الجدول أدناه، وبالنظر إلى عمود Rang، نلاحظ وجود 11 متغيرات منبئة فقط من بين 37 متغيرة مقترحة للدراسة، في حين أن ارتفاع قيمة اللوغاريتم يشير إلى وجود فروق إحصائية دالة بين المجموعتين، ذلك أن دالة التمييز الحاصلة سوف تحافظ على قوتها الإحصائية لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار البيانات الضعيفة البعد، وهو ما يشير إلى إمكانية تمييز بين الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة.

الجدول رقم (4-19): جدول اختبار تساوي مصفوفات التباين

Log Déterminants		
DS	Rank	Log Determinant
befor	11	44.351
after	11	37.731
Pooled within-groups	11	50.028
Test Results		
Box's M	504.204	
Approx.	5.994	
df1	66	
df2	9417.659	
Sig.	.000	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن مستوى الدلالة المرفق بالاحصاءة **Box's M** اقل من 0.05، وهو ما يشير إلى دلالة هذه الاحصاءة، بمعنى انه يمكن إيجاد قاعدة إحصائية للتمييز بين المجموعتان، حيث يشير اختلاف مصفوفات التباين إلى إمكانية اختلاف الأداء المالي لشركات التأمين قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي عن أدائها المالي بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

2- استخراج المتغيرات المميزة

بعد أن قمنا بالتعرف في الاختبار السابق على عدد المتغيرات المنبئة والبالغ عددها 11 متغيرة سنحاول

التعرف على طبيعة ونوعية هذه المتغيرات، ومن اجل ذلك سنقوم باستخدام أسلوب التدرج Stepwise Statistiques وهو احد الأساليب المستعملة لقياس قدرة المتغيرات على التمييز بعد استخراجها والتعرف عليها، وذلك انطلاقا من اقل قيمة لاحصاءة Wilks Lambda، أو اكبر قيمة لاحصاءة فيشر والجدول التالي يبين نتائج أسلوب التدرج :

الجدول رقم (4-20): إحصائيات أسلوب التدرج

المتغيرة المدرجة والمنشأة									
Step	Entered	Wilks' Lambda							
		Statistic	df1	df2	df3	Exact F			
						Statistic	df1	df2	Sig.
1	R23	.325	1	1	55.000	114.466	1	55.000	.000
2	R31	.196	2	1	55.000	111.037	2	54.000	.000
3	R30	.064	3	1	55.000	259.484	3	53.000	.000
4	R20	.047	4	1	55.000	263.875	4	52.000	.000
5	R32	.034	5	1	55.000	289.504	5	51.000	.000
6	R22	.027	6	1	55.000	299.578	6	50.000	.000
7	R34	.023	7	1	55.000	295.838	7	49.000	.000
8	R11	.019	8	1	55.000	305.903	8	48.000	.000
9	R10	.014	9	1	55.000	368.553	9	47.000	.000
10	R28	.012	10	1	55.000	384.482	10	46.000	.000
11	R19	.010	11	1	55.000	391.209	11	45.000	.000

At each step, the variable that minimizes the overall Wilks' Lambda is entered.

- Maximum number of steps is 74.
- Maximum significance of F to enter is .05.
- Minimum significance of F to remove is .10.
- F level, tolerance, or VIN insufficient for further computation.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

- اعتمادا على النتائج الواردة في الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك 74 خطوة قام البرنامج باستخدامها لاستخراج هذه المتغيرات 11 متغيرة وهي مرتبة حسب قدرتها على التمييز كما يلي:
- المتغيرة R23 والمتمثلة في معدل دوران الأموال الخاصة، والتي لديها القدرة كبيرة على التمييز حيث بلغت قيمة فيشر فيها 114.466، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل من مستوى الدلالة 0.05.
 - المتغيرة R31 والتي تمثل نسبة الأصول الثابتة للأموال الخاصة تحتل المرتبة الثانية بقيمة فيشر وصلت إلى 111.037 وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة R30 والمتمثلة في نسبة كفاية الأموال الخاصة والتي تحتل المرتبة الثالثة حيث بلغت قيمة فيشر فيها 259.484، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة R20 والمتمثلة في نسبة الديون طويلة الأجل إلى المديونية الإجمالية والتي تحتل المرتبة الرابعة حيث قيمة فيشر فيها 263.875، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل من 0.05.
 - المتغيرة R32 والتي تمثل نسبة التوظيفات المالية والتي تحتل المرتبة الخامسة حيث بلغت قيمة فيشر فيها 289.504، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة R22 والذي يمثل معدل دوران الأصول والذي تحتل المرتبة السادسة حيث بلغت قيمة فيشر فيها 299.578، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة R34 والتي تمثل نسبة تكلفة الحوادث والتي تحتل المرتبة السابعة حيث بلغت قيمة فيشر فيها 295.838، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة الثامنة والمثلة في R11 أي معدل العائد على مصادر التمويل طويلة الأجل حيث بلغت قيمة فيشر فيها 305.903، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة التاسعة والمثلة في R10 أي معدل العائد على الأصول حيث بلغت قيمة فيشر فيها 368.553، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
 - المتغيرة العاشرة والمثلة في R28 أي نسبة هامش الملاءة من رقم الأعمال حيث بلغت قيمة فيشر فيها 384.482، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.

- المتغيرة الحادي عشر والممثلة في R19 أي نسبة الرافعة المالية تأتي في المرتبة الأخيرة حيث بلغت قيمة فيشر فيها 391.209، وتعد هذه الأخيرة دالة بناء على مستوى الدلالة المرفق بها وهي اقل 0.05.
- باقي المتغيرات تم استبعادها من النموذج لخروج مستويات دلالة احصاءتها F عن مجال القبول، حيث كانت الدلالة الإحصائية F وهي اقل من 0.05 مما يدل على القدرة العالية لهذه المتغيرات مجتمعة على التمييز.
- ولإظهار ترتيب دخول المتغيرات الحادي عشر في النموذج، يمكن إدراج الجدول أدناه :
- الجدول رقم (4-21): المتغيرات المدرجة في التحليل حسب أسلوب التدرج

Variables in the Analysis				
Step		Tolerance	Sig. of F to Remove	Wilks' Lambda
1	R23	1.000	.000	
2	R23	.984	.000	.398
	R31	.984	.000	.325
3	R23	.787	.000	.137
	R31	.512	.000	.203
	R30	.485	.000	.196
4	R23	.733	.000	.104
	R31	.512	.000	.098
	R30	.401	.000	.174
	R20	.717	.000	.064
5	R23	.707	.000	.070
	R31	.488	.000	.069
	R30	.358	.000	.129
	R20	.587	.000	.055
	R32	.789	.000	.047
6	R23	.516	.024	.030
	R31	.423	.000	.063
	R30	.294	.000	.125

	R20	.449	.000	.053
	R32	.716	.000	.041
	R22	.389	.001	.034
7	R23	.407	.002	.028
	R31	.355	.000	.063
	R30	.286	.000	.096
	R20	.446	.000	.043
	R32	.712	.000	.034
	R22	.320	.000	.033
	R34	.406	.006	.027
8	R23	.406	.006	.023
	R31	.335	.000	.054
	R30	.257	.000	.088
	R20	.386	.000	.041
	R32	.711	.000	.027
	R22	.205	.000	.033
	R34	.392	.002	.023
	R11	.559	.003	.023
9	R23	.337	.000	.019
	R31	.331	.000	.031
	R30	.239	.000	.055
	R20	.322	.000	.035
	R32	.606	.000	.023
	R22	.182	.000	.027
	R34	.389	.031	.015
	R11	.256	.000	.023
	R10	.325	.000	.019
10	R23	.319	.000	.017
	R31	.240	.000	.031
	R30	.209	.000	.019

	R20	.322	.000	.023
	R32	.532	.000	.021
	R22	.177	.000	.023
	R34	.389	.058	.013
	R11	.255	.000	.018
	R10	.282	.000	.018
	R28	.236	.006	.014
11	R23	.313	.000	.015
	R31	.228	.000	.028
	R30	.209	.000	.015
	R20	.291	.000	.022
	R32	.518	.000	.019
	R22	.141	.000	.023
	R34	.387	.055	.011
	R11	.247	.000	.017
	R10	.282	.000	.015
	R28	.228	.003	.013
	R19	.509	.015	.012

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

3- استخراج دوال التمييز بين المجموعات:

تتبين لنا النتائج الواردة في الجدول أدناه، عدد دوال التمييز، القيم الذاتية، نسبة التباين، ونسبة الارتباط القانوني، وبما أن لدينا مجموعتان للتصنيف، فانه سوف ينتج لدينا دالة تمييز واحدة على اعتبار عدد دوال التمييز المستخرجة تكون بعدد المجموعات مطروحا منها الواحد، وللحكم على قدرة هذه الدالة على التمييز، لابد من اختبارها إحصائيا. ومن بين الاختبارات نجد اختبار ' Wilks' وفق المعامل b، حيث بلغ معامل الارتباط القانوني 99 % الشيء الذي يدل على أن قدرة الدالة على التمييز عالية جدا.

الجدول رقم (4-22): القيم الذاتية للدوال التمييز

Eigenvalues				
Function	Eigenvalue	% of Variance	Cumulative %	Canonical Correlation
1	95.629 ^a	100.0	100.0	.995

a. First 1 canonical discriminant functions were used in the analysis.

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

4- اختبار دالة التمييز:

يستعمل هذا الاختبار من اجل معرفة جودة التمييزية للدالة، وذلك من خلال استخدام إحصائية **lambda de wilks** لقياس مقدار التباين غير المفسر، اما اختبار **khi-deux** فيدل على جودة التمييز للدالة وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4-23): اختبار دوال التمييز

Wilks' Lambda				
Test of Function(s)	Wilks' Lambda	Chi-square	df	Sig.
1	.010	226.258	11	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قيمة **khi-deux** وصلت إلى 226.258 بمستوى الدلالة 0.00 مما يشير إلى دلالة الاحصاء **Chi-square**، وهو ما يعني ان الدالة المستخرجة ذات قدرة على التمييز بين المجموعتين حسب خصائص كل مجموعة. وهذا ما يؤكد قيمة **Wilks' Lambda** التي بلغت 0.01.

5- دالة التمييز القانونية المعيارية:

اعتمادا على النتائج السابقة، يمكننا المقارنة بين تأثير المتغيرات الكمية على النموذج في صياغة دالة يمكن من خلالها تقدير الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة، وهذا انطلاقا من مجموعة من الخصائص فهي تبين الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في عملية تقدير قيم المتغير التابع والجدول التالي يوضح معاملات دالة التمييز القانونية المعيارية كما يلي:

الجدول رقم (4-24): معاملات دوال التمييز القانونية المعيارية

Standardized Canonical Discriminant Function Coefficients	
Function	1
R10	1.031
R11	-1.239
R19	-.498
R20	1.352
R22	-1.972
R23	-1.003
R28	.895
R30	1.244
R31	1.670
R32	-.943
R34	.455

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

انطلاقاً من الجدول أعلاه، يمكننا كتابة الدالة التمييزية لقانونية المعيارية كما يلي:

$$F1=1.031R10-1.239R11-0.498R19+1.352R20-1.972R22-1.003R23+0.895R28+1.244R30+1.670R31-0.943R32+0.455R34$$

6- إحداثيات مركز ثقل المجموعات:

اعتماداً على النتائج الواردة في الجدول أدناه، نلاحظ أن كل من المجموعتين تتمركز في نقطة معينة تدعى بمركز ثقل المجموعة، فالمجموعة الأولى مركز ثقلها عند القيمة -10.126، أما المجموعة الثانية فتكون في موقع معاكس للقيمة السابقة عند 9.113 أي بالتقريب نظيرتها في الجهة العكسية، وتحدد المسافة بين كل قيمتين بمجموعهما أي عند 19.239 وهي تعبر عن مركز ثقل الدالة التمييزية القانونية.

الجدول رقم (4-25): بيان مركز ثقل المجموعتين

Functions at Group Centroids	
DS	Function
	1
befor	-10.126
after	9.113
Unstandardized canonical discriminant functions evaluated at group means	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

7- المصفوفة الهيكلية

تقدم المصفوفة الهيكلية معاملات الارتباط بين المتغيرات المنبئة بدالة التمييز، كما تفيد هذه الارتباطات في إمكانية إيجاد تفسيرات لكل دالة تمييز، ثم تسمية كل دالة بالمتغيرات المرتبطة بها بشكل أعلى. (انظر الملحق رقم 05).

8- استخراج دوال التصنيف

بعد أن تمكنا في الاختبارات السابقة من استخراج دوال التمييز القانونية والمعيارية، وكذا معاملات الموافقة لكل دالة، سنحاول استخراج دوال التصنيف (دوال التمييزية الخطية لفيشر)، حيث تفيد هذه الدوال في إعادة تصنيف أفراد العينة في إحدى المجموعتين اعتماداً على القيمة الأكبر بين المجموعتين لتصنيف قِيَمها.

الجدول رقم (4-26): معاملات دوال التمييز الخطية لفيشر

Classification Function Coefficients		
Function	DS	
	befor	after
R10	-.205	6.397
R11	-.616	-7.324
R19	.205	.020
R20	2.497	5.718
R22	-.666	-2.744

R23	.074	-.557
R28	-.105	.121
R30	1.753	3.262
R31	.276	1.135
R32	-2.032	-11.743
R34	.799	1.563
(Constant)	-180.354	-480.260
Fisher's linear discriminant functions		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على نتائج برنامج SPSS نسخة 25.

حسب هذا الجدول نكتب الدالتين القانونية لدالة التمييز القانونية كما يلي:

الدالة الأولى: تعني الأداء المالي لشركات التأمين قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي

$$FB1 = -180.354 - 0.205R10 - 0.616R11 + 0.205R19 + 2.497R20 - 0.666R22 + 0.074R23 - 0.105R28 + 1.753R30 + 0.276R31 - 2.032R32 + 0.799R34$$

الدالة الثانية: تعني الأداء المالي لشركات التأمين بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي

$$FA2 = -480.260 + 6.397R10 - 7.324R11 + 0.020R19 + 5.718R20 - 2.744R22 - 0.557R23 + 0.121R28 + 3.262R30 + 1.135R31 - 11.743R32 + 1.563R34$$

من خلال هاذين الدالتين، يمكن التنبؤ بالأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي لشركات التأمين اعتماداً على تصنيفهما في المجموعتين وخصائص كل مجموعة.

9- نتائج التصنيف

بعد أن قمنا باستخراج دوال التصنيف تبقى إشكالية توافق التصنيف الفعلي مع التصنيف المقترح، ومن أجل

ذلك نقوم بقياس جودة تنبؤ بعضوية المتغيرة إلى المجموعة باستخدام التحليل التمييزي، كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول رقم (4-27): بيان نتائج التصنيف

Prior Probabilities for Groups			
DS	Prior	Cases Used in Analysis	
		Unweighted	Weighted
befor	.500	27	27.000
after	.500	30	30.000
Total	1.000	57	57.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على نتائج برنامج SPSS نسخة 20.

استنادا إلى المتغيرات المعتمدة في التحليل، والتي نعتقد أنها مفسرة لتقييم للأداء المالي لشركات التأمين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي فنجد أن:

- 50 % من الميزانيات المجموعة الأولى والبالغ عددها 27 ميزانية مصنفة بشكل جيد وهي متجانسة إلى حد كبير حيث تعكس الأداء المالي قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

- 50 % من الميزانيات المجموعة الثانية والبالغ عددها 30 ميزانية مصنفة بشكل جيد وهي متجانسة، أي أن الأداء المالي لشركات التأمين بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي أصبح متجانسا، ويؤكد هذا الدور الذي لعبه النظام المحاسبي المالي في الأداء المالي لتلك شركات التأمين.

خلاصة الفصل:

عالج هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة من خلال قياس وتقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين مجال الدراسة، حيث تم إبراز تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة من خلال التحليل المقارن لأهم المؤشرات الخاصة بالشركات التأمين قبل وبعد التطبيق، بالإضافة إلى تحليل الأداء المالي لهذه الشركات باستخدام طريقة التحليل العملي المميز من اجل الكشف عن إمكانية وجود عوامل ذات قدرة على التمييز بين الأداء المالي للشركة قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي، وتم استخراج دالة تمييزية واحدة يمكن من خلالها التمييز بين الادائين بجودة التصنيف %82.4 مع إعطاء التفسير المالي والاقتصادي لهذه الدالة.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث دراسة تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات المختلفة والتي يمكن من خلالها رصد الأداء المالي والأدوات المستخدمة لقياس هذا الأخير، كما حاولنا في هذا البحث رصد مختلف التعاريف المقدمة للأداء المالي والعوامل المفسرة لهذا الأخير مع اختبار إمكانية تميز أداء الشركات التأمين قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي. فمن خلال دراستنا وتحليلنا لموضوع اثر تطبيق لنظام المحاسبي المالي على الأداء المالي في قطاع التأمين في الجزائر ومحاوله قياسه، يتضح لنا أن شركات التأمين تبنت إستراتيجية تطبيق النظام المحاسبي المالي من اجل إعطاء صورة صادقة تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تبحث عن مزاولة نشاط ثاني من اجل تحقيق عوائد مالية معتبرة من اجل ضمان حقوق المؤمنين. وعلى هذا الأساس يمكن تلخيص جملة من النتائج التي يمكن من خلالها تأكيد صحة الفرضية أو الخطأ، ومن ثم الإجابة على إشكالية البحث.

نتائج واختبار الفرضيات.

من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية للموضوع حاولنا معالجة الإشكالية الرئيسية للدراسة وقد تم من خلالها وضع مجموعة من الأسئلة والفرضيات، ولقد خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج، مقسمة إلى نتائج متعلقة بالجانب النظري، ونتائج أخرى تتعلق أيضا بالجانب التطبيقي، حيث كانت اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- تتباين نظم قياس الأداء المالي في شركات التأمين عن غيرها تبعا لطبيعة النشاط، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- اختلفت وجهات نظر بين الباحثين والممارسين في نظم قياس وتقييم الأداء المالي بسبب كثرة المؤشرات المستخدمة واختلاف الأهداف بين الشركات.
- تتباين وجهات نظر المحللين والأكاديميين في تقديم تعريف موحد ودقيق للأداء المالي ويعود ذلك إلى اختلاف الموجود في المدارس الاقتصادية وتطور النظرية المالية، والأمر الذي نتج عنه اختلاف في مقاييس ومؤشرات في قياس وتقييم الأداء المالي.
- يمتاز الأداء المالي في شركات التأمين بنوع من الخصوصية تبعا لنشاط الذي يقوم به، ومن ثم وجود مؤشرات مالية خاصة بهذا النوع من الشركات.

- تختلف الأنظمة المحاسبية في شركات التأمين عن غيرها من الأنظمة المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- النظام المحاسبي في شركات التأمين، شأنها شأن النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، من حيث التزاماتها بنفس المبادئ والقواعد المحاسبية.

- مدونة الحسابات في شركات التأمين لها خصوصية وتختلف عن باقي المدونات المحاسبية في الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث تتناسب مع طبيعة الأنشطة والأعمال التي تمارسها؛

- يتوافق مضمون النظام المحاسبي المالي مع احتياجات شركات التأمين في الجزائر، من خلال ما تمارسه من الأنشطة التأمينية فإن شركات التأمين تحتاج إلى نظام محاسبي مالي للتغلب على أعبائها وتحقيق إيرادات مالية معتبرة من أجل تدعيم مركزها المالي.

- تمكنا من استخراج 11 متغيرة (مؤشرات) يمكن من خلالها التمييز بين مستويات الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة وبذلك نكون قد حققنا إحدى أهداف التحليل ألا وهو الانجاز العلمي، وضمن سلسلة المؤشرات المستخدمة نجد بأن عدد الدوال المستخرجة هي دالتان مصنفة على قدرتها على التمييز 50% لكلا الدالتان وبلغت جودة التصنيف 99.5% أي وجود دالتان نستطيع من خلالها تقدير الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية بناء على قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.

توصيات الدراسة:

بناء على ما تقدم من نتائج، يمكن إعطاء بعض التوصيات التي قد نراها ضرورية من أجل العمل بها في المستقبل، وذلك على النحو التالي:

- ضرورة الاهتمام وإعداد الكوادر وإطارات شركات التأمين من أجل النهوض بمهنة المحاسبة في الجزائر.
- العمل على تكييف مختلف التشريعات النظام المحاسبي المالي على النظام المحاسبي في شركات التأمين حتى لا تتقلص درجة التباعد والتعارض
- الاهتمام بعقد مؤتمرات وندوات وطرح برامج تكوينية على مستوى الوطني والدولي، من أجل تبادل آراء والاستفادة من تجارب دول أخرى في مجال قطاع التأمين.
- ضرورة تفعيل وظائف شركات التأمين التقنية والمحاسبية والإدارية والعمل على تطويرها.
- القيام بإجراء تحليلات دورية للوضعية المالية للشركة، من أجل الوقوف على نقاط الضعف والعمل على تداركها، مما يضمن ذلك التطبيق السليم للاستراتيجية المالية لشركات التأمين وتحقيق نتائج جيدة.

- ضرورة قيام السلطات العمومية بالبلاد بمجموعة من الإجراءات التحفيزية لشركات التأمين لتفعيل وتحسين الأداء.

آفاق البحث:

في ختام هذا البحث هناك مجموعة من النقاط التي نراها جديرة بأن تكون آفاق بحث جديدة التي تكن بوسعنا معالجتها نقلة البيانات أو خروجها عن موضوع بحثنا، ومن هذه النقاط نُجد:

- تقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية باستعمال عدد أكبر من الشركات ومقارنتها مع شركات في دول أجنبية؛

- اقتصرت دارستنا على 37 مؤشر والتي نراها مهمة، يمكن توسيع هذه المتغيرات إلى عدد أكبر من اجل إعادة إثبات النتائج المتحصل عليها؛

- دور النظام المحاسبي الالكتروني في تنمية القطاع المالي دراسة حالة شركات التأمين؛

- تحليل اثر الملاءة المالية على المر دودية المالية لشركات التأمين؛

المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1- احمد حلمي جمعة، محاسبة عقود التأمين، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 2- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2006.
- 3- حسين لقاضي، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، دار العملية الدولية، الأردن، 2000.
- 4- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2011.
- 5- خالد احمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبدالله العبيدي، مدخل إلى الأسواق المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان.
- 6- خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2008.
- 7- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، ط1، المكتبة الجامعية، الأردن، 2008.
- 8- خالد هادي، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- 9- خان محمد، غرايبة هشام، الإدارة المالية، مكتب الكتب الأردني، الأردن، الطبعة الثانية، 1995.
- 10- خليل الدليمي، عبد الرزاق الساكني، نواق فخر، مبادئ المحاسبة المالية الجزء الأول، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
- 11- سالم رشدي سيد، التأمين المبادئ والأسس والنظريات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 12- سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المنهج للنشر، الرياض، السعودية، 2000.
- 13- عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- 14- عبد الستار مصطفى صياح، سعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.
- 15- عبد المقصود بيان، محاسبة الشركات والبنوك، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 1999.
- العطار محمد صبري، بشادي محمد شوقي، عيد حنفي زكي، المحاسبة المالية، المكتبة الأكاديمية، مصر، 1997.

- 16- عطية عبد الحي مرعي، المحاسبة الإدارية أساسيات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة وتقييم الأداء المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 17- عمر السيد حسنين، فصول من تطور الفكر المحاسبي مع حالات تطبيقية، دار النهضة العربية لطباعة والنشر، بيروت، 1986.
- 18- محمد الهلالي، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسات المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.
- 19- محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، الأوراق الزرقاء، الجزائر، 2010.
- 20- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 21- مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، فلسطين، الطبعة الأولى، 2008.
- 22- منير صالح الهندي، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 1991.
- 23- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار وائل، الأردن، 2008.
- 24- نصر أبو شمالة، مروان الدهار، الإدارة المالية، مكتبة المعرفة، فلسطين، الطبعة الأولى، 2007.
- 25- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2009.
- 26- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002.

الوثائق والمراسيم:

- 27- الأمر 75- 58 المؤرخ في 26/09/1975 المتضمن القانون المدني، الجريدة الرسمية العدد 78 الصادرة في 30/09/1975، المعدل والمتمم في القانون 05-10 المؤرخ في 20/06/2005، الجريدة الرسمية عدد 44 الصادرة في 26/06/2005
- 28- 29- المادة 12، القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية، العدد 74 الجزائر، 2007.
- 29- المادة 09، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر، 2008.
- 30- المادة 11، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، الجريدة الرسمية، العدد 27، الجزائر، 2008.

المجلات:

- 31- بالي مصعب، صديقي مسعود، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 11، بجامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2016
- 32- بلعور سليمان، دوافع وأثار الانتقال إلى النظام المحاسبي الجديد في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية ، العدد السادس، بجامعة الوادي، 2014.
- 33- حمزة عقبي، بشير ين عيشي، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في الأسواق المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2017.
- 34- زويدة سمروود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال ، جامعة الشل ، العدد 03 ، 2020.
- 35- سليمة طبائية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية:دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين من سنة 2007 إلى 2010، مجلة البحوث ، العدد الخامس ، بجامعة قلمة ، 2011.
- 36- سهيلة بارة، استثمارات التأمين ودورها في تمويل الاقتصاد الوطني،مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 16، جامعة سيدي بلعباس، 2015.

- 37- شعوبي محمود فوزي، التجاني الهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ما بين 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.
- 38- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009.
- 39- طرطاق رتيبة، الملاءة المالية لشركات التأمين بين الطرق التقليدية للتقييم والتوجهات الإستراتيجية الحديثة دراسة ميدانية لشركات التأمين الجزائرية، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد الخامس، بجامعة سطيف، 2018.
- 40- طيفور أمينة، كتوش عاشور، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية للبنوك (فاتورة المركز المالي)، مجلة العدد الاقتصادي، العدد الأول، بجامعة الاغواط، 2016.
- 41- عبد الفتاح بوخمحم، تحليل وتقييم الأداء الاجتماعي في المنشآت الصناعية ، مجلة العلوم الإنسانية جامعة متنوري قسنطينة ، 2002.
- 42- عبد الفتاح سعيد السرطاوي، عادل عيسى حسان ، التحليل المالي كأداة الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة ، جامعة المسيلة، العدد 02، ديسمبر 2019.
- 43- عبد الفتاح سعيد، عادل عيسى حسان، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين: دراسة حالة شركات الأدوية المدرجة في بورصة فلسطين للفترة ما بين 2010-2017 مجلة بحوث العلوم المالية و المحاسبية، العدد 2، بالجامعة فلسطين التقنية، 2019.
- 44- عبد الله محمد عبد الله ، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الأول بجامعة النيلين بالسودان، 2018.
- 45- عبد المليك مزهودة، الأداء المالي بين الكفاءة و الفعالية مفهوم وتقييم، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول جامعة بسكرة ، 2001.
- 46- عقي حمزة، بن عيشي بشير، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية دراسة عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AFD)، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 49، بجامعة بسكرة ، 2017.

- 47- علي بن الضب ، عياد سيدي أحمد ، تكلفة رأس المال وإنشاء القيمة ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية العدد 02 ، 2013.
- 48- عمر الفاروق زرقون، سفيان بلقاسم، اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على محتوى الإعلامي للقوائم المالية مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، جامعة الوادي ، العدد الخامس ، 2014.
- 49- عمر زرقون، محمد زرقون، فاعلية مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية مقارنة بالمؤشرات التقليدية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي ، جامعة الاغواط، العدد 02 ، 2014
- 50- لعراف زاهية و فرحات عباس، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية في ظل قيد السيولة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 34(1)، بجامعة زيان عاشور الجلفة، 2019.
- 51- محمد فوزي شعوي ، العام التجاني ، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 17 ، 2015.
- 52- مدني ين بلغيث ، إشكالية لتوحيد المحاسبي ، مجلة الباحث ، العدد الأول، جامعة ورقلة ، 2002.
- 53- الهام يحياوي ، الجودة كمدخل لتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسة الصناعية الجزائرية ، مجلة العلوم الباحث العدد السابع ، 2007.
- 54- يزيد تفرات، استخدام أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية في ظل الإصلاح المحاسبي (دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب والسكاكين والصنابير)، مجلة البحوث، العدد 11، بجامعة الجزائر، 2014.
- 55- شريف غياظ، مهري عبد المالك، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية باستخدام مؤشر قياس المر دودية ، دراسة حالة مؤسسة البناء والأشغال العمومية ERTTP للفترة ما بين 2011- 2013، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي 24(02)، بجامعة زيان عاشور الجلفة، 2013.
- 56- طرطاق رتيبة، تقييم المخصصات التقنية لشركات التأمين بين معيار الملائة 01 و معيار الملائة 02 دراسة سوق التأمين الفرنسي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 01 المجلد 18، بجامعة زيان عاشور الجلفة، 2020.
- 57- سمروود زبيدة، سحنون جمال الدين، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسكك الحديدي، مجلة الريادة الاقتصادية الأعمال، العدد 03، بجامعة الشلف 2020.

58- حمزة شنوف، شريفة رفاع، محاولة تقييم اثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 16، بجامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.

المذكرات و الأطروحات:

59- بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : مالية المؤسسة ، بجامعة أحمد بوقره بومرداس، 2008.

60- بولعراس صلاح الدين، التغيرات التي أحدثتها النظام المحاسبي المالي على القوائم المالية وأثرها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص : محاسبة، مالية وتدقيق ، بجامعة سطيف 1، 2016.

61- تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص : مالية ونقود ، بجامعة الجزائر، 2008.

62- جليلة بن خروف ، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات ، مذكرة ماجستير جامعة بومرداس .

63- حياة بزقاري، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، 2011.

64- خالد هادي ، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : محاسبة، جامعة بسكرة، 2018

65- رفيق يوسف، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق ، بجامعة تبسه، 2010.

67- سمية فضيلي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على عملية اتخاذ القرار الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص : العلوم التجارية، بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة 2019.

- 68- عبد الغني دادن ، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية من منظور المحاكاة المالية، أطروحة الدكتوراه جامعة الجزائر، 2007.
- 69- عبد الكريم خيري، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي، دراسة حالة مجمع صيدال مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص : دراسات مالية ومحاسبة ، بجامعة المسيلة 2013.
- 70- عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص : محاسبة ، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 71- عمراني أمين، تقييم تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، بجامعة الجزائر3، 2013.
- 72- فيروز جيران، اثر السياسات الاستثمارية لشركات التامين في تطوير الميزة التنافسية دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا من 2005 – 2010، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص : بنوك، مالية وتأمينات ، بجامعة فرحات عباس سطيف، 2016
- 73- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص الإدارة المالية ، بجامعة متنوري بقسنطينة ، 2011.
- 74- محمد فاضل الطالب الحسن، دور السوق النقدية كسوق تمويلية في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2000.
- 75- محمد فيصل مايده، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير تخصص : محاسبة ونظم المعلومات، بجامعة محمد خيضر بسكرة، 2016.
- 76- مرحوم محمد الحبيب، إستراتيجية تبني النظام المحاسبي المالي لأول مرة وأثره على البيانات المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص محاسبة ومالية ، بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف 2011.

77- منذر صبحي عبدالله السقا، تقييم جودة نظم المعلومات المحاسبية المحسوبة وأثرها في تحسين الأداء المالي لوزارة المالية الفلسطينية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في كلية التجارة تخصص المحاسبة والتمويل ، بجامعة الإسلامية بغزة، 2016.

78- نادية محمد محمد محمد ، اثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ودوره في تقويم الأداء المالي للمؤسسات المالية، رسالة لنيل شهادة ماجستير ، جامعة السودان ، 2016.

التقارير:

79- التقارير السنوية للقوائم المالية (2000 - 2019) للشركة الوطنية للتأمين (SAA).

80- التقارير السنوية للقوائم المالية (2000 - 2019) للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT).

المراجع باللغة الأجنبية

81- Adnan Kalkana, Oya Erdil and Ozlem cetinkaya, The relationships between firm size, prospector strategy, architecture of information technology and firm performance, East Journal of Procedia Social and Behavioral Sciences, Volume: 24 / N°: 01, University, Burdur, 2011.

82- BENZAI Yassine, Mesure de l'Efficiencce des Banques Commerciales Algériennes par les Méthodes Paramétriques et Non Paramétriques, Thèse Pour l'obtention du grade de Docteur En Sciences Economiques Ecole doctorale : Management International Des Entreprises Option: Finance Internationale, Université Abou Bakr BELKAID –TLEMCEN-, 2016.

83- Céline Michaillesco, The determinants of the quality of accounting information disclosed by French listed companies, 1999 EAA Congress, 1999, Bordeaux, France. pp. 1-20, Université de Paris-Dauphine, 2010.

84- GAUD Philippe, JANI Elion, Déterminants et dynamique de la structure du capital des entreprises suisses 2000 – 1991, Université de Genève, Département HEC, 2002.

85- Huseyin Gulen, Michael J Cooper, Performance for pay? The relationship between CEO incentive compensation and future stock price performance, Krannert Graduate School of Management, Purdue University, 2009.

- 86- Labri GHRISSI, Asmaa MOHAMMED BEN AHMED, Le financement de l'entreprise : une étude d'analyse financière par la méthode des ratios (cas de l'entreprise nationale de production pharmaceutique SAIDAL, Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, Volume: 12 / N°: 01 , université Mustapha Stambouli-Mascara, Algérie, 2019.
- 87- Mohamed Labri, Abdennasser ATTARI, LADECISION FINANCIERE ET SON IMPACT SUR LA PERFORMANCE FINANCIERE MESUREE PAR LA RENTABILITE (CAS DE L'ENTREPRISE NATIONALE DE PROMOTION IMMOBILIERE), Recherches économiques et managériale , N° 23 –juin 2018, Faculté des Sciences Economiques Commerciales et des Science de Gestion Université Mohamed Khider – Biskra , 2018.
- 88- *Mohsen Ojaghi Aghjehkandi, Iman Zara and Ghasem Ojaghi Aghjehkandi, Qualitative Characteristic of Accounting Information in Reported Values of Goodwill and Intangible Assets) Case Study of the Stock Exchange of Iran, East Journal of Scientific Research , Volume: 11 / N°: 01, University, Khomeini, Iran, 2012.*
- 89- OHIORENUAN JUDE IKHATUA ,C.O. MGBAME, Accounting Information and Stock Volatility in the Nigerian Capital Market: A Garth Analysis Approach, East Journal International Review of Management and Business research, Volume: 02 / N°: 01, University of Benin, Benin-City, Nigeria, 2013.

الملاحق

أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة: مليون دج

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	اسم الحساب	الرقم
16.823	14.658	12.901	12.601	12.532	11.188	8.537	7.332	6.772	رقم الأعمال	01
10.262	9.726	8.575	7.986	7.628	6.475	5.779	5.402	5.074	التعويضات	02
6.560	4.931	4.326	4.615	5.264	4.713	2.758	1.920	1.698	الهامش التجاري	03
493.50	496.93	360.40	360.52	360.65	36.79	360.84	360.88	360.91	الخدمات + الاستهلاكات	04
6.067	4.434	3.965	4.254	4.903	4.352	2.397	1.559	1.337	القيمة المضافة	05
3.017	1.830	1.566	2.406	3.056	2.676	843.46	199.11	29.08	EBE	06
1.527	1.142	1.002	808	612	404	258	101	231	النتيجة المالية الصافية	07
2.995	2.196	2.321	2.625	3.080	2.852	2.723	2.981	2.856	النتيجة الصافية	08
16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	16.000	الأموال الخاصة	09
2.941	2.264	3.419	3.669	2.801	2.780	2.589	2.333	2.236	مجموع الخصوم الغير جارية	10
2.941	2.654	2.762	2.787	2.840	2.678	2.289	2.398	2.301	الاهتلاكات والمؤنات	11
30.021	23.407	28.369	27.048	26.456	25.879	26.984	25.874	23.644	حسابات الديون	12

15.857	15.654	15.786	15.971	15.874	15.698	15.441	15.657	15.569	مجموع الأصول الغير جارية	13
67.11	66.20	67.93	77.92	81.65	86.85	82.54	79.58	80.52	المخزونات	14
33.993	25.556	31.487	32.364	31.035	29.81	30.76	28.78	29.85	الزبائن	15
39.452	29.674	35.907	26.002	25.412	26.87	25.85	23.95	22.98	الأصول المتداولة	16
13.234	13.645	13.424	13.421	13.322	13.245	13.142	13.088	13.998	الاستثمارات الثابتة الصافية	17
3.193	3.082	5.360	7.950	6.841	6.687	5.895	4.924	3.365	الديون قصيرة الأجل	18
26.827	20.324	23.008	19.098	19.615	19.192	21.088	20.949	20.278	الديون طويلة الأجل	19
3.162	375.16	375.66	375.64	375.62	375.42	375.22	375.3	375	الاحتياطات	20
108.09	84.80	84.91	84.88	84.93	84.85	84.73	84.55	84.35	المؤونات التقنية	21
19.270	16.452	16.023	16.475	16.460	16.460	16.478	16.358	16.459	هامش الملاءة	22
25.479	20.324	23.008	21.658	20.456	16.176	15.319	14.402	13.583	التوظيفات المالية	23
16.823	14.658	12.901	12.601	12.532	794	896	1.118	1.224	نواتج مالية	24
10.262	9.726	8.575	7.986	7.628	22.478	20.412	20.035	20.278	الديون التقنية	25

من إعداد الباحث: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) قبل تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2001-2009.

الوحدة: مليون دج

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	اسم الحساب	الرقم
10.405	10743	11.615	8.287	7.392	8.914	6.824	5.328	4.178	رقم الأعمال	01
5.961	5.031	6.524	4.277	3.679	3.082	3.617	3.582	2.156	التعويضات	02
541.61	502.163	443.23	324.42	268.14	274.12	251.32	243.65	232.78	الهامش التجاري	03
1.623	1.213	1.137	1.227	1.118	3.568	1.881	1.675	1.313	الخدمات + الاستهلاكات	04
2.257	3.907	3.626	3.685	3.444	3.239	3.041	2.982	2.778	القيمة المضافة	05
2.257	3.907	3.626	1.187	1.155	963	845	749	642	النتيجة المالية الصافية	06
1.140	1.985	1.874	1.490	1.187	1.155	1.532	1.479	1.548	النتيجة الصافية	07
4.254	3.096	1.930	1.885	1.789	1.752	1.748	1.674	1.551	الأموال الخاصة + الاحتياطات	08
2.489	2.558	2.551	2.662	2.554	2.326	2.298	2.174	2.098	مجموع الخصوم الغير جارية	09
24.222	19.835	15.466	14.426	13.897	13.582	13.087	12.963	12.812	الاهتلاكات والمؤونات	10
6.590	6.387	6.176	6.082	5.835	5.715	5.645	5.552	5.985	حسابات الديون	11
2.368	3.735	4.206	3.789	3.254	3.114	3.326	3.879	3.654	مجموع الأصول الغير جارية	12

24.560	20.289	16.397	15.952	15.114	15.065	14.965	14.223	14.456	المخزونيات	13
35.866	26.591	25.464	25.112	25.089	24.965	24.783	24.632	24.212	الزبائن	14
3.275	3.184	3.008	2.985	2.884	2.785	2.541	2.485	2.648	الاستثمارات الثابتة الصافية	15
9.367	5.624	6.327	6.258	5.987	5.697	4.625	3.965	2.265	الديون قصيرة الأجل	16
21.214	16.827	12.458	11.441	11.013	11.258	10.952	9.996	9.852	الديون طويلة الأجل	17
1.094	826.274	667.90	625.82	615.12	602.14	596.23	548.28	489.45	الاجتياطات	18
12.584	8.316	8.157	8.029	7.985	8.235	8.657	7.861	7.798	المؤونات التقنية	19
13.860	12.573	9.960	9.825	10.125	10.114	9.867	9.623	9.458	هامش الملاحة	20
10.405	10743	11.615	8.287	7.392	7.023	6.522	5.556	5.324	التوظيفات المالية	21
596	503	652	427	353	427	313	453	547	نواتج مالية	22
541.61	502.163	443.23	324.42	268.14	703.60	521.50	528.5	486.60	الديون التقنية	23

من إعداد الباحث: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (CAAT)

أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الوطنية للتأمين (SAA) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2019.

الوحدة: مليون دج

الرقم	اسم الحساب	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
01	رقم الأعمال	17.216	18.608	19.490	23.174	23.840	24.129	23.860	23.881	23.858	25.064
02	التعويضات	8.727	10.361	11.886	12.748	13.567	14.126	12.730	13.164	12.383	12.446
03	الإيرادات من إعادة التأمين	350.51	460.15	326.67	311.42	449.64	541.33	520.19	587.50	774.87	896.04
04	الهامش التجاري	8.839	8.707	7.930	10.736	10.722	10.544	11.649	11.304	12.249	13.513
05	الخدمات + الاستهلاكات	1.514	1.584	1.778	1.951	2.065	2.471	2.648	2.573	2.911	3.097
06	القيمة المضافة	7.324	7.122	6.152	8.785	8.656	8.073	9.001	8.730	9.338	10.415
07	مصاريف المستخدمين	3.369	4.391	4.667	4.923	5.012	5.065	4.763	4.711	4.799	6.284
08	ضرائب ورسوم	426	437	476	535	554	511	536	537	563	611
09	EBE	3.528	2.294	1.008	3.325	3.090	2.496	3.701	3.482	3.975	3.520
10	النتيجة المالية الصافية	1.279	1.403	1.479	1.577	1.547	1.577	1.579	1.920	1.419	1.953
11	النتيجة الصافية	3.143	2.534	1.658	3.224	3.228	3.386	3.121	3.250	2.900	2.274
12	الأموال الخاصة	16.000	16.000	20.000	20.000	20.000	20.000	20.000	30.000	30.000	30.000

9.741	9.082	9.690	11.547	5.592	5.238	5.033	5.157	5.094	4.167	مجموع الخصوم الغير حارية	13
9.004	6.992	5.571	4.555	3.484	2.946	2.716	2.319	2.081	1.020	الاهتلاكات والمؤونات	14
31.119	30.490	30.428	29.963	30.308	30.411	30.529	29.471	28.682	27.210	حسابات الديون	15
69.872	73.609	71.577	79.369	64.955	63.908	62.771	56.323	54.835	49.914	مجموع الأصول الغير حارية	16
2.919	2.105	1.701	1.795	2.323	1.860	1.764	1.994	2.772	2.064	المخزونات	17
8.438	7.614	7.168	6.325	4.962	3.314	2.779	2.255	1.973	1.585	الزبائن	18
23.470	15.057	18.379	16.202	14.855	9.650	9.909	10.354	9.855	8.492	الأصول المتداولة	19
62.967	67.868	66.938	75.446	61.816	61.125	60.371	54.242	53.006	48.893	الاستثمارات الثابتة الصافية	20
3.612	3.805	3.393	2.794	1.951	1.550	2.084	1.257	1.537	1.018	الديون قصيرة الأجل	21
31.119	30.490	30.428	29.963	28.308	28.860	28.444	28.214	27.144	26.191	الديون طويلة الأجل	22
5.991	4.549	2.522	10.900	9.113	7.489	7.765	4.605	6.578	4.537	الاحتياطات	23
5.329	4.537	3.999	3.642	3.698	3.812	3.571	3.491	5.093	4.166	المؤونات التقنية	24
41.321	39.087	36.521	34.542	32.811	31.301	29.336	28.097	27.671	24.704	هامش الملاحة	25
45.790	44.800	46.429	50.810	48.586	47.586	45.513	40.595	40.943	40.640	التوظيفات المالية	26
34.430	26.269	26.208	28.649	21.537	19.432	16.659	14.875	13.326	13.211	قيم الدولة	27

1.870	1.630	2.226	1.658	1.574	1.528	1.467	1.509	1.420	1.310	نواتج مالية	28
27.506	26.697	26.806	27.571	34.422	29.390	29.162	31.825	27.144	26.191	الديون التقنية	29

من إعداد الباحث: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)

أهم الحسابات المجمعة في الدراسة للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي خلال الفترة 2010-2019.

الوحدة: مليون دج

الرقم	اسم الحساب	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
01	رقم الأعمال	7.938	7.562	9.760	10.153	12.038	11.699	12.500	11.319	11.970	12.261
02	التعويضات	4.579	4.772	6.618	5.069	7.162	6.932	7.627	6.264	6.160	6.167
03	الإيرادات من إعادة التأمين	1.083	1.234	1.158	1.441	1.580	1.761	1.795	1.914	1.861	2.029
04	الهامش التجاري	4.442	4.024	4.300	6.525	6.455	6.530	6.668	6.969	7.672	8.122
05	الخدمات + الاستهلاكات	601	696	829	819	924	1.173	1.090	1.109	1.182	1.326
06	القيمة المضافة	3.841	3.328	3.471	5.706	5.531	5.357	5.577	5.859	6.489	6.796
07	مصاريف المستخدمين	1.694	2.010	2.204	2.489	2.644	2.191	2.262	2.234	2.379	2.776
08	ضرائب ورسوم	186	183	232	256	264	311	282	312	311	321
09	EBE	1.961	1.135	1.034	2.961	2.623	2.854	3.032	3.313	3.798	3.697
10	النتيجة المالية الصافية	470	494	496	399	501	467	623	862	962	1.155
11	النتيجة الصافية	1.411	1.220	833.27	1.925	1.574	2.069	2.337	2.509	2.771	2.532

25.842	24.593	22.778	21.242	19.860	18.457	17.912	16.693	16.238	15.018	الأموال الخاصة+ الاحتياطات	12
5.807	4.815	4.420	4.576	3.744	3.848	3.340	2.944	2.414	2.072	مجموع الخصوم الغير جارية	13
8.029	6.982	6.125	5.356	4.841	4.398	3.851	3.635	3.007	2.909	الاحتلاكات والمؤونات	14
33.257	29.972	27.934	25.408	25.152	23.752	23.120	21.902	19.830	18.878	حسابات الديون	15
36.991	30.942	28.078	26.142	20.489	20.390	18.525	16.658	18.747	20.008	مجموع الأصول الغير جارية	16
12.490	10.322	9.547	6.639	6.517	7.923	7.286	6.333	6.674	5.850	المخزونات	17
14.449	13.609	11.918	11.052	9.298	7.574	6.905	7.534	5.354	4.878	الزبائن	18
39.912	40.191	37.563	34.848	37.321	31.604	31.127	29.229	23.516	19.282	الأصول المتداولة	19
32.396	26.791	24.378	22.888	17.532	17.626	15.989	14.122	16.063	18.063	الاستثمارات الثابتة الصافية	20
5.632	5.144	5.871	4.140	3.620	3.352	3.076	1.136	2.999	2.338	الديون قصيرة الأجل	21
27.624	24.827	22.063	21.267	21.532	21.400	20.044	20.765	19.530	16.540	الديون طويلة الأجل	22
22.178	20.103	18.473	18.073	18.288	17.967	16.885	15.918	15.002	14.007	المؤونات التقنية	23
48.020	44.969	41.251	39.315	38.149	36.425	34.797	32.611	31.241	29.025	هامش الملاة	24
34.032	31.543	29.783	23.396	26.942	24.445	24.082	21.467	22.283	20.016	التوظيفات المالية	25

1.630	1.378	1.081	861	799	684	600	626	614	633	نواتج مالية	26
15.019	13.789	12.715	12.467	13.217	12.639	12.429	12.175	12.173	11.646	الديون التقنية	27

من إعداد الباحث: اعتماد على تقارير السنوية للشركة الوطنية للتأمين (CAAT)

المصفوفة الهيكلية

Structure Matrix	
	Function
	1
R1 ^a	-.211
R23	-.148
R31	.126
R18 ^a	-.120
R21 ^a	-.118
R36 ^a	-.114
R20	.111
R5 ^a	-.096
R30	.095
R25 ^a	-.094
R32	-.093
R24 ^a	.087
R22	-.081
R33 ^a	.081
R26 ^a	.078
R28	.077
R4 ^a	-.075
R29 ^a	-.072
R3 ^a	.068
R35 ^a	-.066
R27 ^a	.065
R2 ^a	-.064
R37 ^a	-.045
R9 ^a	-.039
R6 ^a	.035
R19	-.033
R14 ^a	.032
R34	-.030
R10	.026
R11	-.023
R17 ^a	.021
R13 ^a	-.020

R7 ^a	-.018
R8 ^a	-.017
R16 ^a	-.010
R15 ^a	-.008
R12 ^a	-.002
Pooled within-groups correlations between discriminating variables and standardized canonical discriminant functions Variables ordered by absolute size of correlation within function. a. This variable not used in the analysis.	

الفهرس

قائمة الفهرس

IV	الإهداء.....
V	الشكر.....
VI	ملخص الدراسة.....
IX	قائمة المحتويات.....
XI	قائمة الجداول.....
XVIII	قائمة الأشكال.....
XX	قائمة الملاحق.....
XXI	قائمة الاختصارات.....
أ	مقدمة.....
1	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول الأداء المالي والنظام المحاسبي المالي.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الأسس النظرية المتعلقة بالأداء المالي.....
3	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي.....
8	المطلب الثاني: طرق قياس الأداء المالي والعوامل المؤثرة فيه.....
21	المطلب الثالث: الأداء المالي في شركات التأمين.....
30	المبحث الثاني: الإطار النظري للنظام المحاسبي المالي.....
30	المطلب الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.....
35	المطلب الثاني: المحاسبة في شركات التأمين.....
36	المطلب الثالث: النظام المحاسبي في شركات التأمين.....
41	المبحث الثالث: علاقة الأداء المالي بالنظام المحاسبي المالي.....
41	المطلب الأول: تقديم القوائم المالية.....
42	المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية.....
45	المطلب الثالث: العرض والإفصاح في الكشوف المالية.....
49	خلاصة الفصل.....

50	الفصل الثاني: الدراسات السابقة.....
51	تمهيد.....
52	المبحث الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.....
74	المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.....
81	المبحث الثالث: مناقشة الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية.....
92	خلاصة الفصل.....
93	الفصل الثالث: تحليل واقع التأمين والأداء المالي في شركات التأمين الجزائرية.....
94	تمهيد.....
95	المبحث الأول: نشأة التأمين في الجزائر.....
101	المبحث الثاني: تحليل واقع التأمين لدى شركات التأمين في الجزائر.....
134	المبحث الثالث: تحليل واقع الأداء المالي قبل وبعد تطبيق النظام المحاسبي المالي.....
134	المطلب الأول: تقييم الوضعية المالية لشركات التأمين محل الدراسة قبل تطبيق النظام المحاسبي.....
155	المطلب الثاني: تقييم الوضعية المالية لشركات التأمين محل الدراسة بعد تطبيق النظام المحاسبي.....
175	خلاصة الفصل.....
176	الفصل الرابع: تقييم وتنبؤ بالأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية.....
177	تمهيد.....
178	المبحث الأول: التحليل المقارن لأثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي.....
178	المطلب الأول: التحليل المقارن بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي للشركة الوطنية التأمين SAA.....
185	المطلب الثاني: التحليل المقارن بالاعتماد على مؤشرات الأداء المالي للشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)....
194	المبحث الثاني: بناء نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي لشركات التأمين الجزائرية.....
194	المطلب الأول: تقديم العينة والمتغيرات المستعملة.....
196	المطلب الثاني: اختبار التميز في الأداء المالي لشركات التأمين باستخدام طريقة التحليل التمييزي.....
208	خلاصة.....

209الخاتمة
213المراجع
223الملاحق
236الفهرس